



من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين

الحمد لله على توفيقه لطبع

المجلد الثالث

من

نزل الأبرار

من

فقه النبي المختار

للاورع البارع المحدث المجتهد المولوي وحيد الزمان المحيد را آبادي

باهتمام العبد الأحمق محمد أبي القاسم البشاري سيوطي

في مطبع سديد المطابع في بلد بنابر

سنة ١٢٨٠

المشتري من العتق اعتقه حاكم عليه ومن باع ما يزرع كارض وثوب  
على انه عشرة فبان الكثر اقل صح البيع ولعل الفسخ الا ان المشتري  
اذا اعطى الزائد بلا عوض فلا فسخ له لان البايع نراد لا خيارا وان اتفقا  
على امضائه لمشتري عوض جاز وان بان اقل فالبيع صحيح والنقص على البائع  
والمشتري الفسخ وله امضاء البيع بقسطه من الثمن برضا البايع والا فله  
الفسخ وان بذل المشتري جميع الثمن له يملك البايع الفسخ وان اتفقا على  
توقيضه عنده جاز وان باع صبرة على اثنا عشرة اققرة او زبرة تحديد  
على اثنا عشرة ار طال فبان احد عشر فالبيع صحيح والزائد للبائع مشاعا  
ولا خيار لمشتري وان بان تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره ولا خيار له

## باب الخيار

منه خيار المجلس وينبت للمتأقدين من حين العقد الى ان يتفرقا  
عن قابيل او فلو جرح بينهما بحائط او رداء ومجوة او ثوبا لم يرد تفرقا  
ليفتئهما يابدا انما يحل العقد وخيارهما بحاله ولو طالت المدة ولا يسقط  
التمترق الا كرا او القرض من عدد او سبيل او ناس هذا الخيار ما لم  
ينبعا على ان لا خيار لهما او يسقطا بعد العقد فان اسقطه احدهما  
في خيار الاخر وينقطع الخيار بموت احدهما لا بمجنونه وهو على خياره  
اذا افاق ولا ينبت الخيار لوليه وان خرب قامت اشارته مقام نطقه  
بمجنون الفرقه من المجلس خفية الاستقالة وقالت الخالبة تحرم ومنه خيار الشرط

وهو ان يشترط اواحدهما الخيار الى مدة معلومة فيصح وان طالت  
لكن يحرم تصرفهما في الثمن والثمن في مدة الخيار وينقل المالك في البيع الى  
المشتري من حين العقد سواء جعل الخيار لهما او لاحدهما فما حصل  
في تلك المدة من الثمن المنفصل كالسب والاجرة فلينتقل له ولو ان الشرط  
للبايع فقط ولا يفتقر فسخ من يملكه الى حضور صاحبه ولا الى رضاه فان  
معنى زمن الخيار ولو يفسخ صار البيع لازماً ويسقط الخيار بالقول بالفعل  
كصرف المشتري في البيع بوقف او هبة او سوم او بيع او ليس بشهرة و  
ينفذ تصرفه ان كان الخيار له فقط ومنه خيار الخلالة فيثبت لمن اشترطه  
الى ثلاثة ايام وهو خيار الغبن وقالت الخبالة يثبت ولو لو يشترط اذا كان  
الغبن خارجاً عن العادة وهو ان يبيع ما يساوي عشرة ثمانية او يشتري ما  
يساوي ثمانية عشرة ولا ارش مع الامساك للبيع ومنه خيار التدليس  
وهو ان يد البايع على المشتري ما يزيد به الثمن كتصريف اللبن في الزرع وتجدير  
الوجه وتسويد الشعر فمن اشترى شاة مصراة او بقررة او ناقة فهو بخير انشطرت  
بعد ان يحلبها ان رخصها امسكها وان مضطربا ردها وردها صاعاً من  
تم لا سمر اذ فان لم يوجد التمر بر قيمته او ما يتراضيان عليه ويحرم التدليس  
في كل بيع ويثبت للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس مع البايع بلا قصد  
وان دلس البايع المبيع بما لا يزيد به الثمن كتبسيط الشعر او علم المشتري بالتدليس  
لو كان له خيار كما لو اشترى معيباً يعلم عيبه والواجب على البايع ان يبين  
العيب ومنه خيار العيب فلذا وجد المشتري بما اشتراه عيباً مجهولاً خير بين

ع  
اما الغناء المنفصل  
فهو تابع للبيع  
١٢

رد المبيع بتمامه المتصل لا المنفصل وعليه اجرة الرد ويرجع بالثمن  
 كما لا على البيع وبين امسأله وياخذ الا حشر ويتعين الا حشر اذا تلف  
 المبيع عند المشتري ما لو يكن البايع علم بالعيب وكتمه ند ليسا على المشتري  
 فلو دلس وكتم العيب مع علمه وتلف المبيع بغير فعل المشتري كما لو مات <sup>هيب</sup> فيد  
 على البايع ويرجع المشتري عليه بكل ما دفعه له وخيار العيب على  
 التراخي يعني لا يبطل بالتأخير ولا يسقط الا ان وجد من المشتري ما  
 يدل على رضاه كتصرفه فيه عالما بعيبه باجارية ادعاء رة او نحو ذلك  
 او استعماله لغير تجر به كالوطي والحمل على الدابة ولا يفتقر الفسخ الى حضور  
 البايع ولا الى حكم حاكم والمبيع بعد الفسخ امانة بيد المشتري لكن  
 ان قصر في ردة حتى تلف ضمنه وان اختلفا عند من حدث العيب  
 مع الاحتمال ولا بينة فالقول قول للمشتري بيمينه وان لم يحتمل الا قول <sup>هما قبل</sup> احد قبل ومنه خيار الخلف في الصفة  
 فان وجد المشتري ما وصفه <sup>له</sup> او تقدر <sup>بمينته</sup> قبل العقد ومن يبيع متغيرا لله الفسخ ويحلف المشتري ان <sup>يختلفا</sup>  
 ومنه خيار الخلف في قدر الثمن فاذا اختلفا في قدره ولا بينة

والقول ما يقول البايع وقيل اذا كان منكرا غير مدع وقيل حلف البايع  
 ما بعته بكذا او انما بعته بكذا انما يحلف المشتري ما اشتريته بكذا او انما اشترى  
 بكذا انما بعد التحالف ان رضى احد <sup>هما</sup> بقول الآخر او رضى القابل نكل  
 حدهما عن اليمين وحلف الآخر اقر العقد في الصورتين وان لم يرض <sup>احدهما</sup>  
 بقول الآخر بعد التحالف فيتنافسان وينسخ البيع بفسخ احد <sup>هما</sup> بعد  
 التحالف ظاهر او باطنا فان نكلا صرفهما الى الحكم وكذا اذا اختلفا للتواجر ان

في قدر الاجرة ومنه خيار من باع قبل وصول السوق لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وقال ابن تقي الا انسان فابتاعه فصاحب السلعة  
 فيها بالخيار اذا ورد السوق ومنه خيار الروية فمن اشترى شيئا لروية فله  
 رده اذا رآه **فصل** لا يملك المشتري المبيع قبل القبض ولا يصح تصرفه  
 فيه عند اصحابنا اهل الحديث وقالت الحنابلة يملك المشتري المبيع مطلقا  
 بمجرد العقد ان لم يكن فيه خيار ويصح تصرفه فيه قبل قبضه وان تلف من  
 ضمانه الا المبيع بكيل او وزن او عدد او ذرع فانه يكون من ضمان باعه حتى  
 يقبضه مشتريه ولا يصح تصرفه فيه يبيع ارضية او رهن قبل قبضه وان تلف  
 بافترس او رية قبل قبضه انفسخ العقد وان تلف بفعل بايع او اجني خير المشتري  
 بين الفسخ ويرجع بالثمن كاملا او لا مضاع ويطلب من التلف مبداه والثلث  
 كالثمن في جميع ما تقدم وبهذا في بعض اصحابنا اهل الحديث ويحصل قبض  
 المكيل بالكيل والوزن بالوزن والمعدود بالعدد والمذرع بالذرع بشروط  
 حضور المستحق او نائبه فان ادعى القابض بعد ذلك نقصان ما اكتاله او اترنه  
 او عدله او ذرعه او ادعى انها غلط فغيره او ادعى البايع زيادة او نقصان فلهما  
 واجرة الكيال والوزن والعداد والذراع والنقد على البازل واجرة النقل  
 على القابض ولا يضمن ناقد حاذق امين خطأ سواء كان متبرعا او باجرة  
 وتسبب الا قالة للنادم من بايع ومشتري وليست بيعا بل فسخ فتصح قبل القبض  
 وبعد نداء الجمعة ولا خيار فيها ولا شفعة ولا يحنث بها من حلفه لا يبيع  
**باب** لو هو من الكبار لا خلاف وهو على نوعين احدهما

ر بوالدين وهو ان يشترط القضاء <sup>ن</sup> انك انك على اصل الدين وثانيهما ان يبيع  
 فيحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير  
 والتمر بالتمر والملح بالملح <sup>لا</sup> مستلجمثل يدا بيد ويحرم الفضل والنساء عند  
 اتحاد الجنس في هذه الاشياء الستة فقط وفي غيرها من المكيلات والوزونات  
 جاز التفاضل دون التماثل سواء كانت الاجناس متحدة او مختلفة هذا هو  
 قول المحققين من اصحابنا اهل الحديث ورجحه صاحب السبل والشركا  
 والسيد وقال الآخر ان يلحق بها ما يشار كها في العلة وهي الجنس والطعم وقيل  
 الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاحتياجات وقيل الجنس وجوب الزكاة  
 وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن فان اختلفت الاجناس جاز <sup>فضل</sup> التفاضل  
 بالاتفاق اذا كان يدا بيد ولا يجوز بيع الجنس من هذه الاشياء الستة بجنسه  
 مع عدم العلم بالتساوي كبيع صبر من تمر بصبر منه جزا فان صحبه غيره  
 وقيل يجوز ان صحبه غيره وكذلك لا يجوز بيع حلي او سقاية او امانة من ذهب او فضة  
 بجنسه متفاضلا ولا يجوز اخذ الفضل بدل الصنعة وقد لام ابو الدر داعمها  
 عن القول بجوازها وشكا عنه عمر فكتب عمر اليه ان لا يبيع مثل ذلك الا مثلا  
 بمثل ووزنا بوزن ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابس او كذا يبيع الكرم بالنبيس  
 لا لو اهل العراق ولا يبيع الخمر بغيرها من جنسه وقيل بخلافه ايضا وقيل  
 يباح ويجوز بيع الحيوان بالاشين او اكثر من جنسه ولا يجوز بيع العينة والتختا  
 في زماننا جازها لان من لا يفرضون في هذا الزمان قرصا حنا بغير  
 فائدة في جوازها قضاء الحاجات المسلمين وجوز بعض <sup>ف</sup> اخذنا اعطاء الرجا

عند الضرورة لا اخذها وكذلك قال بعضهم لا يربون المسلم والحربي  
 في دار الحرب فان كانت بلاد الهند دار حرب فيحل اخذ الربا عندهم من  
 الكفار كما من المسلمين ونصوص حرمة الربا عامة ولا دليل على التخصيص  
 وقد قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم في الربا ما شافنا  
 فدعوا الربا والريسة فالتقوى هو الاجتناب عن سائر انواع الربا وما فيه شبهة  
 واجاز بعض اصحابنا اخذ الاموال بالربا للمدول الاسلامية عند الضرورة  
 لان الضرورات تبيح المحذورات والزمان زمان لا يعطى فيه احد درهما  
 لاحد الا بالمنفعة فلوما اخذت الاموال بالربا عند استيلاء الكفار لاجل  
 اعداد ادوات الحرب تهلك الدولة الاسلامية ويهلك كواهاستولى الكفار على  
 المسلمين ويخجلونهم كالعبيد وهذا ضرر عظيم يباح لاجل النجاة منه انه في  
 الخفيف والله اعلم **فصل** من باع او وهب ادر هن او وقف دارا  
 ادا تراها او صم بها تناول ارضها بعد نهال الجامد وبناءها وسقفها ودرجها  
 وقناها ان كان لها قذا وما كان متصلا بها المصلي تراها كالمسجد لهم ورفعت  
 المسيرة والابواب المنصوبة وحلقها ورجى منصوبة والنواحي المدفونة وما فيها  
 من شجر وعريش لا كثر اذ حجر مدفونين ولا السلا ليمد اسر وف باعير سمة  
 والابواب الغير ولا خشاب والمجذوع الغير المنصلة والاشجار المنصوبة في  
 الاراضي من الفخار او غيره وكذا المنفصل عنها كالحبل ودلو ويكره دفن دفن  
 ومفتاح ورجى وسائر متاعها المنفصلة فان كان به رجحان امر صا دخلت  
 فيها من خراس وبها لا ما فيها من نزع مجدد كثر في شجر وشجر وبصل

وسمى وارزودن وذرعة وفجل وثوم ولفث وجزر ونخوة ويبقى للبائع الى  
 اول وقت اخذها بلا اجرة مالم يشترطه المشتري لنفسه وان كان يحز  
 مرة بعد اخرى كرطبة ويقول او تنكر ثم ته كقثاء وباد بخان او تنكر اخذ زهرة  
 كورد وياسمين فلاصول من جميع ذلك للمشتري والجرة الظاهرة واللقطة الا  
 للبائع وعليه قطعها على الفور واذا بيع شجر الفجل بعد تشقق طلعها فالثمر للبائع  
 مالم يشترطه المشتري متروكا الى اول وقت اخذها وكذا ان بيع شجر ما  
 ظهر من عنب وتين ولوت ورماني وموز وجزر او ظهر من لوزة كشمش  
 وتقاح وسفرجل ولوز ونوخ واجاص واناب او خرج من الكمامه كورد وياسمين  
 ونرجس وبنفسج وقطن وما بيع قبل ذلك فالمشتري ولا تدخل الارض تبعا  
 للشجر اذا بيع الشجر فاذا اباد الشجر فلا يملك غرس شي مكانه ولا يصح بيع الثمرة  
 قبل بدو صلاحها ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه وصلاح بعض ثمره شجرة  
 صلاح الجميع نوعها الذي في البستان فصلاح البليح ان يحمر او يصفر وصلاح  
 العنب ان يتموه بالماء الحلو وصلاح بقية الفواكه كالرمان والشمش والنوخ  
 والجوز والسفرجل والاسب طيب اكلمها وظهرت ثمرتها وصلاح ما يظهر  
 فابعد ثم كالقثاء والخيار ان يוכל عادة وصلاح الحب ان يشتد او يبيض وما  
 تلف من الثمرة قبل اخذها فمن ضمان البائع ما التبع مع اصلها او يوزن المشتري اخذها عا<sup>دة</sup>

## باب السلم

هو ان يسلم راس المال في مجلس العقد على ان يعطيه ما يتراضيان عليه

معلوما إلى أجل معلوم فإن كان المالك موجبا في فلا يجوز لانه بيع الكالي  
 بالكالي وقد نفى عنه فلا يأخذ في السلم إلا ما سماه أو راس ماله عند  
 حلول الأجل ولا يتصرف فيه قبل قبضه ولا يصح السلم بلفظ البيع واشترط  
 لجوازها الخصال السبعة أحد ها ان يكون المسلم فيه مما يمكن انضباط صفاته  
 كالملكيل والموزون والمذروع والمعدود ومن الحيوانات ولو كان آدميا  
 فلا يصح في المعدود من الفواكه ولا في ما لا ينضبط كالبقول والجلود والرؤوس  
 والاحجار والبيض والجوز والرمان والاشب والحجرب والبطيخ والقتاء  
 ونحوها والاواني المختلفة رؤسا وادسا طاقا لقوام ونحوها الثاني ذكر جنسه  
 ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن خاليا ويجوز لرب السلم ان يأخذ  
 مادون ما وصف له ومن غير نوعه من جنسه الثالث معرفة قدره بمقايير  
 الشرعية فلا يصح ان يسلم في ملكيل وزن او في موزون كيل الرابع ان يكون  
 في الذمة الى أجل معلوم له وقع في العادة كشم ونحوه الخامس ان يكون  
 بما يوجد غالبا عند حلول الأجل السادس معرفة قدر راس مال السلم  
 وانضباطه فلا تكفي مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط كجوهر ونحوه السابع  
 ان يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد ولا يشترط ذكر مكان الوفاء لانه  
 يجب بمكان العقد ما لم يعقد بيرة ونحوها فيشترط قل السيد من اصحابنا  
 قد شرط في السلم جماعة من اهل العلم شروطا لم يبدل عليها دليل  
 والصحيح ان شرط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوما بكيل  
 او وزن وكونه الى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل الدليل على اشتراط غير

ولا يصح اخذ رهن او كفيل بمسلم فيه وان تعذر حصول المسلم فيه او بعضه  
خير برب المسلم بين صبر الى ان يوجد فيطالب به او فسخ ويرجع ان فسخ برأس  
ماله او بدله ان تعذر ومن اراد قضاء دين عن غيره فالبى ربه لم يلزم بقوله

## باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها الا بنى آدم ويشترط علم قدره ووصفه وكون المقرض  
يصح تبرعه ويتم العقد بالقبول ويملك ويلزم بالقبض فلا يملك المقرض استرجاعه  
ويثبت له البذل حالا فان كان مستقوما يرد قيمته وقت القرض وان كان  
مثليا يرد مثله ويجوز ان يرد افضل منه او اكثر ان لم يكن مشروطا بل يندب  
لان النبي صلى الله عليه وسلم استقرض سائما من الابل ثم ارجع سائوقه وقال خيركم احسن  
ويجوز قرض المالك كماله والخير عدد او الخير عدد او رد عدد ابل اقصد زيادة  
ولا جودة ولا شرط فيما دكل قرض حر نفعا بلا اشتراط فهو حرام كان يسكنه دارة  
مجانا او رخصا او بغيره دابته او كذا بذا ويقضيه خيرا منه اذ يزارعه على ضيعة  
او ان يستعمله في صنعة ويعطيه انقص من اجرة المثل ونحو ذلك فان فعل ذلك  
او شيئا منه بلا شرط او قضى خيرا منه بلا مواطاة حاز وفي كتب الحنابلة يعفى في  
الذهب والفضة الرجحان في القضاء اذا كان يسيرا ولو اهدى الله هدية  
بعد الوفاء او علم منه الزيادة لشهرة سمائه وكرمه جاز ذلك ومضى بذل المقرض  
او الغاصب بما عليه بخير بلد القرض او الغصب ولا مؤنة لحمله لزم ربه بقوله  
مع امن ابلد والطريق والا لا واختلفوا في السفينة فقول انفا مكرهة

وقيل حرام لأجل التفاضل ولو خلط فيهما جنسا آخر مثلا أخذ سفحة مائة  
 درهم و أعطى تسعين درهمهما الفلوس لأحد عشر درهما جاز بالافتاق ولذا  
 حكم النبي أضرار المروج في عصرنا وإيأازهما البعض للضرورة وقال أن الفضا  
 اجر الحمل والمؤنة وكذلك أجاز عقد البنيك لأجل استخلاص المسلمين من  
 مظالم المشركين حيث يأخذون منهم الربوا أضعا فامضاعة ويهلكونهم  
 وجوزوا أن يأخذ البنيك على كل مائة درهم أو نصف درهم من المستقر<sup>ضمين</sup>  
 لأجرة الكتاب وأهل الحساب حيث إن الأعمال بالنيات فلا تذخل هذه الزيا<sup>دة</sup>  
 في المنفعة المحرمة المنصوصة في الحديث الضعيف كل قرض جر منفعة فهو ربا  
 واختلفوا في برأئته في نوط أعني ما يعطون الحكومة ويأخذون منها الربح  
 على كل مائة في كل سنة والصحيح عدم جوازها لكونه ربوا اللهم إلا أن تتجر الحكومة  
 فيه فيكون كالضاربة الفاسدة بتعيين الربح كما مر في باب المضاربة  
 وهكذا حكم الاشتراك في المجالس التجارية المعروفة في زماننا فانها  
 تعين الربح على كل مائة واختلفوا في بيع الوفاء وصورتها أن يبيعه العبد  
 بالثمن على أنه إذا ارد عليه الثمن أله أجل معلوم رد عليه العين فإن لم يرد الثمن  
 ومضى الأجل فيكون العين للمشتري والمختار جازة فهو بيع موقوف قبل  
 مضي الأجل ويحل للمشتري الاحتفاع به وقيل رهن فتضمن زوائد  
 أما بعد مضي الأجل فتصير البيع بائنا ويحل للمشتري التصرف فيه بالبيع والهبة

## كتاب الكفالة والضمان

يصح ان تنجز او تعليقا وتوقيتا من يصح تبرعه ولرب الحق مطالبة الضامن  
والمضنون معا وايهما شاء لكن لو ضمن ديننا حال الى اجل معلوم صح ولم يطالب  
الضامن قبل مضيه ويصح ضمان عهدة الثمن والمثل ان ظهر به عيب في خرج  
مستحقا والمقبوض على وجه السوم والعين المضمونة كالغصب ولا يصح ضمان غير  
المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابية ولا بعض دين لو يقدر فان قضى الضامن  
ما على المديون يرجع عليه ان كان مأمورا من جهة وحده اكل من  
ادى عن غيره دين او اجبا وان برئ المديون برئ ضامنه ولا عكس ولو ضمن  
اشنان فالكثير واحد او قال كل واحد ضمن لك الدين كان له رتبة  
طلب كل واحد بالدين كله وان قال ضمن لك الدين فهو بينهما بالحصص  
ومن ضمن باحضار شخص وجب عليه احضاره والا حرم ما عليه ولا تصح الكفالة  
مبدن من عليه حد لله كحد الزنا ولا شيء كالقذف او القصاص او وجب  
عليه تعزير من تعزيرات الحكومة فان اخذت الحكومة كفالة النفس في  
ذلك قيل تصح ويلزم على الكفيل احضاره فان لم يقدر لا يعز ولا يحل  
ولا يؤخذ ماله مصادرة وافق بعض الناس في زماننا بانه يعز بحسب راي الحاكم  
تعزير ابد نيا او ماليا لانه قد جرى به العرف والقانون المروج في بلاد الهند  
يقتضى ذلك ويعتبر برصحة الكفالة رضا الكفيل لا المكفول ولا المكفول  
له ومنه سلم المكفول لرب الحق يحل العقد او  
سلم المكفول نفسه او مات برئ المكفيل ومن كفله  
اشنان فسلمه احدهما الحريه والاخر وان سلم نفسه برأ جميعا

## كتاب الحوالة

هي جائزة وهي انتقال مال من ذمة المذمة ومن أحيل على ما لم يحتل  
 وشروط صحته خمسة أحدها اتفاق الدينين في الجنس والصفة والحاول  
 ولاجل الثاني علم قدر كل من الدينين الثالث استقرار المال  
 المحال عليه لا استقرار المال المحال به الرابع كونه يصح السلم فيه الخامس  
 رضا المحيل لا رضا المحتال إن كان المحال عليه ملبيا والملي هو من له القدرة  
 على الوفاء وليس مما طرد، يكن حضوره لمجلس الحكم وإذا مطلق المحال عليه  
 إذا فلس كان للمحال أن يطالب المحيل بدينه وقالت الحنابلة والشافعية  
 والملكية إذا توفرت الشروط المذكورة برئ المحيل من الدين بمجرد  
 الحوالة أفلس المحال عليه بعد ذلك أومات ومنه لم تتوفر الشروط  
 لعصم الحوالة وأما نكوب وكالة فالحال الرجوع ومطالبة محيله

## كتاب القضاء

وهي تعيين الحكم الشرعي وإلزام به وهي فرض لقاية يجب على الإمام  
 أن ينصب بكل إقليم وقطعة من مملكته قاضيا وأن يختار لذلك من كان  
 مجتهدا متورعا عن أموال الناس عادلا في القضية حاكما بالسوية ويا مراكا  
 بالتقوى وتحري العدل وتصح ولاية القضاء والامارة منجزة ومعلقة  
 وشروط الصحة التولية كونه من إمام مسلم ولو كان ظالما أو فاسقا أو ناسبا

وتعيين محل الولاية اى حدودها الارضية وتقنين ولاية المحكم العامة  
فصل الخصومات المالية وتنفيذ الحدود والقرضات راي الديوانى والفوجدان  
مع واخذ الحق ودفعه للمستحق والنظر في مال اليتامى والمجانين والسفهاء  
والغائبين والمجرى لسفوفلس والنظر في الاوقات المتجرى على شروطها وتوزيع  
من لاولى لها ولا يستفيد الاحتساب على الباعة والمشتريين ولا الزامهم  
بالشرع وله طلب رزق من بيت المال لنفسه وامثاله وخلفائه وعامليه  
وكتابه من اهل الد فتخرج مع عدم حاجة ولا تنفيذ حكمه في غير حدود  
الارضية ويشترط في القاضي عشر خصال كونه بالغاً قاضياً حراً مسلماً  
عده جميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً قال شيخنا ابن حزم اجموعاً على انه لا يجوز  
تقليد المقلد وهو قول اصحابنا اهل الحديث وقال بعض المتأخرين يجوز تقليد  
المقلد لان عليه العمل من مدة طويلة ولا تعطلت احكام الناس  
ورده السيد بان المجتهدين يوجدون في كل قطر ولكنهم في زمان  
غريبة فمنهم من يخفى اجتهاده مخافة صولة المقلدين عليه ومنهم من يجترأ المقلدان  
عن ان يكون مجتهد الضيق اعطائهم وحقارته عرفانهم وتبليد اذهانهم  
وجود تراثهم وخذافكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا اهل  
قلت انا تعجب من الذين قالوا ان الاجتهاد اختتم بالائمة الاربعة وان الاجماع  
انعقد على تقليد كل من المذاهب الاربعة وان الحق لا يخرج عنهم  
اى دليل وحيد واعلى هذا من كتاب اوسنة ودعوى الاجماع على تقليد الاربعة  
غير مسلم ولو سلم فاجماع المقلدين مما لا يعتد به وكذا عدم خروج الحق عنهم

بالجملة الاجتراد اليسر في زماننا هذا التيسير كتب الدين احسن تيسير وباب  
 الاجتراد مفتوح الى يوم القيامة فكل من يعرف الكتاب والسنة واعطاه الله  
 فهما سلما فهو مجتهد يجب عليه ان يعمل باجتراده فيما لا نص فيه ولو ينقد  
 اجماع الصحابة عليه ويحرم عليه التقليد اما العاصي فله ان يسأل عن المفتي  
 حكوا الله ورسوله ويعمل به ولا يجب عليه ان يتقيد بمفتدون مفتاوميد<sup>ذهب</sup>  
 دون مذهب هذا هودين الله الذي جاء به رسوله ومن خالف في هذا فهو  
 متعصب مجادل ادسفيه جاهل وسوف يقضى الله بيننا وبينه يوم القيامة  
 بحضرة نبيه وجيبه صلى الله عليه وآله وسلم ولو حكموا اثنان فالكثيرينهما شخصا  
 صالحا للقضاء نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه الامام او نائبه ويرفع  
 حكمه الخلاف فلا يجمل لاحد نقضه حيث اصاب الحق ويحرم على الرجل العرص  
 على القضاء وطلبه ومن فعل هذا فلا يجمل للامام ان يوليه ومن ولي القضاء  
 فهو على خطر عظيم وانه مع الاصابة احرا ان وضع الخطاء اجر ان لم يال جهدا  
 في البحث ويسن ان يكون القاضي قويا بلا عنف لينا بلا ضعف حلما متانيا  
 متفطنا عفيفا بصيرا باحكام الحكم قبله ويجب عليه العدل بين الخصمين  
 في الحظر والفظه ومجلسه والدخول عليه الا المسلم مع الكافر فيقدم المسلم دخولا  
 ويرفع جالوسا رعاية حرمة الاسلام ويجب عليه التسوية في السماع منهما  
 قبل القضاء ويجب عليه تسهيل الحجاب بحسب الامكان ويحرم عليه  
 من الرشوة والهدية التي اهديت اليه لاجل كونه قاضيا وقبول الضيافة  
 الخاصة باستجابة الضيافة العامة في وائمة وختان ونحوهما ويحرم عليه

ان يسار احد الخصمين او يضيفه او يقوم له دون الآخر او يعلمه او يعلم الشهود  
 ويحرم عليه الحكم وهو غضبان او حاقن او في شدة جوع او عطش او هم  
 او ملل او كسل او نفاس او برد مولا او حر مزيج فان خالف وحكم في هذه الحالت  
 صح ان اصاب الحق وانته ويحرم عليه ان يحكم بالجهل او التردد فان خالف  
 وحكم لم يصح ولو اصاب الحق وينبغي له ان يوصي الوكلاء والنظار والاعوان  
 والعملة الذين ببابه او مجلسه بالرفق واللين للخصوم والقناعة بما وظيف لهم  
 من قبل الدولة والاجتناب عن الطمع والحرص ويحترق ان يكونوا شيوعا  
 او كهولا من اهل الدين والعفة والصيانة ويباح له ان يتخذ الكتاب ويشترط  
 كونه مسليين مكلفين عدولا حافظين عالمين ويستحب ان يكونوا <sup>الخط</sup> فاضلا  
**فائد** لا يجوز تقليد القضاء الكافر ولو ذميا فان قلد فلا تنفيذ حكمه  
 على المسلمين والى الله المشتكى من ضيع بعض ولاية الاسلام في هذا الزمان  
 حيث يقلدون القضاء للصرا في والجوسي والمشرى فلهذا يخافون الله ولا  
 يخافون لومة لائم وهل تكون وقاحة اشد من هذا ان المضاري لا يجوز  
 قضاء القضاة المسلم على انفسهم واهل الاسلام يولون القضاء لهم ويقبلون  
 قضاءهم على المسلمين فلا ادرى بماذا يعذرون عند الله يوم القيمة  
**باب** طريق الحكم وصفته اذا حضر الى الحاكم خصمان فله ان يسكت  
 حتى يبتدئا وله ان يقول ايما المدعى فاذا ادعى احدهما اشترط كون الدعوى  
 معلومة وكونها منفكة عما يكذب بها ثم ان كانت بدعيين اشترط كونه حالا  
 والصحيح انه يسمع دعوى الدين الموجل ايضا لاثبات اصل الحق رسيو نه

دعوى استقر (الحق) وان كانت بعين كفرس ونحوها اشتراط حضورها  
 لمجلس الحكم لتعين بالامتناع فان كانت غائبة عن البلد او تالفوا في الذمة  
 وصفها المدعى كصفات السلم فاذا اتهم المدعى دعواه يتوجه القاضي الى خصمه  
 ويسأل عنه فان اقر بما ادعاه اقرارا صالحا للقبول يقضى للمدعى بما ادعاه  
 ويلزم المدعى عليه بالحق الا ان يقيم بينة يبل بئته فان اعترف بسبب الحق  
 شهادته البراءة لم يلتفت لقوله بل يجعل المدعى على نفي ما ادعاه المدعى عليه  
 من البراءة بالبراءة او الادعاء وان قال لي بينة بالوفاء او الابراء او قاله بعد  
 ثبوت الحق بينة او اقرارا وطلب المهلة امهل بحسب ما يراه القاضي صالح  
 وقالت الحنابلة امهل ثلاثة ايام والمدعى ملازمته فيها حتى يقيمها فان  
 عجز حلف المدعى على بقاء حقه ويجوز للقاضي اذا بدل التاريخ لسماع الخصومة  
 وخاف المدعى ان يضر ب المدعى عليه او يخفى او ينقل املاكه ببيع او هبة  
 وطلب من القاضي ان يأخذ منه الضمانة لحقمان يأخذ منه الضمانة ان غلب  
 على ظنه صدق ما خاف المدعى منه والا فلا وان انكر الخصم ابتداء باب  
 قال المدعى قرضا او ثمناء ما اقرضني او ما باعني او لا يستحق على شيئا مما ادعاه  
 او لا حق له على صح الجواب فيقول القاضي للمدعى هل لك بينة فان قال نعم  
 قال له ان شئت فاحضرها فاذا حضرها وشهدت عند لا سمعها وحرم عليه  
 ترديدها وان قال المدعى انا لا اقدر على احضارها يطلبهم القضاة  
 وليس على عزمه وعلى المدعى اجرة طلبهم وكرأى كويهم ان عجزوا عن  
 المشي على حسب حالهم ان كانوا اهل جالا وتروية فان ظن الصالح فله

ان يؤخر الحكم حتى يصطلي **فصل** حكم الحاكم برفع الخلاف ظاهرا

لكنه لا ينفذ باطنا فلا يزول الشيء عن صفته ولو كان ذلك في عقد

او فسخ او طلاق فان شهد شاهدان او ثلاثة فلاقته وحكم القاضي

ثبوت النكاح فلا يحل للرجل ان يطأها مع علمه انها لا تحل له فان وطئها

فهو زان لكنه لا يجب عليه الحد عروضا الشبهة وقالت الحنابلة يجب عليه الحد

وعليها ان تمتنع منه ما امكنها فان اكرهها فالاتم عليه دونها ويصح ان تزوج

غايلا لان ذلك النكاح كالتكاح وعيب الوحيفة في قوله ان قضاء القاضي ينفذ

ظاهرا وباطنا فاحل للرجل الوطى في الصورة المذكورة مع علمه بانه لم يتزوج

وهذا قول يخالف النقل الصحيح كما انه يخالف العقل السليم وان باع حنفي او

حنبلي متروك التسمية عدا من ذبيحة او صيد فحكم بصحته قاض شافعي

نفذ قضاء لان هذا مختلف فيه فحكم القاضي ينفذ فيما اختلف فيه حتى لو كان

مقلدا انفيما يخالف مذهبه ايضا وقل الا حنا لا ينفذ قضاء القاضي

المقلد بخلاف مذهب امامه وتكلموا في جواز كل احد من ليس بمجتهد ان يفتي

في بعض المسائل الشافعي وفي بعضها بالحنيفة وكذلك يجوز ان يكون النكاح

مقلدا في بعض المسائل ومجتهدا في بعضها ومن قلده مجتهدا في نكاح

مختلف فيه صح ولا يفارق المأخوذة بتغير اجتهاده <sup>ع</sup> كالحكم بذلك بخلاف مجتهد

نكح نكاحا اذ اجتهاده الى صحته ثم راي بطلانه فانه يلزمه ان يفارق لاختفا

بطلانه وحرمة الوطى **فصل** وتصح الدعوى بحق الاذنين على التبعات

وتصح على غير المكلف وعلى الغائب مسافة قصور وزيادتها اذا كان مستائرا <sup>البيدة</sup>

بغير

من  
اي اجتهادا مجتهد  
الذي قلده في الصحوة  
من

في الكل ثم اذا قضى على غير المكلف ورشد بعد الحكم عليه او حضر الغائب  
 بعد الحكم عليه او ظهر المستأجر بعد اذ فهو على حجته فان جرح البينة بامر بعد  
 اداء الشهادة ادا طلق ولم يقل قبل الشهادة ولا بعد ها لم يقبل جرحه  
 ولم يبطل الحكم وان جرحها قبل الحكم قبل تجريحه وبطل الحكم ومن كان  
 دون مسافة قصر ظاهر المسمع الذ عوى عليه ولا البينة حتى يحضر الا ان يمنع  
 من الحضور فيقضى عليه بعد اعلامه وان وجد له مال وفي منه ولا قال للمدعي  
 ان عرفته ما لا وثبت عندي انه ماله وفيتك منه ويصح ان يكتب القاض  
 الذي ثبت عنده الحق الى قاض اخر معين او غير معين بصورة الد عوى  
 الواقعة على الغائب بشرط ان يقر اذ لك على عدلين ثم يدفعه لهما ويقول  
 فيه ان ذاك قد ثبت عندي وانت خذ الحق للمستحق فيلزم القاضى الواصل  
 اليه ذلك الكتاب العمل به وقد اتى بعض اصحابنا في عصرنا هذا بلزوم العمل  
 على كتاب القاضى اذا كان عليه خاتمة يعرف بين الحكام والقاضى الواصل  
 اليه يعرف ان الخاتمة صحيحة والكتابة مسجلة يد مستحضر القاضى المرسل اذ لا يفتي  
 الا بشهادة في صحته وهو المرسوم الجارى بين المحاكم العدلية (سيمونه انتقال ذكرى)

## كتاب الشهادة

تحمل الشهادة في حقوق الأدميين فرض كفاية واداءها عند الطلب فرض عين  
 ومنه فكلها تندب كتابتها وقيل تجب ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها ولو استعين  
 عليه لم يكن ان يجز عن المشى او تاذى به فله اخذ اجرة مركوب ويحرم كتم شهادته

اذا كانت بحق ادعى ولا ضمان ويجب الاستشهاد عند النكاح خاصة وبين  
في كل عقد سواه ويجزم ان يشهد الا بما يعلله بروية او سماع ومن رأى  
شيئاً بغير انسان يتصرف فيه مدة طويلة كتصرف الملاك من نقض  
وبناء واجارة وامارة فله ان يشهد له بالملك والورع ان يشهد باليد  
والتصرف وكذا اذا رأى رجلاً وامراًة يعاشران معاشرة الزوجين <sup>فيشهد</sup>

بالزوجة **فصل** وان شهد انه طلق من نسائه واحدة ونسباً  
غيرها لم تقبل ولو شهد احد هما انه اقراه باللف وشهد الآخر انه اقراه باليمين  
كملت باللف وله ان يجلف على الالف الاخر مع شاهد ويستحقة وان  
شهد ان عليه الفانريد وقال احدهما قضاة بعضه بطلت شهادته  
لاجل التناقض في حكمه وان شهد انه اقراه الفاقال احدهما قضاة  
نصفه صحت شهادتهما ولا يحمل لمن تحمل شهادة بحق اذا اخبره عدل باقتضا  
الحق وانتقله ان يشهد به ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد  
منهما انه طلق او اعتق او شهدا على خطيب انه قال او فعل  
على المنبر في الخطبة شيئاً ولو شهد به احد غيرهما قبلت شهادتهما  
**باب** شروط من تقبل شهادته وهي ستة احوالها لا شهادة  
لصغير ولو اتصف بالعدالة وقال بعض اصحابنا انه تقبل شهادته اذا كان  
مميزاً سيما في بعض التعزيرات فانه يعتمد فيها على شهادة الصغار اشدها  
يعتمد على شهادة الكبار وكذلك تقبل شهادة الصبيان فيما بينهم اذا  
جرح بعضهم بعضاً الثاني العقل فلا شهادة لمعتولة ومجنون الثالث النطق فلا

شهادة الاخر من الا اذا اداها بخطه وقيل تقبل شهادته اذا فهمت اشارته  
 الرابع الحفظ فلا شهادة لمغفل ولا معروف بكثرة غلط وسهو الخامس الاسلام  
 فلا شهادة للكافر ولو على مثله وقيل يجوز شهادته على مثله واستثوانه  
 شهادة اهل الكتاب بالوصية في السفر من حضور الموت من مسلم وكافر  
 عند عدم مسلم فتقبل شهادته في هذه المسئلة بالاتفاق والاسف  
 كل الاسف على سلاطين الاسلام في زماننا حيث جعلوا شهادة الكفار <sup>المسلمين</sup>  
 سواء وتركوا قاعدة الاسلام فيقتضون المسلمين بشهادة الكفار ويوجبون  
 عليهم النار السادس العدالة ظاهرة اقلت الحنابلة ويعتبر له اثبات  
 الصلاح في الدين وهو اداء الفرائض واجتناب المحرم وقيل اداء الفرائض  
 روايته انما دائوم على ترك السنن لا تقبل شهادته الثاني استعمال المروية  
 بفعل ما يحمله ويضمنه في العادة وترك ما يدنس ويشينه فيها فلا شهادة  
 لمتسخر ورقاص ومشعبد ومغن ونقال ومتزى بزى يسخر منه ولا شاعر  
 يفرط في مدح باعطاء او يفرط في ذم بنع او يشيب بمدح خمر او امرء او بامرء  
 مغنية محرمة لا تقبل شهادة كاعب بشرط <sup>ع</sup> نوح ونرد وكاعاب ولا لمن يمدح حليبه  
 بحضرة الناس او يكشف من بدنه ما جرت به العادة بتغطيته كصدرة ولا وظهر  
 ونحوه او يحدث بمباذعة اهله اى زوجته او امته او <sup>طها</sup> بناتها  
 بخطاب فاحش بين الناس ولا تقبل شهادة من يحكي المضحكات ولمن ياكل  
 بالسوق شيئا كثيرا او يقتفر اليسير كاللحمة والتفاحة ونحوهما من الاشياء <sup>اليسيرة</sup>  
 انهم ووال اصحابنا اهل الحديث لا تقبل شهادة من ليس بعدل اى الفا <sup>سق</sup>

اقول هذا عجيب  
 لا يفتي  
 وهو الشافعي  
 لا يفتي  
 في العبادات فلا يفتي  
 في العبادات فلا يفتي

المجاهر اما المستور فتقبل شهادته اذا العرج وحسن ذلك لا تقبل شهادة الخا  
 والعدو والتمس والقانع لاهل البيت والقاذف وقيل تقبل شهادته اذا تاب  
 وظهر صلاحه وهو الراجح واجمع على انه لا تقبل شهادة العبد لسيد والوالد  
 لولده ولا الولد لوالده ولا الزوج عليهما وحسن ذلك لا تقبل شهادة من جرائل  
 نفسه فتعانك شهد لرجل بشراء وارده وشفيها او شهد للفلس واحد  
 من غرماثة بدین علی رجل او شهد علی رجل انه قتل مورثه واتفقوا  
 على قبول شهادة الاخ للاخ وللساثل الاقارب ولا جبر المشترك وقيل لا تقبل  
 شهادة الاجير المشترك لمن استاجر لا واختلفوا في شهادة احد الزوجين  
 لصاحبه والمختار عدم القبول لمظنة التهمة وقال السيد من اصحابنا  
 القراية ليست بمانعة لقبول الشهادة سواء كانت قريبة او بعيدة  
 انما المانع التهمة فاذا كان القريب من تاخذ لاحمية الجاهلية ولا يرد  
 عن العصبية دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وان كان على العكس  
 من ذلك فشهادته مقبولة والاصل في المنع حديث لا تقبل شهادة ذي  
 الحنة والظمة هي التهمة ولا يرد ما يدل على منع الشهادة القريب لاجل القراية  
 انتهى **فصل** ومتى وجد الشرط بان بلغ الصغير وعقل المجنون واسلم  
 الكافر وتاب الفاسق قبلت الشهادة بحد ذلك ولا تشترط الحرية فتقبل شهادة  
 العبد والامة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحرة ولا يشترط كون الصناعة  
 غير دينية فتقبل شهادة تاجار وحداد ورجال وقمام وكناس وكباش وقراد  
 وصباغ ودباغ وجمال وجزار وحائك وحارس وصائغ اذا حسنت طريقة

وتقبل شهادة ولد الزنا حتى بالزنا وبدوى وقروى ولا يشتركون الشاهد  
بصير لا تقبل شهادة الاعمى في السموعات بما سمعه حيث تيقن الصوت و  
بما راها قيل عمالا وكذلك شهادة الاصم في البصرات وتقبل شهادة  
اهل القبيلة من الخوارج والروافض واهل الاهواء لانهم ليسوا بفاسق  
في اعتقادهم اما الخطابية التي تبين الكذب ولا تقبل شهادتهم وقيل لا تقبل  
شهادة اهل البدع مطلقا لانهم فاسق والمراد باهل البدع اهل البدعات الاعتقادية  
كالروافض والخوارج واهل المذاهب والاعتزال اما اهل البدعات العملية  
كالملادين والمولوية والعريسية فتقبل شهادتهم وقيل لا تقبل ولا تقبل شهادة  
من يسجد للقبور او يطوف بهالائه فاسق اتفاقا اما من يقبلها فتقبل شهادته  
لمكان الاختلاف في تقبل القبور ومسرا وقالت الحنابلة موانع قبول الشهادة  
سته احدها كون الشاهد او بعضه ملكا لمن شهد له وكذا لو كان زورا جاله  
ولو في الماضي والصحيح انه يجوز بعد الفراق وكذا لو كان المشهود له من فرعه  
وان سفلوا من اولاد البنين والبنات او من اصوله وان علوا وتقبل لباقي  
اقارب به كالخيه وعمه وابن عمه وابن اخيه واخته وخاله وابن خاله وخالته وكل  
من لا تقبل شهادته له فانها تقبل عليه لعدم التهمة الثاني كونه يجز بها نفق  
لنفسه فلا تقبل شهادته لرفيقه ومكاتبه ولا لمورثه مخرج قبل انذ ماله ولا لشر  
فيما هو شريك فيه ولا لمستاجر لا فيما استاجر به فيه قالوا واستاجر انسان قصار  
على ان يقصر له ثوبا ثم نزع في الثوب فشهد القصار انه ملك لمن استاجر  
على قصاره فانه لا تقبل له ومفاد عدم قبول شهادة الاجير الخاص

والمشتري كغيرهما والصحيح عند أصحاب الحديث قبول شهادة الأجير المشترك كما قد مرنا الثالث ان يدفع بها  
 ضررا عن نفسه فلا تقبل شهادة العاجز <sup>قلته</sup> شوقا لقتل الخطاء ولا شهادة الغرماء بجرح شهودين  
 على مفلس ولا شهادة الولي بجرح الشاهد على من في حجره ولا شهادة الشريك  
 بجرح الشاهد على شريكه ولا شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق او الابراء منه  
 وحكل من لا تقبل شهادته له لا تقبل شهادته بجرح شاهد عليه الرابع العداوة  
 لغير الله تعالى كفره بمسامته او غمه لفرحه وطلبه له الشر فلا تقبل شهادته  
 على عدوه الا في عقد النكاح الخامس العصبية فلا شهادة لمن عرف بها  
 كغصب جماعة الاحناف على جماعة اهل الحديث وان لم تبلغ رتبة العداوة  
 كغصب قبيلة على قبيلة السادس ان ترد شهادته لنفسه ثم يتوب ويعيد <sup>ها</sup>  
 او لم يردته بجرح قبل براءة ثم يبرأ ويعيد <sup>ها</sup> او ترد لدفع ضرر او جلب نفع  
 او عداوة او ملك ثم يزول ذلك وتعاد فلا تقبل في الجميع بخلاف ما لو شهد  
 وهو كافر او غير مكلف او اخرج من الحرم او المانع واعاد **باب** اقسام  
 المشهود به احدها ان نافي لا بد لشوته من اربعة رجال عدول ظاهر وابطان  
 يشهدون به انهم راوا ذكره في فرجه او يشهدون انه اقر الشاني  
 القودوم او يجب الحد فلا بد فيه من رجلين الثالث التعزير والنكاح  
 والرجعة والخلع والطلاق والنسب والوكالة والنوكيل والقرض والرهن  
 والوصية والعنف والسند بغير الوقت والميعاد والوديعة والغصب والاحارة  
 والشركة والحوالة والصحود الرتبة والكتابة والعارية والشفعة والاتلاف <sup>المال</sup>  
 بوجه ان يكتفى في هذه الامور بوجوهها ثانيا في هذه الامور بوجوهها ثانيا في هذه الامور بوجوهها

وامرأتان او رجل ويمين لا امرأتان ويمين وقيل لا يجوز في النكاح والتغريم  
والرجعة والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل في غير المال الا شهادة  
رجلين وقيل اذا ادعى من عرف بغنى الله فقير لياخذ من الزكاة فلا بد  
من ثلاثة رجال ولو كان الجماعة حق لشاهد واحد فاقاموه فن حلفت اخذ  
نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف الخامس داء دابة وموضحة ونحوها بمقبيل  
في ذلك قول طيب واحد وبيطار واحد كما يقبل في داء العين قول كحا  
واحد وان اختلف اثنتان قدم قول المثبت على قول الثاني السادس ما لا يطاع  
عليه الرجال غالبا كعيوب النساء تحت الثياب والاستهلال والرضاع  
والبكارية والثبوبة والحيم والبرص في الجسد تحت الثياب والرق والقرن  
والعقل والولادة فيكفي فيه امرأة عدل والا حوط اثنتان **فصل** فلا شهد  
بقتل العمد رجل وامرأتان لو ثبت شيء وان شهد وابرقة ثبت المال  
دون القطع ومن حلف بالطلاق انه ماسرق او ما غصب ونحوه فثبت فعلاه  
برجل وامرأتين او رجل ويمين ثبت المال ولم تطلق زوجته ولو وجب  
على دابة مكتوب حبيب في سبيل الله ابر على اسفلة باب دار وفعت او  
حكم به **باب الشهادة على الرجوع** **والرجوع**  
الشهادة على الشهادة اى تحملها ان يقول اشهد يا فلان على من  
انني اشهد ان فلان بن فلان اسهدني على نفسه بكذا او شهدت عليه  
بكذا او اقر عندي بكذا او يحنان يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان  
او رجل وامرأتان على متلهم او امرأة على امرأة فيما تقتل فيه شهادة المرأة

وشروطها اربعة احدها ان تكون في حقوق الادميين الثاني تعذر شهود  
 الاصل بموت او مرض او خوف او غيبة مسافة تصريديوم تعذر رهم  
 الى صدور الحكم فني امكنت شهادة الاصل وقف الحكم على سماعها  
 الثالث دوام عدالة الاصل وعدالة شاهدي الفرع الى صدور الحكم  
 فني حدث من احد همر قبله ما يمنعه وقف الرابع ثبوت عدالة الجميع  
 ويصح من الفرع ان يعدل الاصل لا تعدل شاهد لرفيقه وان قال شهود  
 الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ما استشهدناهم بشئ لم يضمن الفريقان شيئا  
**فصل** عند اصحابنا اهل الحديث المراد بالشهادة الاخبار بما يعمل به  
 الشاهد عند التحاكم باي لفظ كان وعلى اى صفة وقع فاذا قال مثلاً  
 رأيت كذا وكذا او سمعت كذا وكذا فهذا شهادة شرعية ولا يشترط  
 لفظ الشهادة قال شيخنا ابن القيم ليس من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل  
 لامن كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح وقالت الحنابلة لا تقبل الشهاد  
 الا بلفظ اشهد او شهدت فلا يكفي قوله انا شاهد ولا اعلم او احق او اعرف  
 او اتحقق او اتيقن او اشهد بما وضعت به خطي لكن لو قال من تقدمه غير  
 بالشهادة بذلك اشهد او كذا لك اشهد صح ويجوز تحليف الشهود في  
 زمانها هذا لانه من جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع فساد الزمان وتواش  
 كثير من الناس على شهادة الزور وكذلك يجوز تفريقهم للمحكم ان  
 رأى فيه مصلحة قال الشرحكاني من اصحابنا لقد انتفعت بتفريق الشهود  
 وتنويع سواهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل فيه

بل يجب عليه الكمال بالبحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة  
 انتهى ولا يجوز للحاكم السؤال التعليمي الذي يفيد احد الخصمين وبغير الاخر  
 واذا رجع شهود المال او شهود العتق بعد حكم الحاكم لم ينقض الحكم ويضمنون  
 وشهادة الزور من اكبر الكبائر واذا علم الحاكم بشاهد زور باقرا رة او بين كاذب  
 يقينا غرر ولا ولو تاب بما يراه اصلح واوفاق كشحيم الوجه والمجلد والحبس والتوبيخ  
 والزجر وكشف الراس والصفع ثم يطيف به في المواضع التي يشهر فيها  
 فيوقف في سوقه ان كان من اهل السوق او في قبيلة ان كان من اهل  
 القبائل او في مسجد ان كان من اهل المساجد او في مدرسة ان كان  
 من اهلها فيقال انا وجدنا شاهد زور فاجتنبوه ولا يغروا بالشاهد بتعارض  
 البينة ولا بغلط وسهوه في شهادته ادر جوعه ومق ادر عي شهود قد خطا عرو  
 واذا تعارض البينتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم المدعي بينهما وكذلك اذا لم يكن  
 للخصمين بينة وفي حديث النساء ر جلان ادعي ادا بة وجد اها عند رجل  
 فاقام كل منهما شاهدين فلما اقام كل واحد منهما شاهدين نزعتهما  
 يد الثالث ودفعت اليهما ولا يفرق بين امرأتين لان شهادتهما كشهادة  
 رجل واحد قال صاحب الدر من الاحناف لا تقبل شهادة من يغني الناس  
 لانه يجمعهم على كبيرة وحكام سعدى افندي يفيد تقديرا بالاجرة  
 اما المعنى لنفسه لدفع الوحشة فلا بأس به عند العامة صححه العيني وغيره  
 وقال لوفيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من اجازها في العرس كما حاز  
 ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ثم

قال ولا تقبل شهادة من يبيع الغنم او يجلس مجلس الغنم او مجلس الفجور  
والشرب انتهى قلت اصحابنا اهل الحديث مختلفون في اباحة الغنم  
والزمامير وقد اباها العلامة ابن حزم مطلقا والصحيح قبول شهادة المتعة ولو  
باجرة وكذلك من يلعب بالمزامير والطناوير لان الرجل لا يحكم نفسه  
اذالته بامر اخلاف العلماء في اباحتها وحرمتها وهذا وان كان ثقيل على  
اسماع بعض اخواننا من اهل العصور لكننا لا نبالي في اظهار الحق لومة لائم

## باب الوكالة

هي استنابة جائز التصرف مثله فيما ندخله النيابة كبيع ونكاح وشركة  
ومضاربة ومساواة ومزاولة وفتح وطلاق ورخصة وكتابة وتدبير وصح  
ونخصومة وشرقة صدقة ونذر وكفارة وفعل حج وعمرى ولا تصح فيما  
لا تندخله النيابة كصلوة وصوم وحلف وطهارة من حدث وقسم لزوجة  
ولعان وايلاء وقسامة ودفع جزية وتصحيح الكالة منجرة ومعلقة وموقفة  
ونعقد بكل ما دل عليه من قول او فعل وشرط الصحة تراعيين الوكيل  
لا عمله بهما وتصح في بيع ماله كله او ما شاء منه وبالمطالبة بحقوقه كلها  
(اي الوكالة العامة) او ما شاء من اراي الوكالة الخاصة وبالابراء منها كلها  
او ما شاء منها ولا تصح ان قال وكتبتك في كل قليل وكثير وتسمى هذه  
الوكالة المعوضة والوكيل ان يوكل فيما يعجز عنه ولا يملك ان يعقد مع فقير  
او قاطع حريق او يبيع مؤجلا او بمنفعة اذ عرض او بغير نقد البلد الا باذن موكله

لا بأس بالطلاق مجهول  
على الخوف ولا يثبت  
في الغيب ولا يثبت من  
الغيبين ولا يثبت من  
الغيبين ولا يثبت من

بالجملة يجوز لجائر التصرف ان يوكل غيره في كل شيء ما لم يمنع من مانع  
 وذلك كالوكيل في شيء لا يجوز للوكيل ان يفعله ويجوز للوكيل كوكيل  
 للذي في بيع الخمر او الخنزير او نحو ذلك فانه لا يجوز ولا يكون محلا للمن  
 واذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للوكيل واذا  
 خالفه في ما هو انفع او ايسر في غيره وراضى به **فصل** الوكالة والشركة  
 والمضاربة والمساواة والمزاهرة والوديعة والجمالة عقود جائزة من الطرفين  
 ولكل من المتعاقدين فسحها وتبطل كلها بمت احد هما  
 او جنونه وبالحجر ليسفر حيث اعتبر لها الرشيد وتبطل الوكالة بطر فست  
 لموكل ووكيل فيما ينافيه كإيجاب النكاح بفلات الوكيل في قوله  
 او في بيع او شراء او عزل بفسق موكله وتبطل بفلس موكل فيما تجز عليه  
 فيه وبردته ولا تبطل برده وكيل الا فيما ينافيها وتبطل بتدبيره او  
 اذ كتابته قنا وكل في عنقه وبوطيه زوجة وكل في طلاقها وبما  
 يدل على الرجوع من احدهما وينعزل الوكيل بمت موكله وينعزل  
 له ولو لم يعلم ويكون ما يبدل بعد العزل امانة وان باع الوكيل  
 بانقص عن ثمن المثل او بانقص عما قدر له موكله او اشترى بازيد  
 من ثمن المثل او بالكثر مما قدر له صح البيع والشراء وضمن في البيع كل <sup>النقص</sup>  
 وفي الشراء كل الزائد ومن قال لوكيله بعه لزيد فباعه لغيره لم يصح  
 البيع ومن امر بدفع شيء الى قصاص او خياط معين ليصنعه فذفع الى من  
 امر بدفعه له ونسيه فصاع لم يضمن وان اطلق المالك بان قال ادفعه

الى من يقصده او يخطئه فدفعه الى من لا يعرفه ولا رأى وكانه فضاخ ضمنه  
والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تقريط ويصدق الوكيل  
بيمينه في التلف انه لو فطر وكذا للرجل يقبل قوله باليمين في ان اذن له  
بمصلحة بالبيع موحدا او بخير نقد البذل وان ادعى الوكيل الرد الى ورثة  
الموكل اوله وكان يجعل له يقبل امان كان متبرعا يقبل ومن عليه حق الادعى  
فادعى انسان انه وكيل به في قبضه فصدقه لم يلزمه دفعه اليه فان  
ادعى المطالب موته وانه وارثه لم يمسد دفعه ان صدقه وان كذب به  
حلف انه لا يعلم انه وارثه ولم يدفعه والوكيل بالخصوص في المحاكم العدلية  
لا يملك الاقرار ولا قبض المال المدعى الا بان يمينه له موكله لذلك

## كتاب الدعوى

لا تضع الدعوى الا من جائز التصرف واذا تداخبا عينا لم تخل من  
اربعة احوال احدها ان لا تكون بيد احد ولا تحت ظاهر ولا بينة فيتخالفان  
ويتناصفان وان وجد ظاهر لاحدهما عمل به الثاني ان تكون بيد احد  
فهي له بيمينه فان لم يحلف قضى عليه بالنكول الثالث ان تكون بيد يهما  
كشيء كل مسك لبعضه فيضالفان ويتناصفان فان قويت يد احد منهما  
لحيوان واحد سابقه والاخر ركبته فهو للثاني (اي الركب) او قبض واحد  
أخذ بكمه والاخر لا يمسده فهو للثاني بيمينه وان تنازع صانعات في الله وكا  
الله كل صنعة لصانعتها ومتى كان لاحدهما بينة فالعين له ولو يحلف فان كان

لكل منهما بينة وشاؤنا من كل وجه تعارضنا وشاؤنا فيمتثلان ويتأصفان  
 ما بيد يهما كما مر ويقرعان فيما عدا الا فمن خرجت له القرعة فهي له يمينه  
 كما لو لم يكن لواحد منهما بينة هذا قول الخبائلة واما عند تأفتيا صفان كما مر  
 وان كانت العين بيد احد هما وقد اقام كل واحد منهما بينة انما له هو داخل  
 والاخر خارج فبينته الخارج مقدّم على بينة الداخل لكن لو اقام الخارج  
 بينة انما ملكه واقام الداخل بينة انه اشتراها منه قدمت بينة هنا  
 لما مرها من زيادة العلم واقام احد هما بينة انه اشتراها من فلان واقام  
 الاخر بينة كذلك انما اشتراها من الذي اشتراها منه الاول عمل باسبقيهما  
 تأمرنا الرابع ان تكون بيد ثالث فان ادعياها عليه وادعاه لنفسه ولا بينة  
 حلف لكل واحد يميناً فان نكل اخذ اها منه وجعلت بينهما نصفان وقيل  
 الخبائلة اخذ اها منه مع بدليها واقترعا عليها وان اقر بهما لهما اقتسما نصفين  
 وحلف لكل واحد منهما يميناً وحلف كل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له  
 به وان قال هي لاحد هما واجهله فصدقا له يحلف والا حلف يميناً واحداً  
 ويقرع بينهما من قرع حلف واخذها هذا عند الخبائلة وعندنا تقسم  
 بينهما نصفان كما اذا اقام كل واحد من الخارجين بينة والشهادة اذا خالفت  
 الدعوى بطلت انما لا يحلف المدعى عليه وقيل يحلف

كتاب الاقرار

لا يصح الاقرار الا من مكلف مختار غير هازل وفطل اقرار المكره

والخوف بالبوليس) بلفظ او كتابة لا بإشارة الأمن الاخر من لكن لو اقر  
صغيرا وقرن اذن لهما في تجارة في قدر ما اذن لهما فيه صح وقال الحنابلة  
يصح الاقرار ولو هانز لا من اقرب شي عاقلا بالغ غير هانزل ولا لجال عقلا او عا  
ولو يظهر كذب جليا فهو اقرار صالح يؤخذ به ولو لم يده ما اقرب به ويكفي مؤثرا  
من غير فرق بين موجبات المحذور وغيرها ومن اكره ليقرب بدسهم فافر  
بدسهم صح ولو صد اكره ليقرب لذيد فافر لعمرو صح ولو صد ليس الاقرار  
بانشاء تلييح بل هو اخبار عن ثبوت الحق في نفس الامر فيصح حتى  
مع اضافة الملك لنفسه كقوله كتالي هذا الزيد او ثوبه هذا العمد  
ويكون المقر به الاجنبي من راس مال المقر ويصح اقرار المريض ايضا  
باخذ دين من غير وارث لان اقرار وارث لا يبينه او اجازة من الورثة  
والاعتبار يكون من اقرب له وارثا او حالة الاقرار لا المودة كما في الرصية  
فلو اقرار وارث وصار عند الموت غير وارث لا يلزم اقراره فان كذب  
المقر له المقر بكل الاقرار وكان المقر ان يتصرف فيما اقرب به بانشاء **فصل**  
الاقرار لا يقبل على غير المقر كما لو اقر لاحد بانه اخوه فلا يقبل لان اقراره على الغير  
فلا يثبت على الورثة الغير المقرين وانما يؤثر على حصته المقر والاقرار لقرن غير  
اقرار السيد لا اقرار المسجد او مقبرة او طريق ونحوه يصح ولو اطلق ولد ار  
او بجملة لا يصح الا ان عين السبب من غصب او استيجار ويصح الحمل  
فان ولد ميتا او لو يكن حمل بطل وان ولدت حيا وميتا فالحق جميع المقر به  
وان ولدت حيا فالكفر قوله بالسوية وان كان ذكر او انثى كما لو اقر لرجل وامرأة

سواء اقر لاحد بالوجه  
عمد فانه اقرار على الغير  
او من خذله ان يثبت  
والعقود بينة عليه  
ولا يثبت السبب في  
حامل الورثة الاخذ

بمال ماله في غير اقراره اسلمه سبب يوجب تقاضا ~~ل~~ كارت فيعمل به وان اقر رجل  
اذا قررت امرأة بزوجية الآخر فسكت او سكنت صح وورثته او ورثته وكذلك  
لو وجد ثم قصد تولا ان بقي المجاهد على تكذيبه حتى مات للمقر **باب**  
**ما يحرم به الاقرار وما يغیره من ادعيا**

فقال نعم او صدقت او انا مقر او انا مقر به او اني مقر بدعواي او مقر فقط  
او قال في جواب الدعوى خذها او اتزنها او اقبضها او احرزها او اني قضيتها  
فقد اقر بالدعوى لا ان قال انا اقر او لا انكر او خذ او اتزن او احرز او افتح  
لك فان قال المدعى اليس لي عليك كذا او قل لا ارس حنيفة في جوابه  
لي فهو اقرار بل خلاف لا قال نعم الا من عاى لا يعيزين نعم ويلي وان  
قال آخر ارض ديني عليك الفاق قال نعم او قال له اشتروني هذا فقال  
نعم او قال له اعطني ثوبه هذا فقال نعم او سلم الى فرسى هذه فقال نعم  
او اعطني القطن الذي عليك فقال نعم قال له هل لي اولى عليك الف فقال نعم او قال  
امهلني يوما او حتى افتح الصندوق او قال له على الف الا ان شاء الله او قال له على الف  
لا يلزمني الا ان يشاء الله فقد اقر بالالف وان علق الاقرار بشرط لم يصح سواء قلنا  
الشرط كان شاء زيد فله على دينار او ان جاء راس الشهر فله على كذا او ان قدم زيد فلعمرو على كذا  
او اخره كقول له على دينار ان شاء زيد او قدم الحاج او جاء المطر او له على  
الف ان ثبت من دفتر الحساب ثم لم يثبت منه الا ان قال له اذا جاء  
وفت كذا فله على دينار فيلزمه في الحال فان فسر لا باجل او وصية  
قبل ذلك منه يمينه وادعى عليه بد دينار فقال ان شهد به زيد

فهو صادق لم يكن مقررا اذا قال له - على من ثمن خرا او خنزير الف لم يلزمه  
شيء وان قال له على الف من ثمن خرا او خنزير او له على الف من ثمن بيع  
لوا بضمه لزمه الف فيصح استثناء النصف فاقبل فيلزمه عشرة في قوله على عشرة الامة وخمسة  
في قوله ليس لك على عشرة الا خمسة بشرط ان لا يسلط ما يمكنه الكلام فيه وان لا ياتي بينهما بكلام  
اجنبي ويشترط صحة الاستثناء ايضا ان يكون المستثنى من جنس وفروع المستثنى منه  
فقوله له على هؤلاء العبيد، العشرة الا واحدا صحيح ويلزمه تسعة واذا  
قال له على مائة درهم او دينار او اكاو با تلمز مائة والمائة واذا قال له  
هذه الدار اسر الا هذا البيت قبل منه ذلك حيث لا بينة بما يحالف ذلك  
ولو كان البيت اكثرها لان قال له الا ثلثها ونحوه كما لو قال الا ثلاثة ارباعها  
لان المقر به شايع والمستثنى اكثر من النصف فلا يقبل وان قال له الدار  
ثلثها او قال له الدار عارية او هبة عمل بالثاني ولا يكون اقرارا بالدار  
فيعتبر في الاخير شرط الهبة ومن باع شيئا وذهب شيئا او اعتق <sup>عبد</sup>  
شقاقر به لغيره لو قبل قوله على المشتري ولا على الموهوب له ولا على العبد  
الذي اعتقه لانه اقر على غيره ولا يفسخ البيع ولا الهبة ولا يطل العتق  
ويغرم له المقر له وان قال غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو  
لزمه دفعه الى زيد ويغرم قيمته لعمرو ولو قال ملكه لعمرو وغصبت من زيد  
فهو لزيد ويغرم قيمته ولو قال غصبت من زيد وملكه لعمرو فهو  
لزيد ولا يغرم لعمرو شيئا وان قال غصبت من احد هاتين مائة تعيينه  
ويحلف الاخر وان قال لا اعلمه فصدقا لا اشتري من يد لا وكانا خصيتين

وان كذباً حلف لهما يمينا واحداً ومن خلف ابنيين ومائتين فادعى  
 شخص مائة دينار على الميت فصدقه احد ههما وانكر الاخر لزم الابن <sup>المقر</sup>  
 بصفها الا ان يكون عدل ويشهد لرب الدين بالمائة ويحلف معه المدعى  
 فيأخذها لان القضاء بالشاهد الواحد واليمين <sup>عندنا</sup> عندنا ونكون المائة الباقية  
 بين الابنيين وقال الاحناف لا يؤثر اقراره على حصته غير المقر بحال الا ان  
 يقيم المدعى البينة **باب** الاقرار بالجهل اذا قال له على شئ وشئ او  
 كذا او له شئ او له كذا اذ اصح الاقرار وقيل له فسر يا ابي حبيس حتى  
 يفسر ويقبل منه باقل مقول فان مات قبل التفسير لم يواخذ وارثه بشئ  
 ومن قال له على مال عظيم او مال خطير او مال كثير او مال جليل او مال  
 نفيس او عزيز او زاد عند الله بان قال عظيم عند الله او كثير عند الله  
 او جليل عند الله او نفيس عند الله او عزيز عند الله <sup>الله</sup> او قال عندي قبل تفسير باقل مقول ولو قال  
 له على درهم كثيره قبل بثلاثة وكذا لو قال درهم عظيمه او ذرة  
 ولو قال له على كذا او كذا درهم بالرفع او بالنصب لزمه درهم وان  
 قال بالجهر او وقف عليه لزمه بعض درهم ويفسره وان قال له على  
 الف ودرهم او قال له على الف ودينار او قال له على الف وثوب  
 او الف وفس او الف وعبد او الف ومدبر او الف وتفاحة او قال له  
 درهم والف او دينار والف او ثوب والف او له الف الا ديناراً  
 كان اليهم في جميع هذه الصور من جنس المعين واذا قال له على  
 ما بين درهم وعشر تلتزمه ثمانية وكذا اذا عرفها بالبان

قال ما بين الدرهم والعشرة وان قال له على من درهم الى عشرة  
 لزمه تسعة وكن لك لو قال له على ما بين درهم الى عشرة وان  
 اراد يجمع الاعداد لزمه خمسة وخمسون ومن قال له على درهم قبل  
 درهم وبعد درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم لزمه  
 ثلاثة درهم وكن لو قال له عندى درهم درهم درهم درهم  
 فان اراد التاكيد فعلى ما اراد وان قال له على درهم بل دينار  
 لزمه ولو قال له على درهم فى دينار لزمه درهم فان قال اردت  
 العطف او قال اردت معنى مع لزمه ولو قال له على درهم فى  
 عشرة لزمه درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم درهم  
 يرد الحساب ولو كان جاهلا به فليز منه عشرة او لم يرد الجميع فليز منه  
 احد عشر ومن قال له عندى ثمر فى جراب او له عندى سكين فى قراب  
 او سيف فى قراب او ثوب فى منديل او عبد عليه عمامة او دابة  
 عليها سرج او فص فى خاتم او جراب فيه تمر او قراب فيه سيف او منديل  
 فيه ثوب او سرج على دابة او عمامة على عبد او زيت فى زق ونحوه فليس  
 باقرار بالتاوان قال له عندى خاتم فيه فص او سيف بقراب فهو اقرار  
 بهما و اقراره بشجرة ليس اقرارا بارضها فلا يملك غرس مكانها  
 لو هبت ولا اجرة على ربها ما بقيت ولو قال له على درهم او دينار  
 يلزمه احدهما ويعينه **فصل** اذا اتفقا على مدور عقد رادى  
 احدهما فسادا وانع الاخر دحمة فالقول قول مدعى الصحة بهمينه

وان ادعيا شيئا بغير ما حال كونه شركة بينهما بالسوية فاقر لاحدهما بنصفه  
فلما قر به بينهما ومن قال بمرض موته هذا الالف لقطعة فتصد وقابله  
ولا مال له خيرة لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كذبوا ويحكم بإسلام  
من اقر وسكان ممذا . او اقر قبل موته بشهادة ان لا اله الا الله  
وان محمدا رسول الله ولو اقر بشئ شهادته في الخطاء لم يقبل

## باب اصله

يصح من يصح تبرعه مع الاقرار ولا ينكح من قال الشوكاني  
من اصحابنا هو جاثمين المسلمين الا صلحا احل حراما وحرم حلالا  
ويجوز عن المعلوم والمجهول بمعلوم ومجهول وعن الذم كالمسال باقتل  
من الدية او اكثر ومذهب اصحابنا اهل الحديث انه يصح عن انكار  
ابن اخوان يدعي رجل على اخر مائة دينار فينكره في جميعها فتصح  
بصلحه على النصف من ذلك للمقداس اعموم الدولة واندر ارجح الصلح  
عن انكاره تخيرا وحكي في البحر عن الشافعي وابن ابي ليلى انه لا يصح  
الصلح عن انكاره وهذا القول مما لا دليل عليه فاذا اقر المدعي بماله  
للمدعي بدين معلوم فزمت له او اقر بعين تحت يد لا شوصالحه على رد دين  
الدين او صلحه على بعض العين المدعاة فهو رهبة يصح بلفظي ربيع  
بلفظ الصلح وقال الحنابلة لا يصح بلفظ الصلح وان صلحه على عين غير المدعى  
ادفعها او دين في ذمته ثم عويضه فيه ما يجوز من توحيده عنه فهو بيع

يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه احكام البيع فلو صلح له عين الدين بعين  
 واتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس فاذا اقر له بذهب فصالح  
 عنه بنقصة او عكس فتكون هذه المصالحة صرفا لا نهابيع احد الثقلين  
 بالآخر فيشترط لهما ما يشترط للصرف من التقابض بالمجلس وكذا لو اقر له بقر  
 عوضه عنه شعيرا او نحوهما مالا يباع به نسيئة وان كان الصلح بشئ  
 في الذممة فانه يبطل بالفرق قبل القبض لانه بيع دين بدين  
 وهو منهي عنه شرعا وان صلح عن عيب في المبيع بشئ معين كدينار  
 او منفعة كسكنى دار معينة مع الصلح فلورث ال العيب سريعا ولو لم يكن  
 بماد فعه ويصح الصلح

بما قد علم من دين او عين فان امكن معرفته ولم تتعد  
 كذا في موجودات صولح بعض الوراثة عن ميراثه منها فهل يصح هذا الصلح  
 ام لا قل اهل الحديث انه يصح لا خلاف الحديث وقال الحنابلة لا يصح ومن  
 قال نعم يمه اقر لي بدينى واعطيك منه كذا او اقر لى بدينى وخذ  
 منه ما شئت فان لم يمه الدين كله ولم يلزمه ان يعطيه

**فصل** في انكار المدعى عليه دعوى المدعى او سكوت وهيجمله ثم صلحه  
 صح الصلح وسكان ابراعه في حق المدعى ومن علم بكناب  
 نفسه منهما فالصلح باطل في حقه وما اخذ لا فخرام قلت بهذا يعرف  
 ان صلح الامام حسن بن علي عليه السلام مع معاوية كان صحيحا  
 في حق الحسن وباطلا في حق معاوية لا ريب في ان ليس له حق في الخلافة

الفقهاء يسمونه التنازع  
 وهذا الحديث مشروط  
 يكون الذم كغيره من اوقاف  
 اما اذا كان ذمها  
 واعطوه فضليا بالكلية  
 فتصح ايضا بشرط  
 التقابض وكذا لا يبي  
 لو كان ذمها وفضة  
 واعطوه ذمها وفضة  
 حوالا للجنس اليه  
 غير الجنس قبل ما اعطوه  
 او اكثر اما اذا كان  
 عن نقدين وغيرهما  
 من العرف والحقار  
 ولا يصح الاحتجاج باحد  
 النقل بين الايمان يكون  
 ما اعطيه اكثر من حصته  
 من ذوات الجنس غرضا  
 عن امر بغيره او غير

وان الحسن اذن منته بها وهذا كما صالح النبي صلعم كفار مكة بالمدينة  
فانه كان جائزا في حق النبي صلعم باطلا في حق الكفار وبهذا  
ترد شبهة بعض الناس ان الحسن لما صالح معاوية فصحت خلافة معاوية  
كيف وقد ثبت بالنقل الصحيح ان صلح الحسن مع معاوية لم يكن مبررا له  
لانه لم يسلمه الا مضطرا صونا لدماء المسلمين واخذ بالحق الضارين  
واهون الشرين على امته ان معاوية منصرف على القتال وسفك الدماء  
فكان من رايه تسليم الامر وحقن دماء المسلمين وليت شعري كيف  
نصح خلافة معاوية مع ان النبي صلعم قال للخلافة بعدى ثلثون سنة  
شعريكون ملكا عضينا قال سعيد بن جبر ان قلت لمفينة ان بنى امية  
يزعمون ان الخلافة فيهم فقل كذب بنو الزر قام هم ملوك من شر الملوك  
واول الملوك معاوية وابن الملك بلاء فاه سعد بن ابى وقاص قل السلام عليك  
يا ملك داهي قل خليفة ولا امير المؤمنين هذا مع كونه قرشيا عويا فكيف  
نصح الخلافة لتركي او افغانى او موصل ومن ادعاه فعليه الدليل او و  
الى ما كنا بصدود ومن قل كاذب صالح عن الملك الذى تدعيه  
لم يكن مقربا منه وان صالح اجنى عن منكر الدعوى اذن المنكر له  
او لا لكن لا يرجع عليه بدون اذنه ومن صالح عن دار ونحوها فبان  
العرض مستحقا او كان قنابان صاير جع بالدار ان كان باقيا  
او بقيته ان كان تالفا ومحل ذلك ان كان الصلح مع الاقرار ورجع  
بالدعوى مع الانكار ولا يصح الصلح عن خيار في بيع او اجارة وكذلك

لا تقع من شفعة او حد قذف وتسقط جميعها وكذلك لا يصح الصلح مع  
 ثار ب او سارق او زان ليطلق ولا يرفع الى السلطان وكذلك مع  
 شاهد ليحكم شهادته **فصل** ويحرم على الرجل ان يجري ماء  
 في ارض غيره او سطحه بلا اذنه ويصح الصلح على ذلك بعوض  
 ومن له حق ماء يجري على سطح جارة لا يمر بجارة لا تعلية سطحه ليمنع  
 جري الماء وحرم على الجار ان يحدت بماله ما يضر بجارة لا حمام يتأذى  
 جارة لا بدخانه او يضر ماء لا حائطه وكنيته يتأذى جارة لا بريجه او يصل  
 الى بيرة او رطحي يهتز بها حائطه وتؤثر يتعدى دخانه اليه وله منعه  
 من ذلك ويحرم التصرف في جدار جارة او جدار مشترك بفتح ر و فة  
 او طاق او باب او بغرب وتد ونحوه الا بانه وكذا اوضع خشب الا ان لا  
 يمكن التسقيف الا به ويجب على الجار ان ياذن لوضع الخشبات على جدار  
 لجارة وله ان يسند قماشه ويستند في ظل حائط غيره وينظر في  
 ضوء سواجه من غير اذنه وحرم ان يتصرف في طريق نافذ بما يضر المارة  
 كالحراج وكان او نصب دكة وجناح وساباط وميزاب وحفر مسيل  
 ويعمن ما تلف به ويحرم التصرف في ملك غيره اذ هو ائنه اذنه  
 در ب غير نافذ الا باذن اهله ويحرم الشريك على العمار لا مع شريكه  
 في المالك والوقت وان هدم الشريك البناء وكان هدمه خوف  
 سقوطه فلا شيء عليه والا لزمه اعادته كما كان وان اهل الشريك بناء حائط  
 بستان اتفاقا عليه فبني احد هما واهل الآخر فمالف من غير ترسيب هما لئلا يفتن <sup>شريكه</sup>

# كتاب الوديع

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثلها فلا واديع ماله لصغير ولا محجور  
او سفيد فالتلفه فلا ضمان عليهم ولا على اوليائهم ولو فرطوا وان اودعه  
احد من حضار ضامنا ولو يبرأ الا بردة الوليه ويلزم المودع بالفتح حفظ الوديع  
في حرز مثلهما بنفسه اذ بمن يقوم مقامه كزوجه وعبد لا وخان نه  
وان دفعها بعد ركن حضرة الموت اواراد سفرا وليس السفر حفظا لها  
الى اجني ثقة فتلفت لم يضمن وان يوافيه الكفاية اخر اجراما من الحرز فاجرها  
لظريان شيوا بالخالب منه الهلاك كالخريق والطوفان والنهب لم يضمن  
وان تركها مع غشيان ما بالغالب منه الهلاك ولم يخرجها او اخرجهما  
فغير خوف ضمن فان قال له مالكم الهلاك خرجها ولو خفت عليها فحصل خوف  
واخرجها او لا لم يضمن وان القاها عند هجوم ناهب ونحوه انقضاء لها  
لم يضمن وان لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها فان تم ما اعطاه  
المالك من مصروف العلف فيعلفها من عند لا والا يفوضها للقاء  
او الحاكم وهو يبيعها ان رأى فيه مصلحة ويحفظ ثمنها للوديع بالكسوفان  
لم يضمن هنالك قاض ولا حاكم جان له بيعها وحفظ ثمنها **الفصل**  
واذا اسراد المودع السفر برد الوديعه اسلم مالها او الى من يحفظ مالها  
عادة او الى وكيله فان تعذر ولم يخف عليها معه في السفر سافر بها  
ولا ضمان فان خاف عليها دفعها للحاكم فان تعذر فالثقة ولا يضمن مسافر  
اودع

فسافر بها فتلفت بالسفر وان تعدى المودع بالفتح في الوديعة بان كانت دابة  
 مركبة لا يسقيها او ليسها لا لحرف من حيث (سوس) تلحق الصوف ( )  
 او يخرج الدار او ينفقها او لينظر اليها شعر دها او كسر ختمها او جعل كسها  
 حرم عليه ذلك وصار ضامنا ووجب عليه سردها فور او لا تقوى امانته  
 بخير عقول متجدد وكذلك يضمن ان لم ينشر البستر الصوف في الشمس  
 حتى يجسرها السوس ووجه قول المالك للمودع كلما خنت شر عدت  
 الى الامانة فان كانت دابة واذن له المالك  
 للمركوب فتلفت لا يضمن **فصل** المودع بالفتح امين لا يضمن الا ان  
 تعدى او افرط او خان ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي انها تلفت  
 او انكس اذنت لي في دفعها للفلان وفعلت وان ادعى الرد بعد مظهر  
 بلا عذر او ادعى ورثته اثره ولو لا انك امر قبيل الا ببيته وحكك  
 كل امين وحيث اخرودها بعد طلب بلا عذر ولو لم يكن حملها مؤنة  
 ضمن لانه يجب عليه تاديب الامانة ولا يجوز من خانه وقيل يجوز له  
 ان يأخذ بقدر حقه فان اكره على دفعها لغيره بها لم يضمن وان  
 قال عن اخره عندى الف وديعة ثم قال قبضها منى او تلفت قبل ذلك  
 او قال ظننتها باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وان  
 قال قبضت منه الف او ديعة فتلفت فيقال المقر بل قبضتها منى فصباح من اقرب

**باب**

هي مستحبة من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وافضل الصلا  
 منعقد لا بكل قول او فعل يدل عليها بشروط ثلاثة الاول كون العين  
 منتفعا بها مع بقائها كالدرس والرقيق والدياب واللباس والفرش  
 والقناديل والحلج والادوية والادوات والآلات ومساكن الماعون  
 مثل اللد والقدر والسلم والكرسي والطاولة وغيرها فلا يجوز  
 اعارة الاطعمة والاشربة ونحوها لكن ان اعطاها بلفظ الاعارة فتحل  
 على الاباحة والانتفاع بها على وجه الاتلاف الثاني كون النفع حيا  
 فلا يصح ان يستعير انا من احد النقد بين يديا كل او يشرب في يده  
 ولا خليا محرما على رجل يلبسه ولا فرج لامسة وقالت الامامية يجوز  
 استعاره فرجها بعد ان يستبرئ بها الثالث كون المعير اهلا للتبرع  
 وذكر بعضهم شرط ارباع وهو كون المستعير اهلا للتبرع له بتلك العين  
 المعارة بان يكون يصح منه قبول هبتها والمعير المرجوع في عار يستد  
 اي وقت شاء ولو قبل امد عينه ما لم يضرب المستعير في اعارس سفينة  
 لحمل او ارساها للدفن او زرع له مرجع حتى ترمى السفينة وله الرجوع قبل  
 دخولها بالبحر وحتى يبلى الميت ولم يبق شئ من عظامه هناك حتى  
 يحصد الزرع ولا اجرة له منذ رجع الا في الزرع من حين رجع  
 الى حين الحصاد **فصل** المستعير في استيفاء النفع كالمستاجر الا انه  
 لا يعير ولا يوجر ما استعاره الا باذن المالك واذا قبض المستعير العا  
 فهي امانة عند لا ضمان عليه اذا تلفت من غير فقد وقهر يطر وجناية

ومثل مضمونة عليه بمثل مثلي وقيمة متقوم يوم تلفت لكن لا ضمان  
عليه عند هذا القائل ايضا في اربع مسائل الا بالتفريط الاولي فيها  
اذا كانت العارية وفقا لكتب علم وادرا ع موقوفة على طلبة  
العلم والغزاة وسلاح الثانية فيما اذا اعارها المستاجر الثالثة لو وليت  
فيها عيرت له بالاستعمال المعروف كما لو تلفت الثوب المستعار بلبسه  
او ذهب خمل المنشفة او القطيفة او سقطت من نجوم فضة او ذهب عليها  
شيء الرابعة فيما اركب انسان دابة انسانا فانقطعا لله تعالى  
فتلفت تحته لم يضمن كمالو غطى ضيفه بلحاف فحرق عليه فانه  
لا يضمنه كريدف ربها ومن استعار ابره من قلم يمين امين لا يضمن الا  
بالتمدد او التفريط ويضمن المستعير ومن سلم لشريكه الدابة  
ولم يستعملها فتلفت بلا تفريط لم يضمن وكذلك اذا استعملها  
الشريك في مقابلة علفها باذن شريكه وتلفت بلا تفريط وان سلمها  
اليه لر كوبها المصلحة وقضاء حاجته عليها فعارية ولا يجوز منع المالك  
كالدلو والقدر والصحن والقدح والمعلقة وامثالها واطراق  
الفيل وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك والحمل في سبيل الله ولكن لا  
لا يجوز المنع عن احكل ما سقط من الفواكه في بستانه لمن هو محتاج اليه

## كتاب الهدية

يشرع قبولها وقيل يجب ومكافاة فاعلمها ويجوز بين المسلم والكافر غير المشرقة

فلا يجوز قبول هدية المشرى وقيل يجوز واختار لا السيد  
والشوكاني ويحرم الرجوع فيها وتجب التسوية بين الأولاد صغيرهم  
وكبيرهم سواء فإن فضل أحد منهم ببطية فهل ينفذ أو لا ينفذ  
فيه قولان وكبر لا اتفاقا ور د الهبة لغیر مانع شرعي حرام وقيل  
مكروه والمانع الشرعي هو أن يكون الهدية من مال حرام <sup>مشتبه</sup> أم لا  
أو يكون المهدى إليه من أهل الولايات كالعامل والقا  
والمصرف أو إلى أجل كونه والبالا أنه نوع من الشقة أما بخير  
سبب الولاية كن عادتته يهاديه أو من لا يعرف أنه وال فلا  
باس بقبولها ومن ذلك الهدية إلى من يعلم المهدى القرآن و  
قيل يجوز ومن ذلك حلوان الكاهن وكهر البغي ومن ذلك الهدية  
لمن يقض للمهدى حاجة وقيل يجوز والحديث الواسع في منعه  
فيه مقال ومن ذلك ما يهدى إلى القبر وقيل يجوز لسننهما قبوله والاعمال

## كتاب الهبة

والتمبرع في حال الحياة وهي مستحبة إذا قصد بها وجبه الله  
كالهبة للعلماء والفقراء والصالحين وطلبة علوم الدين وتنعقد  
بكل قول أو فعل يدل عليها وشرطها كونهما من جائز التصرف  
وكونه مختارا فلا تقع من مكراه وكونه غير هازل وكون الموهوب  
ما يصح بيعه فلا تقع هبة فرج الجارية وكون الموهوب له يصح

تلكه وكون الهبة منجزة فلا تقع موقته لكن لو قتل بجر احدهما  
 كما عرفت لك هذا الداس او الفرس او الائمة او جعلتها لك عمرى  
 او حياتك او عمرى او حيويتى او اعطيتكها عمرى او عمرى لك ان مت الهبة  
 ولما التوقيت وتكون للمعطي له ولو رثته من بعد لا ان كانا <sup>فليست</sup> اولاد  
 المثل بقوله عدا لا تغروا ولا تفرقوا من اعم شيئا او اسقيه فهو له حياته  
 ومماته وفي رواية من اعم عمرى فهو له حياته ومماته وقيل  
 اذا قال عى لك ما عشت فاذا مت رجعت الى فنى عارية موقته  
 ترجع الى العمر عند موت العمر له فان كانت الهبة بغير عوض فلها  
 حكم الهدية في جميع ما سلف اى تجوز للكافر ولا يحل الرجوع فيها  
 (الا حينا يهب الوالد لولد لا كما سياتى) وتجوز التسوية بين الاولاد  
 وان كانت بعوض معلوم فيبيع فيشت فيها الخيار والشفعة  
 وان كانت بعوض مجهول فباطلة ومن اهدى الى يهدى له اكثر  
 فلا بأس ويكره لاسد الهبة وان قلت بل السنة ان يكافى المهدى  
 او يدعوله وان علوا منه اهدى له حياء وجب الرد ولا يجوز للمرشد  
 ان ياخذ الهدايا والعطايا من مرید به لانه يشاء ان يأخذ الهدية  
 على تعاليم القرآن وقد راينا كثيرا من المریدين انهم يهدون  
 حياء وكرها ولا نظيب قلوبهم بها فمثل هذه الهدية محرمة اخذها  
 عن مرشد فان اكلها اسهل مال حرام وهو لا يصلح ان يكون  
 مرشدا لانه ضال بنفسه فكيف يرشد غيره **فصل في الهبة**

بمجرد الإيجاب ولا تفتقر إلى القبول ولكنها تبطل بالرد وقيل  
لا تستحل إلا بالإيجاب والقبول فيصح التصرف فيه قبل القبض  
ومن اشترط فيها القبض فلا حاجة له وقيل تلزم بالقبض بشرط أن  
يكون القبض باذن الواهب وقبض ما يتناول بالتناول وقبض  
غير ذلك كالدر والذك كمين بالتحلية ويقبل ويقبض لصغير  
ومجنون وإيهما ويصح أن يهب شيئاً ويستثنى نفسه مدة معلومة  
ويصح أن يهب أمة حاملاً ويستثنى جملها كالعق وان وهبه  
وشروط الرجوع متى شاء لمن مت ولغا الشرط وان وهب دينه لمدينه  
صح وكان للمع ان ابدأ لا منه او تركه له او احله منه او اسقطه  
عنه او ملكه له او تصدق به عليه او عفا عنه ولو بجرده ولو قبل  
حلوله وتصح البراءة عن كل حق ولو كان مجهولاً ولا تقع هبة  
الدين لغير من هو عليه الا ان كان ضامناً **فصل** ولا يجوز  
لواهب ان يرجع في هبته ولو قبل القبض وقيل يجوز قبل اقتباسها  
مع الكراهة ولا يصح الرجوع فيها الا فيما يهب الوالد لولده فان فضل  
بعض اولاده فيها على بعض وجب الرجوع ولا يصح الرجوع الا بالقول  
وقالت الحنابلة للوالد ان يرجع فيما وهبه لولده بشروط وهي ان لا  
يسقط حقه من الرجوع فان اسقطه سقط وان لا تزيد من يادته  
متصلة كالسمن والكبر والحمل وتعلم الصنعة وان تكون العين  
المرجوة باقية في ملكه فان تلفت فلا رجوع في قيمتها وان اسقطه

الامانة او جعان وهبها له للاستعفاف لم يملك الرجوع وان لا  
 يرهنه الولد فان رهنها فلا يرجع وكذلك اذا وهبها لآخر او  
 افلس الولد والاب الحر ان يملك من مال ولذبة ما شاء مع حاجة  
 الاب وعد مراه في صغر الولد وكبره وسخطه ورضاه وبعله وبغير<sup>علمه</sup>  
 دون ام وحيد وغيرهما بشروط الاول ان لا يضره بان يكون <sup>ضالاً</sup>  
 عن حاجة الولد فليس له ان يملك سرية وان لم تكن ام ولد  
 ولا الخرفة يكتسب بها وراس مال تجارة الثاني ان لا يكون في  
 مرض موت احد هما والثالث ان لا يعطيه ولد اخر والرابع  
 ان يكون القلق بالقبض مع القول او النية وال خامس ان يكون  
 ما يملكه عيناً موجودة فلا يصح ان يملك دين ابنه ولا ما في ذمته  
 من دين ولد ولا اباً غريباً ولداً ولا يملك الا سب ان يدري  
 نفسه من دين ولداً والسادس ان لا يكون الاب كافراً او الابن  
 مسلماً وبالعكس وليس لولد ان يطالبه بما في ذمته من الدين  
 من قرض او ثمن مبيع او قيمة متلف او ارش جنافية بل اذا مات  
 الاب ووجد الولد عين ماله الذي اقترضه لابييه او باعه لراخذه  
 من ترصعة ولا يكون ميلاً تأبيل هو له دون سائر الورثة **فصل**  
 ويباح للائتمان من ذكر او انثى ان يقسم ما له بين ورثته على قدر  
 فريضته الله نعمته في حال حيوته ويعطى من حديث له بعد القسمة  
 حصته وجواباً ويجب عليه التسوية بينهم على قدر اساهم منه الا في

نفقة وكسرة فتجب الكفاية فان سرج احد هجر او خصه بلا اذن البقية  
 حرم عليه وان سده ان يعطي سرج حتى يستودع له التخصيص باذن الباقي  
 من سرج له اولاد وسرج بعض بناته فجزها واعطاها في سرج جميع ذلك  
 مثل ما اعطاها ثم يقسم الباقي بينهم على فراض الله وان مات  
 الزوج والمختصر قبل التسوية بينهم وليس التخصيص بمرض موت  
 المخوف ثبت الملك لاخذ وان كان بمرض موته لم يثبت له شيء  
 نأخذ عنهم الا باجازتهم ما لم يكن وقفا فانه يصح بالثلاث كالا جنبه  
 وتحرم الشهادة على التفضيل والتخصيص تحل لقوله عم لا شهد  
 على جور ومن كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد فلا بأس  
 بالتصدق بالثروته وبكله كما مامنا الحسن بن علي حشرنا الله تعالى  
 في خدامه واتباعه تصدق بجميع ماله مرتين ومن كان يتكفف  
 الناس اذا احتاج لم يحل له ان يتصدق بجميع ماله ولا بالثروة **فصل**  
 والمرض الغير المخوف كالمصداع ووجع العروس والرمم والحرب  
 والحمى اليسيرة تتبع صاحبها فذنه جميع ماله كتبرع الصبي حتى يوصى  
 مخوفا ومات منه بعد ذلك والمرض المخوف كالبرص والسراومة والدم  
 الجنب والرعاف الداء والاسهال الذي لا يستمسك والفالج واللقوة  
 والهضمة والطاعون وحسد الكلب من كان بين الصنفين وقت الحرب  
 او كان بالهجرة وقت الهيجان او وقع الطاعون او قدم للمقتل او جدد  
 او جرح جرحا مهلكا او اسر عند من عادته القتل والحوامل عند الطاق

فكل من اصابه شيء من ذلك شق تبرع ومات نفذ تبرعه بالثلث  
 للاجنبي فقط لا وارثه وان احرمت فتصرفه كتصرف الصحيح **فصل**  
 اجموعا على ان الوفاء بالوعد في الخير مطلوب وهل الوفاء به  
 واجب او مستحب فيه خلاف والاصح الوجوب الا اذا عجز عنه  
 بمرض او غيره مما لا يقدر معه على الايفاء وخلف الوعد من  
 آيات المنافق **فصل** يجوز عند ناهية المشغول بملك الواهب والشاغل  
 بملكه وكذا كهيئة المشاع فيما يقسم ولا يقسم خلافا للاحناف في بعض الصور

## كتاب الاجارة

هي عقد على منفعة مباحة معلومة مدة معلومة من عين معينة  
 او موصوفة في الذمة او عمل معلوم بعض معلوم ولو كان غير مالى  
 كالاتكاح ونحوه فهي تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي وشرطه  
 معرفة المنفعة وكونها مباحة وكذا لك معرفة الاجرة فان لم تكن  
 معينة عند الاستيجار استحق الاجير مقدارا عمله عند اهل ذلك  
 العمل فلا تقص الاجارة على الزنا والنيابة وكذا على الغناء والزمر  
 عند الجمهور ومن اباحها تقص عنده الاجارة عليهما وتقع على القسمة  
 فالقسمة اجر المثل لا نصف عشر التركة ولا ربع عشرها وكذلك  
 تقع اجارة كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدار والحوانيت  
 وتظرف تارة في الزرع والباقيات والادوات والدواب والملك البرية و

البحرية اذا قدرت المنفعة بالعمل كركوب الدابة تحمل مصيب  
او قدرت بالامد كالركوب على الكار ساعة واحدة وان طأ  
الامد حيث كان يغلب على الظن بقاء العين الى انقضاء مدة الاجارة  
ولا تصح الاجارة الدائمة المروجة في زمانها هذا فانهم يستأجرون  
الارض للادام على اجرة سنوية معلومة وقيل تصح هذا الاجارة  
من الحكومة وتسمى مقاطعة لان في ابقائها منفعة للرعايا والاحتياج  
الى تجديد الاجارة عند موت المستاجر او انقضاء المدة او تغير الحاكم  
ولا يقدر الحاكم على اخراج المستاجر او من يقوم مقامه من ورثته  
من الارض الموجبة مادام يودي الاجرة السنوية المعينة وهذا هو المرفق  
في عصرنا هذا بين المزارعين وبين الحكومة ثم اذا بدلت الحكومة  
فالحكومة القائمة فسخ الاجارة او امضاءها وابقاءها وكذلك للمستاجر  
او ورثته ابقاء الارض في يد الاوثر كما والمستاجر في الاجارة الدائمة  
يقدر ان يستاجر اخرواخذ منه العمل ويعين له الاجرة وله عزله ان  
له يجرها اجارة دائمية وهكذا اهلها اهلها او قيل لا يجوز له ان  
يجرها الا خراجا دائمية وهو المختار لان كلا جانبيها من الرعايا  
**فصل** والاجارة ضربان اول على عين فان كانت موصوفة  
اشترط فيها استقصاء صفات السلعة وكيفية السير من علاج  
وغيره ويشترط في الكار ان يبين ان قائد لا فرس او فرسان  
او ثور او ثوران ولا يشترط ذكر الذكور الا في الفوتة والنوع وان كانت

اشترط معرفتها والقدر <sup>عط</sup> على تسليمها وكون المجرى <sup>عط</sup> عليك نفعها وصحة  
 بيعها سوى حر ووقف وام فانه لا يصح ان يباثوا ويصح ان يوجروا  
 واشتمالها <sup>عط</sup> على النفع المقصود منها فلا تصح في دابة من مئة حمل ولا ارض  
 سبعة ازرع الثاني على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها بما لا يختلف كخياط  
 ثوب بصفة كذا او بناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والله من جاز  
 وطين او من لبن وطين او من اجر وطين او من حجارة او حص او  
 من اجر وحص ويشترط ان لا يجمع بين تقدير المدد والعمل وقيل  
 لا يشترط ويجوز الجمع بينهما ويشترط ايضا كون العمل لا يشترط ان يكون  
 فاعله مسلما فلا تصح الاجارة لاذان واقامة وامامة وتعليم قران  
 وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا يقع الاقرية لفاعله ويجوز  
 اخذ الاجرة عليه وقال الشوكاني من اصحابنا يجوز الاستيجار على  
 تلاوة القران لا على تعليمه لقوله ع ان احق ما اخذتم عليه اجر كتاب  
 الله واجاز بعض اصحابنا الاستيجار على تعليمه ايضا لانه عام يصدق  
 على التعليم ايضا والمختار ان في زماننا هذا يجوز الاستيجار على الاذان  
 والاقامة والامامة وتعليم علوم الدين ايضا لفقد بيت المال وحسن  
 المسلمين في حالة البؤس والفقر مما يوجب لهم الاعداء وقد ورد النهي  
 عن كسب الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن وعسب الفحل وتفسير الطحا  
 ويزن الجمهور كسب الحجام لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة الحجام ويجوز  
 كسب الخلاق والذين بلا خلاق وكذلك كسب الخسائف

**ص** يجوز ان يكرى العين مدة معلومة

او الى مسافة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض كالبشطر ما يخرج منها  
وقيل يجوز بشطر ما يخرج منها وهو المختار لانه مرسوم معروف في هذا  
الزمان نعم اذا اشترط ما يخرج من محل معين منها  
فلا يجوز لجو ان لا يخرج في غيره ويجوز للمستاجر عينا استيفاء النفع  
بنفسه ومن يقوم مقامه لكن بشرط كونه مثله في الضرر او دونه فتعتبر  
مماثلة ركاب في طول وقصر وثقل لا في معرفة الركوب وعلى المخرج كل ما  
جرت به العادة من الله الركوب كمنصور وحله وخراجه والبركة التي  
في انف البعير وعلى المخرج القود والسوق والشيل والمط ولزوم الدابة  
للتزول للحاجة وواجب كصلوة مفروضة وترميم الدار باصلاح المكسر  
واقامة المائل وتطيين السطح وتنظيف جدرانها وسقفها بالنورة  
واصلاح البركة والخوض واصلاح مجارى المياه والسلا لئلا يفسد  
وكل ما جرى العرف به من انه على صاحب الدار وعلى المستاجر الحمل  
كالشغوف والشبرى والمظلة والوطاء فوق الرجل وحمل القران بين  
الشقين والدليل وعلى ملكه حماما او دارا تقربى بالبركة والكثيف  
وكسب الدار من القمامة والزبل والرماد ونحوها ان حصل بفعله كما ان  
طرح فيها جيفا او ترابا او غيره مما **فصل** الاجارة عقد لازم ولا  
تفسخ بموت المتعاقدين او احد هما ولا بتلف المحول خلافا للاختلاف  
ولا تفسخ بوقف المعين الموجرة ولا بانتقال المالك فيها بنحو هبة وبيع

وارث، ووصية ونكاح وخلع وطلاق وصلى ولم يشر له يعلم ان المبيع موهبة  
 القسح او الاقصاء والاجرة عن المدة التي يشتري مالك لها فيها المشتري  
 وتنفسه بثلث كل العين الموجهة المعينة كما لو استاجر عبد امانات او دارا  
 فانه من قبل مضى شيء من المدة سواء قبضها المستاجر ام لا و  
 تنفسه بوث المرتفع وفيه التفصيل الجارى في اجارة العين المعينة  
 فيما اذا مات قبل المدة وبعد مضى من منها له اجرة وتنفسه اذا  
 تعد واستيفاء النفع ولو كان المتعذر بعضه من جهة الموجر فلا شيء له  
 كما لو حول مالك العين المستاجرة مستاجرهما منها قبل انقضاء  
 مدة الاجارة او امتنع من تسليم الدابة في اثناء المدة او في اثناء اقسا  
 او امتنع الاجير من تكليل العمل حتى مما سكن قبل ان يحول الموجر او مراكب  
 في بعض الطريق او مما عمل وان كان تعدد النفع بالعين من جهة  
 المستاجر فعليه جميع الاجرة كما لو لم يسكن المستاجر في الدار الموجرة بعد  
 او غير عدد او تحول في اثناء المدة وان تعدد رغبه فعل احد هما كشر  
 الدابة الموجرة وهدم الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى من  
 النفع وان هرب الموجر وترك بهائمها وافق عليها المستاجر بينته  
 المرجع مرجع على مالهما ولو لم يستاذن حلكا لان النفقة على الموجر  
 كالمعبر فاذا انقضت الاجارة باع الحاكم البهايمة وفي المكثري ما  
 عليها وحفظ الباقي لمالكها **فصل** الاجير قسمان خاص وهو  
 من قدر نفقه بالزمن ومشارك وهو من قدر نفقه بالعمل فالخاص

لا يضمن ما تلف بيد <sup>هـ</sup> إلا إذا فرط والمشتري يضمن ما تلف بفعله  
من تخريق أو تخريق فالقصاص ضامن لما أفسد الثوب وكن الحائك  
والخياط والصباغ والطباخ والخباز والملاح والجمال بما أفسدوه  
وكن يضمن لو أفسدوا بزلقتهم أو بسقوطهم عن الدابة وكن المالك <sup>حاصل</sup>  
من نقص بخطائه في فعله كما لو امره أن يصنع ثوبه أحمر فصفره أو  
وكما لو امر الخياط بتفصيله قميص رجل ففصله قميص امرأة أو غلط  
في التفصيل واضاع الثوب ويضمن أيضا ما تلف بانقطاع حبله  
الذي يشتد به حاله ولا ضمان عليهم فيما تلف بحرقهم بنور رقية  
أو غضب أو نهب أو تلف بخير فعلهم إن لم يفرطوا وإذا استأجر <sup>لن</sup> شاة  
قصا باليد بحالة مثلاً فذبحها ولم يسر عداضتها فان تركها  
سهوا حلت ولا ضمان ولا يضمن حجام وختان وبيطار وطبيب <sup>ط</sup> <sup>أكبر</sup>  
خاصا كان أو مشتركا إن كان حاذقا واذن فيه مكلف أو وليه في <sup>لجنة</sup>  
ولم تجن يد <sup>هـ</sup> فإذا جنت يد <sup>هـ</sup> ولو خطأ مثل أن يجاد ويقطع الختان  
إلى الخشفة أو إلى بعضها أو قطع في غير محل القطع أو ختن صغيرا  
بغير إذن وليه ضمن سرايته وكن لو قطع سلقته من مكلف بغير إذن  
ضمن السراية وكن إذا المرين المعالج حاذقا وعالج دابة أو إنسانا فتلف  
ضمن ولا ضمان على سراح فيما تلف من الماشية إذا لم يتعد ولم يفرط في  
حفظها فان فرط بنوم أو غيبتها عنه أو أسرف في ضربها أو ضربها  
في غير موضع الضرب أو من غير حاجة إليه أو سلك بها موضعا تعرض

فيه للتلغ أو ساق الفرس سائق أجير إلى مسافة لا تقدر إلا فراس على طيها  
 أو ساقه سوقا عنيفا على خلاف العادة ضمن وكذلك صاحب موثركا إذا  
 أجراها جريا غير معروف وأتلف بها انسانا أو دابة ضمن وإذا اختلفا  
 في التعدي وعدمه فالقول قول الراعي والسائق وصاحب موثركا يمينه  
 أن لم تكن بينة وإن اختلفا في كونه فقد يارجعوا إلى أهل الخبرة ولا  
 يصح أن يرى الماشية بجزء من ثنائها **فصل** تستقر الأجرة بفرغ  
 العمل وبانتهاء المدة حيث سلمت إليه العين الموحدة ولا حاجة له عن  
 الاحتجاج وببذل تسليم العين إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة  
 فيها ولم تستوف ويجب إعطاء الأجرة للأجير إذا فرغ عن العمل ولا  
 يجوز المظل فيه ويصح شرط تعجيل الأجرة وتأخيرها وإن اختلفا في  
 قدرها تخالفان نكلا، أحد هما الزمه ما قال صاحبه بيمينه  
 وإن حلفا تخالفان نكلا بحكم الحاكم فإن كان قد استوفى المستاجر ماله  
 أجرة فأجرة المثل والمستاجر أمين لا يضمن ما تلف ولو شرط على نفسه  
 الضمان إلا بالتعدي أو بالتفريط ويقبل قوله بيمينه في أنه لم يفرط  
 أو أن ما استأجره لا يبق أو شرد أو مرض أو مات وإن شرط المجر عليه  
 أن لا يسير بها في الليل أو وقت القالة أو أن لا يسير بها في الطريق القلابة  
 أو أن لا يذهب بها تجاه الأفيال والملاعب النارية أو لا يتأخر بها  
 عن القافلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن ومتى انقضت مدة  
 الإجازة رفع المستاجر يده عن العين المستأجرة ولم يلزمه الرد ولا ثبوت

كالودع بخلاف العارية وتكون بعد انقضاء مدة الاجارة امانة في  
 يد لا فان تلفت من غير تقريط فلا ضمان عليه وايجار المريض جائز ولو  
 بكل ماله ولو باقل من اجر المثل ويجوز استيجار الطريق للمرور ولو  
 استاجر شاة لا رضاع ولد لا اجد يده جازت خلافا للاحناف ويستحق القاص  
 الاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات وكذا عملته وكذا المفق على  
 كتابة الفتوى لا على اداء الجواب باللسان فانه واجب عليه وقال  
 صاحب الدر لو استاجر ليكتب له فتوى الاجل دفع السحر جائز ان بين له  
 قدر الكاغذ والخط والمكتوب والمستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة  
 والرهن والشراء بخلاف المشتري رهنه هو بآله والمستاجر ان يوجر  
 المورج من اختيار مورج لا امام من مورج لا يجوز ولو استاجر جلا محل مقدار  
 من الزاد فاكل منه رد عوضه من سائر الخيرة ولا يجوز للمستاجر  
 ان يحل عليه ما زاد على المقدار العين الا باجازة المورج والمستاجر والمرثقة والمشتري  
 الحق بالعين من سائر الغرماء ولو انعقد صحيحا ولو فاسد افسوة للغرماء ولو استاجر  
 دارا او حماما او اسفا شهرا فسكر شهرين يلزمه اجر الشهر الثاني ان كان معدا  
 للاستغلال كذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف اذ اذله المالك وطالبه بالاجر فسكر كذا  
 لو سكنها بعد موت المورج **كتاب المسابقة** هي جائزة في السفن  
 والمزاريق والطيوس والرماح والاحجار والاقدام وبكل الحيوانات كالخيل  
 والابل والبغال والحمير والبقر والفيلة ولكن لا يجوز اخذ العوض الا  
 في مسابقة الخيل والابل والسهام بشروط خمسة احدها تعيين المزمعين

في المسابقة او الراميين في المناضلة بالرؤية فيها سواء كانا اثنين او  
 جماعتين لا الرالكين ولا القوسيين الثاني اتحاد المرويين في المسابقة او القوسيين  
 في المناضلة بالنوع الثالث تحديد المسافة بما جرت به العادة الرابع  
 علم العوض وابطاحته الخامس الخروج عن شبه القمار بان يكون العوض  
 من واحد فان اخرجاه معا لم يخرج الا بمحل لا يخرج شيئا ولا يجوز اكثر  
 من واحد يكا في مر كوسبه مرويينها او رميه رميهما فان سبقا  
 معا اخر زكوا احد منهما اخر جده لا نه لا سابق فيهما ولا شيء للمحل ولم  
 ياخذ من المحلل شيئا وان سبق احد هما او سبق المحلل اخر زكوا  
 اخر جده وكذا ان سبق احد هما والمحل معا فكل المال لاحد هما  
 السابق ولا شيء للمحل والمساابقة جعلت لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل  
 ولكل فتحهما ما لم يظهر الفضل لصاحبه وتبطل موت احد هما او  
 احد المرويين ويحصل السبق في خيل متماثلة العنق براس مختلفتيهما  
 وابل يكتف ولعب الشطرنج باخراج المال واشترطه على من له الهزيمة  
 حرام بالاتفاق وكذا اكل لعب باشرط غير الثلاثة التي قد ساذكرها  
 ولو تخلل محلل بينهما **كتاب الجعالة** هي جعل مال معلوم  
 لمن يدل له على ما ساء ولو كان مجهولا لقوله من رد فطني او بني له  
 هذا الحائط او اذن بهذا المسجد شهر افله كذا ثم فعل العمل  
 بعد ان بلغه الجعل استحقه كله وان بلغه في بناء العمل استحق  
 ثامه ان اتمه بنية الجعل وان بلغه بعد فراغ العمل لم يستحق شيئا

وان فتح الجاعل قبل تمام العمل لزومه اجرة المثل وان فتح العامل نذرا  
ومن عمل لغيره عملا باذنه من غير تقدير اجرة وجعالة فله اجرة المثل من عمل  
لغيره بغير اذنه فلا شيء له الا في مسألتين أحدهما ان يخلص متاع غيره  
ولو قنات من مهلكة بحر او فلا لا يظن هلاكه في تركه فله اجرة مثله الثانية  
ان يرد سرقا ابقا من قن او مد برا وام ولد لسيد فله ما قد في الشارع  
وهو دينار او اثنا عشر درهما سواء رده من داخل المصر او خارجه  
قربت المسافة اذ بعدت وسواء كان يساوي المقدار او لا وسواء كان  
المراذف وجال الرقيق او ذار حرم وان مات السيد قبل وصول المذنب  
وام الولد عتقا ولا شيء له اذ هما وكذا لا شيء للامام ان رده **كتاب**  
**الا** هو شرعا فعل يوجد من المكرة فيحدث  
في المحل معنى يصير به مد فوعا الى الفعل الذي طلب منه  
وشروطه قدسية المكرة على ايقاع ما هو دية سلطانا او نصا او نخوة و  
خوف المكرة ايقاعه وكون الشيء المكرة به متلفا نفسا او عضوا او موجبا  
عما يعدم الرضا وكون المكرة متناعا المكرة عليه لحقه او لحق آخر  
او لحق الشروع وحكمه ان لا يصح عقد المكرة عندنا لا ببيع ولا شراة ولا  
نكاح ولا طلاقه والزوج سلطان من وجهه فيتحقق منه المكرة  
فان المكرة على اكل ميتة او دم او لحم خنزير او شرب خمر حل الفعل فان صبر  
حتى قتل يوجر وقيل يا شمر وكذا لا يان المكرة على الكفر بالله او سب النبي  
صالحه رخص له ان يظهر ما امر به على لسانه وقلبه مطمئن بما

والأفضل له التوسية فان ورث أو لم ير لا يكره في الحاليتين ولا  
تبيين امرأته منه ولا تجرى عليه احكام الكفر ويوجب ان صبر ولم يقل  
ما اكره عليه ومثله ما اشقوقه نعم كافتاد صوم وصلوة وقتل صيد حرام  
او في احرام اما في حقوق العباد فيرخص له الا ثلاث مال مسلم او ذمي  
او سبه لا يقتله او او قطع عضوة وكذلك لو اكره على الزنا لا يرضى له  
فان زنا فلا يحد والمرأة لو اكرهت على ان تافهل يرضى لها ام لا فيه  
قولان والاصح الرخصة ولو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفاعة  
فسكت لا يبطل شفيعته وكذلك لو اكره على ان يطلق امرأته فطلقها  
او اكرهت المرأة على ان تبرئ زوجها عن المهر لا يقع الطلاق ولا يصح  
الابراء وكذلك اذا اكره اهل البوليس او القاضي رجل ليقر بسرقة  
او قتل او قطع طريق او جرime من الجرائم فلا يصح هذا الاقرار ويعز  
المكرهون بما يرى الامام فيه مصلحة وقال صاحب الدلالة لو اكره  
القاضي على رجل ليقر بقتل او سرقة فاقروقتل او قطعت يدا اقتض  
من القاضي ان كان المقر موصوفا بالصالح وان متهمها فلا  
**كتاب الحجر** هو منع المالك من التصرف في ماله وهو نوعان  
الاول لحق الغير كالجزع على مفلس وراهن ومريض وقن ومكاتب  
وهو مردد ومشتتر بعد طلب الشفيع الثاني لحظ نفسه كالجزع على صغير  
ومجنون وسفيه ولا يطالب المديون ولا يحجر عليه بدني لم يحل لكن  
لواراد سفر او طويلا او اراد نقل ماله ببيع او هبة وان ثبت الدائم

فساد نيته فلغيره منه حتى يوثقه برهن يحرر او كفيل ملي ولا يحل دين  
 موجب بمجنون ولا بموت ان وثق ودرشته بما تقدم ويجب على مدايون  
 قادر وقاء دين حال فور ابطال سر به لقوله عامطل الغني ظلم وان  
 مطلا حتى شكاه وجب على الحاكم امره بوفائه فان لم يجبه ولا يخرج به  
 حتى يتبين له امره فان ثبت انه ذرعة وجبت تخليته وحرمت مطالبة<sup>لته</sup>  
 وحرم الحجر عليه مادام مصرا وان سأل غرماء من له مال لا يفي بدينه  
 الحاكم الحجر عليه لزمه اجابته **فصل** في وفاء الدين والحجر احكام<sup>بعدة</sup>  
 احد ما تعلق حق الغرماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشئ ولو بالعق  
 وان تصرف في ذمته بشراء او اقرار صحيح وطولب به بعد ذلك الحجر  
 وان جنى على احد شارك المجنى عليه الغرماء الثاني ان من وجد  
 عين مائة للمفلس او اقربضا ياله او اعطاه اسرا من مال مسلم او  
 اجرة ولم يرض من مدتها من له اجرة فهو احق بها بشروط كونه  
 لا يعلم بالحجر وبشرط ان يكون المفلس حيا فاذا مات المشتري فالبايع<sup>الم</sup>  
 اسوة للغرماء سواء علم بفلسه قبل الموت فحجر عليه ثمرات ادما<sup>ت</sup>  
 فتيين فلسه وقيل البايع اولى بما باعه وبشرط ان لا يكون قد اقتضى من  
 ماله شيئا كما في رواية احمد فالمشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن  
 البايع اولى بما لم يسلم المشتري ثم بدل يكون اسوة للغرماء وبشرط ان  
 تكون العين كلها باقية في ملكه وان تكون بحالها ولم تغير صفتها بما  
 ينزل اسمها ولم تزد من يادته متصلة ولم تقتلط بغير متميز عنها ولم يتعين بها

حق للغير كالم تهن ونحوه فته وجد شي من ذلك امتنع الرجوع بعين الما  
 آلتا انه يلزم الحاكم قسم ماله من جنب الدين وبيع ما ليس من  
 جنسه ويقسمه على الغرماء بقدر رد يونهم ولا يلزمهم بيان ان لا غرماء  
 سواهم ثم ان ظهر رب الدين حال رجع على كل غريم بقسطه ويجب  
 على الحاكم ان يترك للفلس ما يحتاجه من مسكن وخادم وقال الشوكاني  
 من اصحابنا يجوز لاهل الدين ان يأخذوا جميع ما يجدون معه الا مالا  
 كان لا يستغنى عنه وهو المنزل ولو كان المنزل كبيراً يترك منه بقدر السكو<sup>نة</sup>  
 ويباع الباقي، وستر العورة وما يقيه البرد ويسعد رمقه ورمق من يعوله  
 ويجب ان يترك له ان كان تاجراً ما يتجر به وان كان محترفاً ما يحترف به  
 من الآلات ويجب له ولعاليه ادى نفقة مثلهم من مأكلاً وشرباً وكسوة  
 من ماله حتى يقسم الرابع انقطاع الطلب عنه فن اقترضه ادباعه شيئاً  
 عالماً بجملة امواله طلبه حتى ينفك بجملة **فصل** ومن دفع ماله  
 الى صخيروا ومجنون او مسفيه فاتفق له بضمته ومن اخذ من احد هذه ما  
 ضمنه حتى يأخذه وليه لا ان اخذه منه ليحفظه وتلف ولم يفرط  
 لكن اخذ مضموناً ليحفظه له به ومن بلغ رشيداً او بلغ مجنوناً ثم عقل  
 ورشد انفك الحجر عنه لا قبل ذلك بحال ولو صار اثنى عشر **فصل**  
 في السبلوغ وبلوغ الذكر بواحد من ثلاثة اما بالامانة او بتمام خمس عشرة  
 سنة او نبات شعر خشن حول قبله وبلوغ الانثى بذلك وبالحيض والو<sup>شد</sup>  
 اصلاح المال وصونه بالافائدة فيه فن اسرف في امواله بالانفاق فيها

لا فائدة لآله فيه او فيما هو ممنوع شرعا يمكن للحاكم ان يحجر عليه ويمنعه من التصرف وكن اذا السفه الرجل لعله الكبر وشرع في اسراف واصطاعة الاموال وطلب ورثته الحجر عليه فيحجر حفظ الحق الورثة **فصل** وولاية المملوك للمالك ولو كان فاسقا وولاية الصغير والبالغ بسفه او جنون لاجبيه فان لم يكن له اب فلو صيه ثم للحاكم فان عدم الحاكم فامين يقوم مقامه وشرط في الولي الرشيد والعدالة ولو ظاهرا والمجد والمجد والابن والام وسائر الدصبات لا ولاية لها الا بالوصية ويجوز ماله في الصغير والمجنون والسفيه ان يتصرف في ماله الا بما فيه حظ ومصلحة وتصرف السفيه والصغير والمجنون ببيع او هبة او شراء او عتق او وقف او اقرار غير صحيح لكن قلل الخنا بل ان السفيه ان اقرب بمجد او اقرب بنسب او طلاق او قصاص صحيح واخذ به في الحال وعندنا لا يصح وقالوا ان اقرب بمال اخذ به بعد ذلك الحجر عنه **فصل** للولي مع الحاجة ان ياكل من مال موليه الاقل من اجرة مثله وكفايته ومع عدم الحاجة ياكل ما فرضه الحاكم وكن ان اناظر الوقف اذا لم يشترط له الواقف شيئا ولو لم يكن محتاجا ياكل من مال الوقف بالمعروف والزوجة وكل متصرف في بيت كاجير ان يتصدق منه بلا اذن صاحبه بما لا يضر كسر خيف ونحوه الا ان يمنعه الزوج او المهرج او يكون بخلافه من كصدقة الرجل بطعام المرأة **فصل** يجب على الحاكم ان يحجر على الطبيب الجاهل والبيطار الجاهل الذي يخاف منه اهلاك النفوس واذا صار هو ويصح الحجر على الغائب لكن لا يجوز ماله

وكذا يجوز الحجر على المكاري المفلس والمحتكر والمفتي الماخذ الذي يفق الناس بغير علم

## كتاب الغصب

وهو الاستيلاء عرفا على حق الغير عدوانا وهو من اجحاحا ويلزم الغاصب  
رد ما غصبه بمائته ولو غزم على رد الاضغاث قيمته ولا يحل له الانتفاع  
بالمغصوب ولا لمن يعرف انه مغصوب حتى لا يتجوز الصلوة في ارض  
المغصوبة ومن دفن فيها فينبش ولو بعد مدة الا اذا رضى به رب الارض  
وان سمر الغاصب بالمساير المغصوبة باياقاعها وردّها ولا يبالى بضرورة  
كما لو غصب فصيلة وادخله دارا فله رد وصار لا يمكن اخراجه لصيقها بها  
عليه فانه ينقض مجانا ويخرج الفصيل وان راع الارض فليس  
لربها بعد حصده الا الاجرة وقبل الحصد يخير بين تركه باجرة او تملكه  
بنفقته وهي مثل البذر وعوض الواحده من حرث وسقي ونحوهما  
وان غرس الغاصب او بنى في الارض الزم بقلع غرسه او بنائه حتى  
ولو كان احد الشريكين وفعله بغير اذن شريكه **فصل** وعلى الغاصب  
ارش نقص المغصوب واجرته مدة مقامه بيد الا فان تلف ضمن بمثله  
ان كان مثليا فان اخون المثل فقيمته مثله يوم اعوانه وبقيته يوم تلفه  
في بلد غصبه ان كان متقوما ولا يختص المثل عنده بالكيل والوزن  
بل كل ما يعبأه مثل القصة والصحن ونحوهما فهو في حكم المثل لقوله  
طعام بطعام وانا وبانا ويضمن الغاصب مصاغاتا لفا اذا كان مباحا

من ذهب او فضة بالاكثرون قيمته ووزنه ويضمن المصاغ المحرم بوزنه  
 من جنسه ويقبل قول الغاصب بيمينه في قيمة المصوب ان لم تكن بينته  
 ويقبل قوله في قدره ويضمن جنايته والاتلاف بالاكل من الارش او قيمته  
 وان اطعم الغاصب احدا اما غصبه حتى ولو للمالكه او قتله او دابته او اباحه  
 له وهو غير عالم به لم يبرأ وان علم الاكل حقيقة الحال استقر الضمان  
 على الاكل فللمالك تضمين الغاصب وتضمين اكله وللغاصب اذا غرمه  
 المالك الرجوع على الاكل ومن اشترى اسرا فغرس فيها او بني فيها فخرجه  
 من صوبه او مستحقة للغير وقلع خر سه او بناؤه يرجع على البايع بجميع ما  
 اتفق فيه من الثمن واجرة الخارس ومصارف البناء ولمسوق الارض  
 قلع الخراس والبناء من غير ضمان لانه وضع في ملكه بغير اذنه فكان له قلعه بها  
**فصل** ومن اتلف ولو سهوا ما لا يحتمل الغير لا ضمنه وان اكره على الاتلاف  
 ضمن من اكرهه وان فتح اسد ان قفصا عن طائر او حل قنار او اسير او حيوانا  
 مربوطا فذهب او حل وكاء منق فيه شيء مائع فاندفق او خرج ما فيه  
 قليلا قليلا ضمنه ولو بقي الحيوان او الطائر واقفين حتى نفق هما اخر فذهبا  
 ضمن المنفرد ومن اوقف دابة بطريق ولو كان واسعا او ترك بها نحوطين  
 او خشبة او عمود او حجر او كيس دراهم او اسند خشبة الى حائط ضمن  
 ما تلف بذلك لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فضوبها انسان فربسته  
 فلا ضمان بعدم حاجة الضارب الى ضربها ومن ضرب دابة مربوطة  
 في طريق ضيق فرسته فمات ضمنه صاحبها ومن اقتنى كلبا عقورا ولو

او ماشية او اقتنى كلبا اسود بهيما او اسدي او ذئبا او غمرا او هرا  
 تاكل الطيور والدجاج وتقلب القدر او جارا حافا تلف شيئا ضمنه  
 واذا اقتنى حماما او غيره لا من الطير فارسله نهارا فلقط حباله ويضمنه  
 وكذا لك لو حصل الاثلاث مما تقدم في بيت انسان من غير اقتنائه  
 ولا اختيار له وكذا لك لو دخل دار سربه (اي سرب الكلب <sup>سد</sup> الا  
 والنمر والذئب بلا اذنه) فانه لا يضمن ومن اخرج ناسا بملكه فتعدت  
 النار الى ملك غير لا يتفريطه ضمن لان طرقت سريخ فعدتها ولم يقف  
 على كفها ولو اخرج ناسا تسري في العادة لكثرتها او في سريخ شديدا تحملها  
 او فتح ماء كثيرا تعدى مثله او ترك النار موجهة ونام يضمن ومن  
 اضطلع في مسجد او في طريق واسع فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به  
 وكذا لك ان وضع حجر ابطين في الطريق ليطأ عليه الناس فعثر به  
 حيوان او انسان لانه وضعه نفعاللمارين **فصل** ولا يضمن رب  
 بهيمة غير ضار بتما تلفته نهارا من الاموال والابدان اذا لم تكن يدا  
 عليها فان كانت ضمن ويضمن ساكب لدابة وسائق وقائد قصاد  
 على التصرف فيها جناية يدها وفيها ورجلها وان تعدد ساكب  
 ضمن الاول او من حلفه ان انفرد بتدبيرها وان اشتركا في تدبيرها  
 او لم يكن معها الا قائد وسائق اشتركا في الضمان ويضمن ربها ما تلفته  
 ليل ان كان يتفريطه وكذا يضمن مستجيرها ومستاجرها ومن يحفظها  
 ومن قتل حيوانا صالحا عليه ولو كان ادميا صغيرا او كبير ارحا قلا او مجنونا

حر او عبد ادا فعا عن نفسه او ماله اذ العيدين فع بغير القتل اذ اتلف  
 بكسر او حرق مزمار او آلة لهو كطنبور وعودا واتلف نرد او شطرنجيا  
 او صليبا او كسر اناة فضة او اناة ذهب او كسر او شق اناة فيه خر مامور بارا <sup>قتله</sup>  
 (اي ما عدا خر الخلال والذمي) او كسر حليا محرما على ذكر له يتخذ لا ماله  
 للنساء ولا يصلح لهن اذ اتلف آلة سحر او تغريج او تنجيد او صور خيال او  
 اتلف كتب المبتدعة المضلة او كتب الكاذب وسخائف والقصص  
 الباطلة او كتب الكفر والشوك او كتب فيها احاديث رنيثة موضوعة باطلة  
 لم يضمن في الجميع قلت ومن اصحابنا من اباح المزمار والشطرنج فيضمن  
 عنده اذ اتلفها **فصل** الجالس على بساط الغير والاستصحاب <sup>بصب</sup>  
 ليس بغصب ولو غصب ثوبا فصبغ او سويقا فلتة بمن فالملك مخير ان شاء  
 ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق وان شاء اخذ المصبوغ والمتنوع  
 وغرم ما نرا او الصبغ وغرم السمن ولور وغاصب الغاصب المصوب  
 على الغاصب الاول برئ عن ضمانه كما لو هلك المصوب في يد غاصب  
 الغاصب فادى القيمة الى الغاصب ولو غصب شيئا ثم غصب اخر منه  
 فاراد للمالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه من الثاني فله  
 ذلك ولو غصب خر مسلم فخلها او غصب جلد ميتة فذبحها فله للمالك ما نال  
 وقال ابو حنيفة لو خلها بذى قيمة ملكه الغاو لا شيء عليه <sup>صب</sup> لو دبح به اخذ للمالك وروى ما زاد <sup>الذبح</sup>

كتاب الشفعة

سبيل الاستتار في شيء ولو منقولا أو الجوار في غير المنقول وقيل  
لاشفعة للجوار واختار الشوكاني من أصحابنا قالت الحنابلة فتبت الشفعة  
للمشرك فيما انتقل عنه ملك شريك بشرط أحدها كونه مبيعا أو موهوبا  
بعض فلاشفعة فيما انتقل ملكه عنه بغير بيع كصدق أو ارث ذهب  
بغير عوض وعوض خلع وصلى عن فرد ولا فيما اخذت اجرة أو ثمن  
في سلم أو عوضا في كتابة الثاني كونه مشاعا من عقار ينقسم فلاشفعة  
إذا وقعت القسمة وصوت المهرق وكذلك لاشفعة فيما لا يجب قسمة كحمار <sup>صغير</sup>  
وبئر وطريق وعراض ضيقة أما عند أصحاب الحديث ففيها حق الشفعة  
للمخيط وكذلك في المنقول كالرحى ونحوه قالت الحنابلة واكثر أصحابنا أنه  
لاشفعة للجوار في مقسم محدود ولا فيما ليس بعقار كشجر وحوان وبناء  
مخرد وجمر وسيف وسكين وزرع وثمر وكل منقول ويؤخذ الغراس  
والبناء تبع للأرض الثالث طلب الشفعة ساعة يعلم بالبيع والأبطلت  
وهي التي يسميها الأصناف طلب النواشبة فإن آخر الشفيع الطلب الغير عذر  
سقطت وقال الأصناف يشترط بعد هذا المطلب طلب الاستهاد أيضا  
وهو أن يقول للشهود أنه اشتري فلان هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت  
طلبت الشفعة واطلعتها الآن فاشهد وأعليه وهذا الطلب لا بد منه  
حتى لو تمكن ولو بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن  
منه لا تبطل ثم بعد هذا المطلب طلب الخصومة وهو الطلب عند قاضي  
الرابع اخذ جميع الشقص المبيع فإن طلب اخذ البعض مع بقاء الكل سقطت <sup>شفعة</sup>

عنه  
أي اجبارا على من  
لم يطلب الشفعة  
من له فيه جواز منه

وان تلف بعضه اخذ باقيه بحصته من ثمنه والشفعة بين الشفعاء على قدر  
 املأ كلهم الخامس سبق ملك الشفيع لرغبة العقار فلا شفعة لاحد  
 اثنين اشترى عقارا معا وقصرت المشتري بعد طلب الشفيع بالشفعة  
 باطل وقصره قبله صحيح مسقط للشفعة ويلزم الشفيع ان يدفع للمشتري  
 الثمن الذي وقع عليه العقد فان كان مثله ما يدفع له مثله وان كان  
 معقوما يدفع قيمته فان جهل الثمن او قدره ولا نصية لم سقطت  
 الشفعة وكذا ان عجز الشفيع ولو عن بعض الثمن وانتظر ثلاثة ايام ولم  
 يأت به ولا شفعة في الوقت ولا يجوز ازالة والشفيع خيار الرادية والعيب  
 وان شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن  
 صدق المشتري بيمينه وان برهنا فالشفيع الحق وياخذ الشفيع شفيعته  
 بقيمة الخمر والتخزير ان كان البائع والمشتري ذميين والشفيع مسلما  
 ولو كانا ذميين فياخذ بمثل الخمر وقيمة التخزير فان لم يكن البائع  
 ذميا فنصحت البيع ولم تثبت الشفعة ولو بنى المشتري او غرس  
 ياخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس وقيل يكلف الشفيع المشتري  
 قلعها الا اذا كان في القلع نقصان الارض فان الشفيع له ان ياخذها  
 مع قيمة البناء والغرس مقلوعة قال الاضاف تكثر الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها  
 اما لدفع ثبوتها ابتداء فلا تكثر اما عند اصاب الحديث فالحيلة تكثر  
 في الحالتين ولا يحل للشريك ان يبيع حقه بوزن شريكه

## كتاب افضة

هي نوعان قيمة تراضية قيمة اجبار فلا قيمة في مشترك الا برضا  
الشركاء كل واحد حيث كان في القيمة ضرر ينقص القيمة كحمام ودور صفا  
وكثير مفرد وارض بعضها بناء او بئر او معدن وحيوان ورسوخ ونحو  
وحيث تراضيا صحت وكانت بيعا ثبتت فيها ما ثبتت فيه من الاحكام  
وان لم يتراضيا فدعا احدهما شريكه الى البيع في ذلك او الى بيع عبد  
او بهيمة او سيف او كتاب ونحوها هو شركة بينهما اجبر على البيع ان  
امتنع فان لم يبع عليهما وقسم الثمن عليهما ولا اجبار في قيمة المنافع  
فان اقتضاها بالزمن كهذا اشهر او عامدا الاخر مثله او بالمكان كسكنى  
هذا في بيت وسكنى اخر في بيت صح جائزا غير لازم ولكل منهما الرجوع  
متى شاءم الثاني قيمة اجبار وهي ما لا ضرر فيها ولا ضرر وعوض وتبقى في  
في كل مكمل وموزون ودار كبيرة وارض واسعة ويدخل الشجر  
تبعالا من كذا اخذ بالشفعة وهذا النوع ليس ببيع فيجب الحكم واحد  
الشريكين اذا امتنع ويصح ان يتقاسما بانفسهما وان ينصبا قسما بينهما  
ويشترط اسلام القاسم وعد التمسك وتكليفه ومعرفة بالقيمة واذا كان  
القاسم كافرا او فاسقا او جاهلا بالقيمة لم يلزم الا بتراضيهما وارجسته  
بينهما على قدر املاكهما وان تقاسما بالقرعة جاز وان تمت القيمة  
بقرعة القرعة ونوفها فيه رد او ضرر وان خيرا احد هما الاخر بلا قرعة  
وتراضيا لم تمت بالتفريق وان خرج في نصيب احدهما عيب جهله  
بغير بين فصح او مسانعة ويأخذ بالقرعة بينه وبين الآخر اذا بطلت

وان ادعى كل ان هذا من سهمه تخالفوا ونقضت القضية وان  
حصلت الطريق في حصة احد مما ولا منفذ للآخر بطلت

## كتاب المزارعة والميد قاة

مر بيانها في الاجارة وهي في الارض بان تكون الارض لواحد والبذر  
والبقر والعمل للآخر او الارض والبذر لواحد والبقر والعمل للآخر او  
الارض والبقر والبذر لواحد والعمل للآخر والمساواة في الاستجار وهي كاللزامة حكما

## كتاب الذبايح والإطعمه والصيد

الذبايح شرع عاذيح الحيوان او غيره اذا كان مقدورا عليه وشروطها  
اربعة احدها كون الفاعل عاقلا مميزا ولو طفلا او امرأة ولو حايضا  
فلا يجعل ما ذكاه مجنون او سكران قاصد الذبابة ذوا احتياج حيوان  
ماكل بمجد وبسيد انسان فهو يقصد ذبحة فانقطع بانحكاكه حلقومه  
ومرئيه لم يجعل لعدم قصد التذكية ويجعل ذبح الفن والجنب والمحدث  
والكتابي ولو حر ميا والفاسق ولا يحتل ذبيحة المرتد والجوسي والوثني والدرزي  
والنصيري واليهما في الثاني الآية فيعمل الذبح بكل محد دحتي من حجر قصب  
وخشب وعظم غير السن والظفر الثالث قطع الاوداج وقيل يكفي  
قطع الحلقوم والمرى ويكفي قطع اربعة منهما فلو قطع راسه حل وما ذبح  
من قفاه ولو عمد ان انت الالهة على محل الذبح وفيه صيغة مستقررة

حل بذلك والا لا يجزئ ذبح ما صاب به سبب الموت من مخنقة او مضرة  
او اكلية سبع وما صيد بشبكة او فخ فاصاب به شيء من ذلك او انقذ  
انسان من مهلكة ان ذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة  
مذبح سوا ما انتهى حالها الى ان يعلم انها لا تغيش اولاد المراد بالحياة  
المستقرة تحريك سيد لا اورجل او طرف عينه او مصع ذنبه  
وما قطع حلقومه او ايدنت حسوته فوجود حياته كعدمها على الاصح  
لكن لو قطع الذابح الحلقوم قبل قطع الرئ لم يضربان علة فتم الذكوة  
على الفور ولا يضروا فسد لا ان اتمها على الفور وما عجز عن فحجه ونحوه  
كواقع في بئر او متوحش فذكوة بجرحه في اى محل كان الرابع قول  
بسم الله لا يجزئ غيرها عند حركة سيد لا بالذبح ويجزئ بغير العربية  
ولو احسنها ولا يكفى التسبيح ونحوه وليس التكبير مع التسمية ولا تشعب  
الصلاة والسلام على النبي صلعم عند الذبح لعدم درودها ولا انها  
لا تناسب المقام كزيادة الرحمان الرحيم فان تركها ناسيا فلا بأس وان  
تركها جهلا او عمدا المتيقن وقيل الشافعي ان المؤمن يذبح على اسم  
الله تبارك وتعالى ولو يسرف فان ترك التسمية عمدا ايضا خل عندة ويشترط  
قصد التسمية على ما يذبحه فلا يسمي على شاة وذبح غير حاب بتلك  
التسمية لم يتبع اما اذا اضجع شاة لذبحها وسمي مشركا في السكنى واخذ  
سكينا اخرى اورد السلام او حكم انسانا او استقى ماء ثم ذبح حل ومن  
ذكر عند الذبح مع اسم الله تعالى اسم غيره او ذكر اسم غيره فقط

الذي لا يشترط فيه ذلك لا في غير الله اى وقع فعل الذبح لتعظيم  
 غير الله فلا يحل ولو ذكر عليه اسم الله تعالى يكن ذبحا لقدوم السلطان  
 او احد من العظماء وكذلك لا يحل ما ذبح على النصب اى عند  
 اوثان المشركين اما لو ذبح استبشارا بقدم السلطان فهو كذبح  
 الحقيقة ومن ذبح للكعبة تعظيما لها لكونها بيت الله او لرسول الله  
 صلعم فقد احل الامام النووي لكن في الزواجر لو قال بسم الله واسم محمد  
 او محمد رسول الله او محمد اذ ذبح كتب في الكعبة او لصليب او لموتى او  
 لعيسى او مسلم للكعبة او لمحمد صلى الله عليه وسلم او فقر بالسلطان  
 او غيره او للجن فهذا اكل حرم المذبوح وهو كبيرة ولو ذبح مسلم ذبيحة  
 وقصد بذبحه التقرب بها الى غير الله تعالى صار مرثدا وذبيحة  
 ذبيحة مرثد وقال صاحب الرض ان المسلم اذا ذبح للجن صلعم  
 كفر واذا كان الذبح للجن صلعم كفر ا فكيف الذبح لساير الاموات  
 وقال شيخنا ابن تيمية لو ذبح لغير الله متقربا بالسيه يجرم وان قال فيه  
 بسم الله قلت ان المذهب الصحيح هو ما قال شيخ الاسلام لقوله لعن  
 الله من ذبح لغير الله ونهيه صلعم عن ذبايح الجن يدل عليه  
**فصل** يحصل ذكوة الجنين بذكوة امه ويستحب ذبحه وان  
 كان بينا يخرج الدم الذوى في بوفه وان خرج حيا حياة مستقرة  
 لم يبيع الا بدينه ويكره تعذيب الذبيحة كذبحها بالتمسك بالكلية  
 الحيوان وكسر عنقه او كسر عضو منه او تقف ريشه قبل فراق نفسه

فان فعل اساء واحلت ولا يشترط توجيه المذكي الى القبلة وقالت  
 المضابلة بين توجيه للقبلة ويجوز لغيرها ولو تعدى على الاصح قال الشوكاني  
 ليس على استقبال القبلة حين الذبح دليل لا من كتاب ولا سنة  
 ولا من قياس ومن كونه على جنبه لا يسر ولا يسراع في الذبح وما زج  
 ففرق او تروى من علوا وطي عليه شئ يقتله مثله لم يحل على الاصح  
 وقيل يحل وما قطع عن الحي فهو ميتة لا يحل احكاه واذا وقع الشك  
 في اللحمان التي ياتي بها المسلمون هل ذكر واعليها اسم الله تعالى عند  
 الذبح اولا فيل في ذكر اسم الله تعالى عليها حين الاكل قال السيد من  
 اصحابنا ذبيحة المسلم على اي مذهب كان وفي اي بدعة وقع هي  
 مما يذكروا عليه اسم الله تعالى وكذلك ذبيحة الكافر ايضا حلال  
 اذا ذبح ذكر الاسم الله غير ذباح لغير الله وانهر الدم ورفى الاوداج و  
 اما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت مسلمة وهكذا  
 اذا ذبح الكافر غير ذكر الاسم الله فان افعال التسمية منه كاهمال  
 التسمية من مسلم حيث ذبحها جميعا لله عز وجل ودعوى الاجماع على  
 عدم حل ذبيحة الكافر غير مسلم انتهى لمخصا وقال الاحناف لا يحل  
 ذبيحة جن واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن وهذا الاستدلال  
 بشرقة عليهم وجهه يعلى الاحاديث والجن ان كان مومنا  
 او كتابيا فلا شك ان ذبيحته حلال سواء مثل بصورة البشر او لا  
 شر قال الاحناف ان قال عند الذبح اللهم اغفر لي فلا يحل وان قال

عن  
 الامام محمد بن الحنفية  
 قال ان ذبح الكافر  
 او الشتر او اس الدابة  
 او سحر جواها لا يجوز  
 وقالان فيهم الجن  
 ذبيحتهم لا يباح  
 وذلك ٣١ سنة

سبحان الله والحمد لله مرید ابه التسمية بحل ولو عطس عند الذبح  
 فقال الحمد لله لا يحل ولو سقى ولو يحضر النية صح بخلاف ما لو قصد بها  
 التبركع في ابتداء الفحل او فوى بها امر اخر فانه لا يصح فلا يحل كذا  
 لو قال الله اكبر و اراد به متابعة الموزن لا يصير مشارعا في الصلوة  
**فصل** الاصل في كل شئ الحن لقوله تعالى قد خلق لكم ما في الارض  
 جميعا ولا يحرم الا ما حرم الله ورسوله وملكنا عنه فهو عفو فيجوز ما في الكتاب  
 العزيز اي الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير اي كل شئ منه وما اهل  
 لغير الله اي ذكر عليه اسم غير الله عند ذبحه والمنخنقة والموقوذة والمتردية  
 والنطيقة وما اكل السبع الا ما ذكيت اي ما ادر كتم من هذه الاشياء  
 وفيه حياة مستقرة فند بجملة فهو حلال اماما صار الى طائفة  
 المذبح فهو في حكم الميتة و احل لنا بالحديث ميتتان السمك والجراد  
 و دمان الكبد والطحال و احل الله تعالى لنا صيد البحر سواء صادة  
 مسلم او يهودي او نصراني او مجوسي ميتة البحر حلال سواء ماتت بنفسها  
 او بالاصطياد وقال الاحناف انه لا يحل الامامات بسبب ادعى انه بالنقل  
 المأله او جز لا عنه و امامامات بنفسه في البحر او قتله حيوان غير  
 ادعى فلا يحل وظاهره ان الحديث اباحة ميتات البحر كلها والمراد  
 منها كل ما يعيش في البحر فاذا اخرج منه كان عيشه عيش للذبح  
 كما نحاك نكل ذلك حلال باو اعه ولا حاجة الى ذبحه سواء يوكذ  
 منه في البر كالبقرة والغنم او لا يوكذ كالثعلب والخنزير والكل سمك

وان اختلفت الصور حتى الامساك البحرى بخلاف ما يعيش فى الماء  
 فاذا اخرج داء حياته فان كان طائرا كالبط قدح فحلال ولا يحل  
 ميتها وان كان غيرها كالضفدع والسرطان والسمكة وذوات السموم  
 كالحية والعقرب فحرام اما حيات البحرى التى لا تدوم حياتها فى البر  
 ففى حلال وكذلك تمل الميتة ومائت الحرامات المضطر كما سياتى  
 وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا كل ذى ناب من السباع كالأهر والكلب و  
 الذئب والفس وابن آدم والأسد والفهد والغمر والدب والقرد  
 وقال الشافعى يحل الضيع والثلب وقال الحنابلة واصحاب الحديث  
 لا يحل الثلب وابن حرس وصنجاب وسمور وقتل كذا حرم علينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذى مخلب من الطير كالعقاب وباز وصقر وباشق  
 وشاهين وحدا عاة وبومة وهذا قول اكثر اهل العلم وقال مالك  
 والليث والاوزاعى لا يحرم من الطير شيى وقال الحنابلة يحرم ايضا ما ياكل  
 الجيف كنسور وخموقا وعقور ولقلق وغراب وخفاش (وطواط)  
 وزنبور ونحل وذباب وفراش وطيابيع وقمل وبراعيث وهذا  
 وخطاى وقتفد ونيص دحية وحشرات كالديدان والجعلان  
 ونبات وراوان والحنافس والاوزاع والحرباء والعقارب والحراذين  
 ويحرم كل ما امر الشرع بقتله كالجراذين او نفى عن قتله كالنحل والنمل  
 والضفدع وكذلك يحرم ما يولد بين ما كوى وغيره لا كبغل وما تجمله  
 العرب ولا ذكر فى الشرع يرد الى اقرب الاشياء شبهة بالحجى رفاق

لو يشبه شيئاً بالحجاز فهو مباح ولو أشبهه بمباح محرم ما غلب التحريم انتهى ما  
 قالوا وكذلك حرم علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمار الوحشية  
 أما الحمار الوحشي فخلال اتفاقنا ومن ذلك الجلالة قبل الاستحالة لأن النبي <sup>صلى</sup>  
 نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها قال السيد الاستحالة مطهر والعذر  
 إذا صار تبرماً إذا غلبت بعد رقة فهي طاهرة ومن ادعى بقاء النجاسة  
 مع ذهاب الاسم والصفة فنليه الدليل انتهى أما الكلب والهر ففيهما  
 اختلاف والجمهور على حرمتهما وقد نقل الحافظ في الفتح عن بعض الناس  
 حلة الكلب وقال الشافعي تحل السنور الوحشي قلت قال صاحب المباح  
 اتفق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي مخلب من الطير بعد وسبه  
 على غيره كالعقاب والنسر والرخو والغراب الأبقع والأسود وأباح ذلك  
 مالك على الإطلاق وأما غير ذلك من الطير فكله مباح والمشهور أنه  
 لا كراهة فيما نهى عن قتله كالخطاف والهدد والبوم والخفاش  
 والبيضاء والطاوس الأعمد الشافعي فالراجح من مذهبه تحريمه قلت  
 قد صرح كثير من فقهاء الأحناف بأباحة البوم مع أنه يصيد بالمخلب  
 فاعلموا لم يعرفوا أنه يصيد والله أعلم ثم قال صاحب المباح اتفقوا  
 على تحريم كل ذي ناب من السباع بعد وسبه على غيره كالأسد  
 والنمر والفهد والذئب والدب والفيل والحصاة إلا ما كانه أباح <sup>له</sup>  
 مع الكراهة والارنب حلال بالاتفاق (خلافاً للإمامية) والذرافسيدة  
 لا يعرف فيما نقل قلت لا شك في حلتها كما سيأتي (وصح صاحب التمهيد)

وقال السبكي في الفتاوى الجلية المختار حلها والثعلب والضبع حلال  
عند الشافعي وأحمد وكذا عند مالك مع الكرامة وقال أبو حنيفة  
يكراه أكلهما وقال أحمد وأصحاب الحديث كلهم بإباحة الضب وعنه  
في البروج سوايتان واختلفوا في ابن آدم فقال أبو حنيفة وأحمد حرام  
وهو الأصح مذهب الشافعي وقال مالك هو مكره ولا الهرة الوحشية حرام  
عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكره ولا  
وعن أحمد سوايتان الإباحة والتحرير ويحرم حشرات الأرض كالغار  
عند الأئمة الثلاثة وقال مالك بكراهته رقت لا دليل على تحريم  
حشرات الأرض إلا أن يستدل بقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث  
فمن يستنجثها فلا ياكلها وقد أخرج أبو داود عن طلق بن تلب قال سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم يسمع لحشرات الأرض تحريما والقنفذ حلال عند  
مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد حرام ولا بأس بأكل الخلد  
عند مالك وكذا الحيات إذا ذكيت أما من حيوانات البحر فقتل  
مالك وكلها حتى السرطان والضفدع وكلب الماء وخنزيرة  
قال أحمد يوكل ما في البحر إلا القساح والضفدع والكوسج ويفقر  
عنده في غير السمك إلى الذكوة كخنزير الماء وكلبه وإنسانة <sup>واختلف</sup>  
أصحاب الشافعي فمنهم من قال يوكل جميع ما في البحر ومنهم من منع  
أكل كلب الماء وخنزيرة وحيتته وفارسته وعقربيه وكل ما له شبه  
في البر بالماكل يوكل والمرجح أن جميع ما في البحر يوكل غير القساح والضفدع

والحية والسرطان والسمكة انتهي ما في المباح و قال الشوكلي في  
 مذهب اهل الحديث حرمة ما في الكتاب العزيز وحرمة ما حرم  
 رسول الله كذئ نأب من السباع وذئ مغلب من الطير والحمر الانسية  
 والجلالة والكلاب والهر وما كان مستغنيا عما عد اذ لك ذلك فهو  
 حلال والقول بكمراهة الا ان تب ما لا تستند لما اكل الكتاب فلم  
 يصح في المنع منه شئ انتهى ملتقطا قل في النيل يباح ما عد هذا  
 كسهمته الا نعام والخيل وباقي الوحش كضبع وذر رافية وارب ووبر  
 ويربوع وبقر وحش وضب وخباء وباسة الطير كنعام ودجاج وبنجار وزاغ  
 وغراب زرع وعجل وكل ما في البحر غير ضفدع وحية وسمك وكوسج وراكش  
 ان الكوسج حلال وهو ممكن لها خرطوم كالنشار وتحرم الجلالة التي اكثر  
 علفها النجاسة ويحرم لبنها وبيضها حتى تحبس ثلاثا وتطعم الطاهر بكرة  
 اكل تراب وفخر وطين واذن قلب وغدة وبصل وثوم ونحوهما  
 ما لم ينضج بطبخ ويكره اكل كل ذي راحة كرهة ولو لم يرد دخول  
 المسجد فان اكل كراهة ودخل حتى يذهب راحته ويكره اكل حب  
 وليس حجر او بقال وينبغي ان يفصل ويكره ما سد اومة اكل اللحم واكل لحم  
 متن انتهى واتفقوا على اباحة كل نوع من انواع السمك حتى الجريث والماء  
 ما هي وسكن لك على اباحة غراب الزرع وقالت الاحناف باباحة العقق  
 والصدرة والهدد وحرمو الطافي على وجه الما راى السمك الذي مات  
 حنف الفند وهو ما بطنه من فوق فلو ظهر لا من فوق فليس بطاف فيوكل كما

ياكل ما في بطن الطائي وحل الفاخنة والحامسة والا بابسيل والقمر والسو<sup>ن</sup>  
 والن زور والعضا فبر باذاعها بالافتاق **فصل** ومن اضطر جاز له  
 ان ياكل من المحرم ولو اكل الشبع وقالت الخناثة ما يسدر مقده  
 ومن لم يجد الا ادميا مباح الدم كحربي وزر ان محصن فله قتله واكله  
 لانه لا حرمة له فهو بمنزلة السباع وكذا ان وجد لا ميتا فانه  
 يجوز له اكله ولا يجوز له قتل الذي والمستامن والمسلم بحال ولومات  
 من الجوع فهو يخل له ان يغصب طعام الغير في حالة اضطراره وياكل  
 منه ان لم يعط بالسؤال ومن اضطر الى نفع بمال النير مع بقاء عبده  
 وجب على ربه بذله له مجانا ومن مر بثمر لاستان لا حائط عليه ولا  
 ناضر فله ان ياكل منه مجانا ولو لغير حاجة ولو عن غصوه من غير  
 ان يصعد على شجرة او يرميه بحجر ولا يحمل شيئا من التمر ولا ياكل من  
 ثمره حتى يجمع الا للضرورة وكذا الباتلة والخص وكذا ان راع قاصدا  
 وشرب لبن ماشية على الاصح وماله ثمر العادة باكله رخصا لا يجوز  
 الاكل منه كالشعير ونحوه قال صاحب المباح من مريستان غير  
 وهو غير محوط وفيه فاكهة رطبة فقالت الثلاثة لا يباح له  
 الاكل من غير ضرورة الا باذن مالكة ومع الضرورة ياكل بشرط الضمان  
 وعن احمد يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وفي رواية  
 يباح له للضرورة اما اذا كان محوطا فانه لا يباح الاكل الا باذن مالكة  
 بالاجماع قلت هذا في الفاكهة التي على الاشجار اما ما سقط منها فله

اكله عند اصحابنا اهل الحديث املا يجوز له ان يتخذ خبثه وتجب  
 ضيافته المسلم المسافر المجتاز على الا المسلم اذا انزل به في القرى  
 دون الامصار يوما وليلة وتجب ضيافته الى ثلث ليال بايامهن  
 فان اراد على التلث فهو صدقة ولا يجب عليه ان الرسته بيته الا ان  
 لا يجد مسجدا او راطا او نحوهما يبيت فيه ولا يخاف ضررا او حرما  
 على المسافر ان ياكل من طعامه فوق ثلثة ايام ولياليهن اذا عرف  
 ان طعامه يثقل عليه ولا فيباح مع كراهته والاولى ان ياكل  
 بعد هاهنا من عند لا وكان شيخنا عبد الحق البتارسي رحمه الله يغفر له  
 ربما يورد علينا مسافرا فكلنا نقضي بالفرح والسرور ونصر عليه بان يقيم  
 وياكل عندنا الا انه اذا مضت ثلثة ايام كان يخرج الى السوق من  
 غير ان يخبرنا ويليه بالخروج على راسه ثم يقول لنا من عرفكم  
 انكم من اطباكم يطبخ طعامي وهذه الخواج كلها مهياة فنقول  
 ايها الشيخ ايش هذا نحن فرحنا من طعامكم الى شهر وسنين  
 فيقول لا ما اطعم من طعامكم فوق ثلثة ايام ولياليهن **فصل**  
 فيباح الصيد لقاصدا لا وبكرة وهو ان كان فيه ظلم للناس  
 بالعدوان على زروعهم ومواليهم فذو حرام والحيوان المصيد بطل  
 ما كوله من ادراك صيده المجروح او متغير كافي حركة مذبذبة واتسع  
 الوقت لتذكيته لم يبيع الا بهاء ان لم يتسع الوقت بل مات في الحال  
 حل باربعة شروط احدى اكون الصائد اهلا للذكاة حال ارسال الاله

فان رمى ما لا وهو اهل ثم ارسل بعد رميه او مات بعد رميه  
 وقبل الاصابة حل اعتبار ابطال الرمي وعكسه بان رمى ما لم يرد  
 او مجوس ثم ارسل قبل الاصابة لم يحل ومن رمى صيدا فانتهى ثم  
 رمى ما لا ثانيا او رمى ما لا اخر فقتله او دجا لا بعد ايجاء الاول لم يحل  
 لانه صار مقدرا عليه باثباته فلا يجاح الا بدفعه ولم يشته  
 قيمته بوجاهة الرمي الثالثة لانه ا تلفه عليه حتى ولو ادرك  
 الاول ذكوته فلم يذكركه الا ان يصيب الرامي الاول مقتله او يصيب  
 الثاني من بعده فيحل وعلى الثاني ان يشترق جلد لا ينفك  
 سوى ذلك الشرط الثاني الالة وهي نوعان احدهما السلاح اي ما لم يجرح  
 كيف وسكين وسهم او يخزق كرصاصة البندوق والروح ثانيا  
 من اعظم الاصلحة في زماننا اوطيبها والرصاصه تخزق خرقا شديدا  
 على خزق السهم فلها حكم السلاح بطريق اولي النوع الثاني جارحة معلومة  
 من الطير او من السباع اما الكلب الاسود البهيم وهو الذي لا يباح فيه  
 فهو كسائر الكلاب عندنا يحل صيده اذا كان معلما وقالت الحنابلة  
 يحرم صيده لا واقتنائه ويباح قتله ويجب قتل كل كلب عقور  
 والطير كالبايزي والصقر والعقاب والشاهين والسبع كالفهد والكلب  
 تغلب الكلب والفهد يكون بثلاثة امور بان يسترسل اذا ارسل  
 فيخرج اذا ارجر واذا امسك صيده لم ياكل منه وتغلب الطير  
 ان بان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا ادعى لا يترك الا كل فان اكل

الطير الجارح من الصيد يحل أكله ويشترط لحل ما يصيد لا ذوات  
أو مخلب أن يجرح الصيد فلو قتله بصدم أو خنق لم يبيح الشرط الثالث  
قصد الفعل وهو أن يرسل الألة لقصد الصيد فلو رمى وأرسلها  
لا لقصد الصيد فقتل صيد البر يحل أو أرسلها القصد ولم يره  
أو أرسل الجارح بنفسه فقتل صيد البر يحل الشرط الرابع قول  
بسم الله عند إرسال الجارحة أو عند رمي السلاح ولا تسقط التسمية  
هنا سواء رمى من صيد فوقع في ماء أو تروى من علوا ووطئ عليه  
شيئ وكل من ذلك يقتل مثله لم يحل ولو مع إيجاب جرح فان وقع في ماء  
ورأسه خارج الماء فباح وحذ لك أن كان الصيد من طير الماء وكان  
التردى لا يقتل مثله ذلك الحيوان وحذ لك لا يحل لو رمى ما لا يحد  
وفيه سحر أو شارب الكلب المعلم كلب آخر أو رمى ما لا مسلم ومجوس معا  
ولا يأس لو أرسل المسلم كلب المجوس انصارى فصاد أو قتل وكان  
معلم فاكل ذلك الصيد حلال وإن لم يذكه المسلم ومثله كمثل  
المسلم ذبح بشفرة مجوس أو رمى بقوسه أو ببندوقه أما لو أرسل  
المجوس كلب المسلم انصارى المعلم على صيد فإنه لا يؤكل إلا أن  
يذكي ومثله كمثل المجوس ذبح بشفرة المسلم أو رمى بقوسه أو ببندوقه  
أو ببندوقه أما ما صيد ببندوقه الطين فإنه كالقود فلا يحل  
وكرهه بعض التابعين وهكذا ما صيد بحصى الخذف ولو أكل الكلب  
المعلم من الصيد لم يحل فأنما أمسك على نفسه وإذا وجد الصيد

بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد ايام في غير ما كان علا لما الحسين او  
يعلم ان الذي قتله غير سهمه ان رماه بالهوار او على شجرة او حائط مسطوحا فانه يحل

## كتاب الاثربة

كل شراب اسكر فهو حرام وما اسكر كثيرا فقلبه حرام والخمر كل ما  
خامر العقل سواء كان من عنب او تمر او عسل او حنطة او شعير او ذرة  
او غيرها وسواء كان نيازا مطبوخا ويحوز الانتباه في جميع الانية ولا يجوز  
انتباذ جنسين مختلفين ويحرم تحليل الخمر ما اذا صار خسلا  
فيصير حلالا والخمر ليس بنجس بل هو حرام وليس كل حرام نجسا وكذا  
سائر الاثربة المسكرة محرمة وليست بنجسة ومن قال بنجاستها فعليه  
الدليل ويجوز شرب العصير والنبيد قبل غليانه وقذفه بالزبد  
ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة ايام فالاولى اذا شرب النبيد ان يشرب  
اليوم وغدا وبعد الغدا الى مساء الثالثة ثم يقران بقى منه  
شيئا واذا وقعت النجاسة في شيء من المايعات لم يحل شربه وان كان  
جامدا القيت وما حولها ويحرم الاكل والشرب في انية الذهب والفضة  
ورخص في تضبيب الاء بقليل من الفضة عند الحاجة قال اصحابنا  
جمهور اهل الحديث انه كما يحرم الاكل والشرب في اواني الذهب  
والفضة يحرم استعمالها لخواج اخرى كالادهان والاكتمال والاستيعاط  
وشرب الدخان قال شيخنا ابن القيسر لا فرق بين ان تكون الانية كبيرة

كالصن والزبدية ونحوها وصغيرة كالمكحلة والمسيل والابرة  
بل كما يحرم استعمالها يحرم اقتناؤها لغير الاستعمال ايضا ويحرم على  
الصانع عملها ومن قدم اليه طعام في امنية ذهب او فضة ولم  
يستطع الانتكار فطر يقفه ان يأخذ الطعام من الامنية ويضعه  
في وعاء اخر او على الخبز او في يد الا الشمال ثم يأكل منه  
وكذا لك اذا اراد الا كتمثال افرغ الكحل في شيء ثم اكتمل منه الا ان  
السيد والشركاء من اصحابنا انكر ذلك وقالوا استعمال الذهب  
والفضة في غير الاكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه  
ولم يثبت الا المنع من الاحكام والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم  
غيرهما لم يقبل الا بدليل واما التحلي بهما فلم يرد ما يمنع من  
ذلك الا في الذهب للرجال اما الفضة فلم يرد شيء لمنع التحلي  
بها بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفضة والعبا بها كعبت شتم  
**فصل** لا يجوز استداوى بالخمر لان الله تعالى لم يجعل شفاءنا  
فيها حرم علينا وقال عمنها ذاع وليست بدواء وقيل يجوز اذا لم  
تيسر الدواء الاخر وامر الطبيب الحاذق باستعمالها وقال لا بد من  
وجوز لمن خص اذا لم يجد الدواء شيئا يسبغ به اللقمة ان يشترط  
بقدر ما سيدفع الفضة اذا خاف الهلاك ولا بأس بخبز  
خلوط بعينيه الخمر لانها تحرق وتستذهب بالطبخ وذكره شرب  
در دسة الخمر ولا مشاطة له لان فيه اجزاء الخمر قال صاحب الدرون

الاحكام بحرم اكل البنج والحشيشة والافنيون وجوز الطبيب والتمتن  
 اي التنبأ قلت اي دليل على حرمة هذه الاشياء غاية ما  
 في الباب ان تكون مكرهة وقد عرفت من قبل ان مذهب  
 الشافعية انه يجب على الزوج اعداد الحقة لزوجهما اذا كانت لها  
 عادة بشرب الدخان وحديث نفى عن كل مسكر ومفترضعيف  
 مع ان هذه الاشياء غير البنج والحشيشة ليست بمسكرة ولا  
 مفترضة فان كان شئ منها حراما فيمكن ان تكون هي البنج والحشيشة  
 لا غير ثم ذكر صاحب الدرر كلاما يشعر باحاطة المتن وقال قد  
 كرهه شيخنا العمادى الحاقاله بالتوم والبصل قلت هذا صحيح بلا مريية  
 والله اعلم **فصل** في اداب الاكل والشرب يستحب غسل  
 اليدين قبل الطعام وبعد الاكل وتن التسمية جهر على الطعام الشرا  
 ويستحب الاكل ان يجلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى او يترج  
 وان ياكل بيمينه بثلاث اصابع مما يليه ويصغر اللقمة ويظلم  
 المضغ ويمسح الصخرة بعد الفراغ وان ياكل ما تناثر منه بعد  
 ازالة ما عليه من اذنه وان يفض طرفة عن جليسه ويوتر المحتاج  
 على نفسه وان ياكل مع الزوجة والعمال والخدم والاجراء  
 والاولاد ولو طفلا وان تكثر الايام على الطعام وان تاكل الجماعة  
 في صحن واحد بقدر ما تنفع لها وان يلحق اصابعه قبل الغسل  
 ويخلل اسنانه ويلقى ما اخرج به الخلال ويكره ان يتلعنه فان قلعه <sup>بلسانه</sup>

ثم يكره بلعه ويكره تفخض الطعام ليعبر وحسن ذلك التفخض في الشرا  
 ويكره أكل الطعام مارا أو باقلا من ثلثة أصابع أو أكثر من ثلثة  
 أصابع أو أكله بشهوان ضرورية أو مانع الضرورة فلا يكره لا ترك التسمية  
 ولا استتجال في الأكل إذا ضربت كاشه والأكل من على  
 الصحيفة أو وسطها ونقض يده في القصة وتقدير رأسه  
 اليها عند وضع القصة في فيه ويكره لمن أكل مع غيره  
 كلامه بما يستقذر أو بما يضحك أو يحزنه وأكله متكئا أو مضطجعا  
 أو مضطجعا وأكله كثيرا بحيث يورثه أو قليلا بحيث يضره ويضعفه  
 عن أداء الحقوق والعبادات والأول أن يأكل ثلث بطنه ويترك  
 الثلث للشرب ويدع الثلث خاليا فإن أكل إلى النصف  
 فلا بأس وإلى الثلثين أيضا جاز وكراهة ملاء البطن ويأكل ويشرب  
 مع أبناء الدنيا بالآداب والمروءة ومع الفقراء بلا يثار ومع العلماء بالتعلم  
 ومع الأخوان بلا تنسأط ويستحب أن يباسط الأخوان بالحديث الطيب  
 والحكايات التي تليق بالحال ويسن أن يحمده الله تعالى إذا فرغ ويقول  
 الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقني من غير حول مني ولا قوة  
 ويدعو الضيف لصاحب الطعام بأن يقول اللهم اطعم من أطعمني  
 واسق من سقاني وبارك في طعامه وشرابه ويفضل منه شيئا  
 لا سيما إن كان من يتبرك بفضلته وآداب الشرب أن يكون ثلثة  
 أنفاس ويتفقس كل مرة بعد إبانة الأناء عن فيه ولا ينفخ فيه ويشرب

باليمن قاعدا ولو اكل او شرب وهو قائم فلا بأس والنهي عنه نهي ادب  
 ويقدم الايمن فالايمن بالشرب ويكون السقاء في آخره وهو شربا ويسمى  
 في اوله ويحمل في اخره ويكره الشرب من السقاء بالفم وروى ان رجلا  
 شرب من في السقاء فخرجت حية ودخلت في جوفه والكراهة تنزيهية  
 وثبت انه صلاحه وشرب مرة من في السقاء وكان ذلك لبيان  
 الجواز او انه منسوخ باحد ابيث النهي وجزم شيخنا ابن خزم بالحرمة والله اعلم  
**فصل** قال صاحب الدر من الاحناف الاكل للغذاء والشرب  
 للعطش فرض مقدار ما يدفع به الهلاك عن نفسه وما جود عليه  
 وهو مقدار ما تمكن به من الصلوة قائما ومن صومه ومباح الى  
 الشبع لتزيد قوته وحرام ما فوقه الا ان يقصد قوة صوم الغد  
 او لا يستحي ضيفه ولا يتجزأ الى رياضة بقلة الاكل حتى يضعف  
 عن اداء العبادة ولا بأس بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ انواع الاطعمة  
 صرف (قلت وموجب للرض ونحوه) قوة المعدة والاصح بحسب قواعد  
 الصحة ان يأكل طعاما واحدا ويشبع منه كالتخيز مع اللحم او التخيز مع الملح  
 او التخيز مع التمر او الاكرز مع ادراج واحد ولا يجمع بين الحلو والمالح والحار  
 والبارد والرطب واليابس بل يأكل هذا في وقت شره يأكل  
 الآخر في وقت آخر فهو اولى وانفع لصحة وقد رايت كثيرا من الناس  
 من اسباب الخرف في منددات معد تصوم مع انهم شباب الكونهم قد  
 اكلوا الاطعمة المختلفة في وقت واحد وجرت عادتهم بذلك

وكذا وضع الاضبان فوق الحاجة للتفاخر ويبدأ قبل الطعام  
بغسل ايدي التباب وبعدة بغسل ايدي الشيوخ ولو  
سقى ما يوصل لحمة خرافة من ساعة حل احكامه وميكرة  
وحرة لخم الاثان ولينز اخلا والمالك ويكره الاكل بلعقة الذهب  
والفضة وقطع الخبز بالسكين وحل الشرب من اناة مفضض اي مزوق  
بالفضة وقيل لا يجوز بمجوع بالفضة بالاتفاق وكذلك يحل الركوب  
على سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض ولكن يشترط  
ان يتقى موضع الفضة وميكرة الاكل في نحاس او صفر والفضل  
الخزف سيما الخزف الصيني هو اطيب واظهر ولا ميكرة في اناة رصاص  
او زجاج او بلور او عقيق خلافا للشافعي وحل الاناء المضرب بذهب  
او فضة والكرسي المضرب بهما وحلية مراة ومصحف بهما كما وجعله  
اي الذهب والفضة في نصل سيف او سكين او في قبضتهما  
او لجام او ركاب ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة  
وكذا يجوز كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا بأس بالسكين  
المفضض والمخبر والركاب وعن ابي يوسف ميكرة الكل والخلاف  
في المفضض اما المطلق فلا بأس به بالاجماع ويقبل قول كافر قال  
اشتريت اللحم من كتابي او مسلم فيحل ولو قال اشتريته من موسى  
فيحرم ويقبل قول المملوك والصبي في الهدية وخبر الكافر مقبول  
في المعاملات كما في الديارات ولو قال الكافر زججه مسلم فلا يثبت قوله

والاذن قال قتادة العصب النصف فالكثير من ذلك وفي رواية اربع  
لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها  
والعرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تمتقي اي الجفاء وفي رواية  
نهى ان تضحي باعصب القرن والاذن ونهى عن المصفرة والمستأصلة  
والنحفاء والمشيمة والكسيرة وكذلك لا تجزئ المتهما وهي التي  
ذهبت ثناياها من اصلها ولا العصباء وهي ما انكسر غلاف قرنها  
ولا العصباء وهي ما ذهب اكثر اذنها وقرنها ويتصدق منها وياكل  
ويدخر والذبح في المصلى افضل ولا ياخذ من له اضمحيت من شعرة  
وظفيرة بعد دخول عشر ذي الحجة حتى يضحى وقتيل لواخذ قبل  
الذبح كراهة تنزيه وقتيل لا يكره **فصل** وبين خراف الامل  
قائمة معقولة يد لها اليد فيطعن بها بالحربة في الرءوس ثلثة  
بين اصل العنق والصدر وبين ذبح البقر والغنم على عنقها الا <sup>يسم</sup>  
موجهة الى القبلة ويسمى حين يحرك يده بالفعل ويكبر ويقول  
لا اله الا انت هذا منك وذلك فان اقصر على التسمية اخراعه واول  
وف الذبح لا ضحية وهدى تطوع ونذر ودرهم متعة وقران  
من بعد صلاة العيد وقتيل من بعد اسبق صلاة العيد بالبلد  
لو صلى من بعد قدرها لمن لم يصل فلا تجزئ قبل ذلك  
تستمر وقت الذبح نهارا و ليلا الى آخر ايام التشريق وقتيل الى  
آخر ثلثة ايام التشريق فان فات الوقت قضى الواجب وسقط التطوع

ومن هذه الأحكام من حد التطوع من اخصيته ولا يأكل من حد  
 واجب ولو سلك ان ايجابه بنذر ما او تعين ويجوز ان يأكل من دم المتعة  
 والقربان ويجب على المضي ان يتصدق باقل ما يقع عليه  
 اسم الله فان احكامها كلها ضمن اقل ما يقع عليه اسم الله  
 ويعتبر بقرطيا الفقير لا اطعامه والسنة ان يأكل من اخصيته  
 بثلاث اوبى ثلاثا ويتصدق بثلاث اوبى يحرم بيع شئ منها حتى من ثمنها  
 وجملها ولا يعطى الجزاء باجرتها منها شيئا وله اعطاء صدقة  
 وهديّة وقال امامنا احمد بن حنبل اذا دخل العترة حرم على من  
 يضي او يضي عنه اخذ شئ من شرع او ظفر او بشرته الى الذبح  
 وينزل التحريم بذي الاول لمن يضي بالكثير من واحد ولا يمتنع عليه  
 النساء والطيب وبين الخلق بعد **فصل** في العقيقة  
 مستحبة وقيل سنة مؤكدة وقيل واجبة في حق الاب وال  
 معسر عن الفلام شاتان وعن الجارية سنة ولا تجزئ بدنة  
 ولا بقرة الا كاملة فلا يجوز فيها الاشتراك والسنة ذبحها يوم سابع  
 ولدت فان فات فبعد او قيل فان فات في اليوم السابع  
 ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين ولا تقبى الا سابع  
 بعد ذلك بل يفعل في كل وقت وكرة لطح المولود بل  
 وان لطح اسد بن عفرا فلا بأس وقال ابن القيم سنة ولا نفعها  
 اعضاء ولا يكسر عظامها ولحونها افضل من اخرج لحوها نيا فتطبخ بماء ملح

فخر يطعم منها الاولا واللسالكين والمجيران (هكذا في كتب الحسابات وله  
 نجد له دليلا في عدم كسر العظام واستجواب ان تدفن عظامه في  
 محل ولا تكسر ويخلص العمر) وسن الاذان في اذن المولود اليقن ذكر اكان  
 اوله في حين يولد والاقامة في اذنه اليسرى وان يحنك بتمره بان  
 بان تمضغ وسيد لك بها داخل فيه ويفتح فيه حتى ينزل الى جوفه  
 منها شي وسن ان يخلق من اس الفلام المولود في اليوم السابع من ولادته  
 فان لم يتيسر في السابع فبعدة ويتصدق بوزنه ذهبا او فضة  
 ولا يخلق من الجارية ويبي المولود فيه والتسمية للاب فلا يسميه  
 غيره مع وجوده دين ان يحسن اسمه واحب الاسماء الى الله تعالى  
 عبد الله وعبد الرحمن وكل ما اضعف الى اسماء الحسنى كعبد  
 الرحيم وعبد القادر وتوزن التسمية بالثمن من اسم واحد ولا يقتصر  
 على الواحد اولى وتوزن التسمية بعبد غير الله كعبد النبي وعبد  
 الدار وعبد المسيح وعبد الكعبة وكل التسمية بفلام على  
 وفلام حسين وقيل تجوز التسمية بفلام على وفلام حسين لقوله عليه السلام  
 وليقل غلامي وقتاتي وتكره التسمية بحرب ويسار ومبارك ومفلح  
 وخير وسور وبركة ونعمة ونجيم ورباح وحكا اما فيه تركية كالنقي  
 والزكي والنقي والبار ومودة وامثاله لا باسماء الملائكة واسماء الانبياء  
 وقيل تكره الجمع بين الكنية بابي المقاسم بين اسمه صلعم وقيل  
 الكراهة كاشته في حياته صلعم وتوزن الت بوفاته وتكره التكنية

باب في عيسى فان عيسى لا اب له وقيل كما تكبره وتكبره التسمية  
باسماء الكفار كفرون وهامان وقارون وشيطان وابليس ونمرود  
ومثله ادواب جهل وباسماء العصاة الطغاة كيزيد والواسيد وعقبة  
وامثالهم وان التقى وقت حقيقة واخلية اجزات احد منهما عن  
الآخرى وقيل لا تجزى ورجح الاول شيخنا ابن القيم بشرط ان ينوي منهما كما لو صلى كعتين ينوي  
بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة وكما لو ذبح المقتنع والقارن شاة  
يوم الفجر اجزا عن دم المقتنة وعن الاخصية وكما لو صلى بعد الطواف  
فرضا وسنة مكتوبة وقع عنه وعن ركعة الطواف والله اعلم  
**فصل** في الضيافة يجب على من وجد ما يقرب به من نزل  
من الضيوف ان يفعل ذلك وحد الضيافة كما مر الى ثلثة ايام  
وما كان وراء ذلك فصدقة ولا يحمل للضيف ان يثوى عنده  
حتى يهرجه واذا لم يفعل القادر على الضيافة ما يجب عليه كان  
للضيف ان ياخذ من ماله بقدر قراء ويحرم احكل طعام الغير بخير  
اذنه ومن ذلك حلب ماشية واخذ ثمرته ونزعه لا يجوز الا باذن  
الا ان يكون محتاجا الى ذلك فليناد صاحب الابل والبقر والشاء او الحائط فان  
اجابه والا فليشرب ولياكل غير متخذ خبثه ولا يجوز الرمي على الاشجار كما مر

## كتاب الخطر والاباء

قد بينا كثيرا من ابواب هذا الكتاب في الكتب السابقة فلا نعيد ما

انما تذكر هنا ما العوتن كراه اولاً **فصل** فيما يتعلق باللبس ستر  
 العورت واجب في اللباس والخلاعة ومريان الغورية في كتاب الصلوة ولا يلبس  
 الرجل الخالص من الحرير والعقد الا جماع على حرمة لبس للرجال  
 وقال عياض حكى عن قوم اباحت له قال ابو داود انه لبس الحرير عشرون  
 نفساً من الصباغة والرايح التبريد كما حققه شيخنا الشومكاني في  
 النبل ويخص في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث او اربع من اعلام  
 الحرير وكذلك يخصص لاجل الحكمة والحرب ويجوز لبس الكتان والقطن  
 والصوف والخز وان كانت نفيسة قل في الدرس لا يلبس الرجل الخالص  
 من الحرير اذا كان فوق اربع اصابع الا للستادى ولا يفتدشه وكذلك  
 صحيح الرافعي تحريمها فتراشه على النساء وخالفه النووي في ذلك وحكى  
 ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا ينقض النكاح بحضور المجالس  
 على الحرير وروى عن ابن عباس وانس انه يجوز اخذواش الحرير واليه  
 ذهب الحنفية وحكى لا يلبس الرجل المصبرغ بالصبرغ ولا ثوب  
 شهرة ولا ما يختص بالنساء ولا لبس ما يختص بالرجال لان النبي صلى  
 الله عليه وسلم المتشبهات والمتشبهين ويحرم على الرجال التخلي بالذهب بالفضة  
 وهل يجوز للنساء التخلي بالذهب ام لا فيه قولان والاصح الجواز وروى  
 عن النبي التخنم في يساره وفي يمينه والكل واسع ولا يخنم في السبابة  
 والوسطى ويجوز في غيرهما قال صاحب الدرر من الاحناف يجوز صاحباً  
 الى حنيفة لبس الحرير في الحرب ويجوز قدس اربع اصابع عند الثلاث

كما علم الثوب وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في حمالة وكان  
 المنسوج بذهب يحل إذا كان هذا المقدار، وألا فلا بأس بكلمة  
 لا يباح للرجال أي الناموسية (مسرى) وتكره التكره منه وكان القنطرة  
 لو تحت العمامة وكان لا يضر من الجبة المكفوفة بالحرير والأصح عدم المراهة  
 كما حققه العيني لثبوت لبسها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السراج العلم  
 من الحرير لا يضر مطلقا سواء كان صغيرا أو كبيرا واختلف في الكيس الذي  
 يعلق وكذا الخ في عصابة الجراحة به ويجوز للرجل تزئين بيته بالديباج  
 والتجمل بلوانه الذهب والفضة رقلت هذا مما لا يجوز عند أهل الحديث  
 كما هو في القتيبي من الفقهاء لف عمامة طويلة ولا بأس ثياب واسعة  
 رقلت الأعراف في الثوب ممنوع لكل أحد فقيرا أو غير فقير كما يدل عليه  
 الحديث (وفيها لا بأس بشد خمار أسود على عينية من أبريسم لعذر  
 كالرمز ونحوه) وفي التاتار خانية لا بأس بأزرار الديباج والذهب  
 وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكره العلم الثوب من الفضة ويكره من الذهب  
 ويحل توسد الحرير واقتراشه والنوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام هو  
 الصحيح اقلت على مذهب أبي حنيفة يجوز الجلوس على الكراسي المكفوفة بالحرير  
 وأما جعله وثارا أو شعارا إذا زار أفاضه يكره بالإجماع والجلوس على الفضة من الأجر  
 رقلت هذا الإجماع مما لا يعتد به فإن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز اللعب  
 بالفضة للرجال كيف شاءوا ويحل لبس ما سدا أبريسم ولحمة غيره لا  
 حل عكسه في الحرب فقط وإن خلطت الحمة بأبريسم وغيره فالاعتبار للثوب

ديكرا ما كان ظاهرا قرا او خط منه خزا وخط منه قرا وكرا لابس  
 المعصفر والمزعفر (اي الاحمر والاصفر) للرجال ولا يكره للنساء ولا لباس  
 بسائر الالوان (ولو احمر من غير المعصفر او اصفر من غير المزعفر ان) وكرا  
 بعضهم لابس الاحمر للرجال مطلقا واستحبه بعضهم ولا يشد منه  
 المتحرك بذهب بل بفضة وجوزهما محمد بن نعيم بن له اقتضا الا ان  
 من الذهب لان الفضة تنقته وكرا لباس الصبي ذهب او حرا ولا  
 يكره حفظ الخرقه للوضوء والخط ولا التيممة خيط يربط باصبع او خاتم  
 لتذكر الشئ والحاصل ان يجمل ما فعل تجبر الكرا وما فعل الحاجة لا  
 والتيممة المكره ما كان بغير العربية فلا لباس بشد القايم او القاها  
 على الاعناق ويجرم على الرجال سدل الازار الى ما يجاوز الكعبين  
 والاحب ان تكون الازار الى نصف الساق فان استرحت من غير قصد  
 فلا بأس **فصل** في النظر والمس والتقبيل بقدر بيان غيرة  
 الرجل والمرأة فلا تنبذ الا قال صاحب الدر ينظر الرجل من الرجل  
 ومن غلام بلغ حد الشهوة ولو امر وصبيح الوجه سوى ما بين سرة  
 او ركبته او عند ناسوي ما تحت السرة وفوق الركبة وقيل يجوز النظر  
 الى الفخذ ايضا ومن عرسه وامته الحلال له وطيرها الى كل عضو  
 منهما ومن مرسه الى الراس والوجه والصد والساق والعضد  
 ان امن شهوته وشهوتها لا الى الظهر والبطن والفخذ خلافا للشافعي  
 وحكمه امه غير لا كذا لك فينظر اليها المحرمه وما حل نظره حل للمس

الا من اجنبية فلاجل من وجهها وكفيها ولو يبيع النبی صلعم النساء  
 بمس الايدي والاسف على فقر اعد هذا الزمان الضالين المضلين  
 حيث يمسون ايدي النساء المريدات بل ينظرون اليهن كالمطر الى  
 محارمهم ولا يتجبن من المرشدين وهل هذا الاضلال مبين قال  
 صاحب الدر هذا في الشابة اما العجوز التي لا تستحي فلا تجاس بمصافحتها  
 ومس يدها اذا من الشهوة (قلت لا دليل على هذا) ومنه جازا المس  
 جاز سفر لا بها ويخلوا اذا من عليه وعليها والا فلا (قلت كلا القولين) الا  
 دليل عليه) وفي الاشياء المخلوة بالاجنبية حرام الاجل حزمة مديونة  
 هربت ودخلت حربة او كانت عجوزا شوهاها او بجائل والمخلوة بالمحرم  
 مباحة الا لاخت رضاعا والصمرة الشابة (قلت لا دليل على الاستبراء)  
 وفي الشرنبلاية لا يكلم الاجنبية الا عجوز اعطست او سلمت فيشتمها  
 ويرد السلام عليها والا فلا (قلت لا دليل على منع الكلام مع الاجنبية وقد قال  
 الله تعالى واذا سالتهم من متاعا فاسألوهن من وراء حجاب وقال فلا تخضعن  
 بالقول وكلمت سيدتنا فاطمة بابكم وكلمت عائشة ناسا كثيرين وكلوا  
 وله من ذلك اذا اراد الشراء وان خاف شهوته وامة بلغت حد الشهوة  
 لا تقرب على البيع في انزال واحد وينظر من الاجنبية ولو كافترة الى وجهها  
 وكفيها وقيل الى القدم والذراع ايضا اذا اجرت نفسها للخادمة والخبر  
 (قال وجهه والكفان ليستا من العورة وكذا القدم عند الاكثر) وعبد هسا  
 كالاجنبي معها (قلت عندنا كالمحرم لها) فان خاف الشهوة امتنع نظرا لا

الى وجهها ايضا الا النظر والمس الحاجة كقاض وشاهد يحكم ويتهد عليها  
 وكذا امر بيد نكاحها ولو عن شهوة او امر بيد شراءها وصدقاتها  
 فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة ولا يمكن ان يجوز النظر اليه  
 وختان ولا حزن، تقليد النساء لتداوي النساء لان النظر الى الجنس الى الجنس  
 اخف وفي القنينة يجوز كشف العورة للحماي (قلت هذا باطل وصاحب  
 القنينة مخطئ) ولا يجوز النظر الى امر وصبيح الوحيد شهوة ولا الخاوة  
 معه ان امرأته من الشهوة ولا مسر ولا تقبيل وتنظر المرأة المسلمة  
 من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرمه والاول اصح (والا  
 على نساء الهند حيث يكشف عوراتهن للنساء ولا يستحيين) وتنظر المرأة  
 من الرجل كنظر الرجل من الرجل ان امتت شهوتها والذمية من المسلمة  
 كالرجل الاجنبي فما اصح فلا تنظر الى بدن المسلمة غير الوجه والكفين  
 رقلت والذمية من الرجل كالمرأة المسلمة الاجنبية كما مر فلا يجوز النظر اليها  
 غير الوجه والكفين اما اللذميات والكافرات اللائحة تنبهر جن في زمانها هذا  
 في الاشواق والطرق كاشفات رؤسهن وصدورهن وظهورهن و  
 شديهن وبطونهن وسوقهن بل الخاذهن فان وقع النظر اليهن بغتة  
 فلا جناح على الناظر وينبغي ان ينفض بصره ولا ينظر تاني مرة بالقصد وكل  
 عضو لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بعده ولا بعد الموت  
 ووصل الشعر يخرج امه وكذلك الوشم والوشم تنبت الشعر من الوجه لقوله  
 لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ولو اشرقت النساء

والنامصة والمقنصة والمجبوب والخنث والخصي واللوطي في النظر إلى الأجنبية  
 في الفحل فلا يتركون يد خلون على النساء وجاز عزله عن امته  
 بغير اذنها وعن المرأة باذنها وكراهة تقبيل الرجل فم الرجل اويده او شيئا  
 منه وكذلك التقبيل المرأة المرأة عند لقاء او وداع وهذا هو عن شهوة  
 وامامة وجه البر والحب فجاز اذا امن الشهوة كتقبيل وجه فقيه او عابد  
 او وسع او تقبيل يده او رجله وكذلك ايكراهة معانقة في امر واحد  
 (اعني لم يكن عليهما قيص او رداء) خلافا لابي يوسف فانه جوزها  
 ولو كان عليه قيص او رداء اوجبة (او شروان او انكر كه) جاز بلا كراهة  
 بالاجماع وفي الحقائق والقبلة على وجه المبراة دون الشهوة جاز بالاجماع  
 كالصافحة فانها منومة وقت اللقاء بيد واحد او بكليتا يديه  
 اما الصافحة بعد صلاة الفجر او صلاة العصر او بعد صلاة الجمعة او العيد  
 فلا اصل لها بل بعد عدة مكرهة وقيل بعد عدة حسنة كما ذكر  
 النووي في الاذكار اما المعانقة فلا تشن الا لمن قدم من سفر ويجوز  
 تقبيل الرجل ابنة او بنته ولو كبير او كبيرة على الخد او بين العينين  
 لان هذا قبله شفقة ولا باس بها كقبلة التعظيم ولا يجوز للرجل  
 مضاجعة الرجل في ثوب واحد وان كان كل واحد منهما في  
 جانب من الفراش واذا بلغ الصبي او الصبية عتوسين يجب التفرق  
 بينهما وبين اخيه واخته وامه واسيه في المضجع والعلام اذا ابلغ  
 حد الشهوة فهو كالفحل وعن ابي حنيفة لصاحب العمامة ان منظر <sup>الرجل</sup>

في التقبيل  
 في الفحل  
 في المضاجعة  
 في العتوس

(قلت قد عرفت فناد هذا القول من قبل) وجهته الختان (قلت هذا الوجه  
 باطله فان للختان ضرورة ما ليست للحماي) ومثل في ختان الكبير اذا امكنه  
 ان يخن نفسه قتل والا لم يفعل الا ان يمكنه النكاح من ختانه  
 او شراء جارية خاتمة فان لم يتحمل اذية الختان لكبره او ضعفه  
 فلا باس بتركه (قلت لا باس للختان ان ينظر الى عورة الختونة فيختنه ولو  
 كان كبيراً كان الختنة من شعائر الاسلام فلا يترك الا اذا لم يتحمل  
 الاذية ويخاف هلاكه) ويكون في الختنة قطع اثر القلفة والاولى قطع كلها  
 ولا باس بتقبيل بيد الرجل العالم والراعي المتشريح او السلطان  
 العادل او الحاكم المتدين على سبيل التبرك وكذا التقبيل لاسنه  
 ولا رخصة فيه لغيره وفي المحيط ان لتعطير اسنانه  
 واحسن اسنانه وان لبس الدنيا كراهة ولو طلب من عالم او زاهد  
 ان يمكنه من قدمه لقبوله اجابه وقيل لا يرض فيه كما يكره  
 تقبيل المرأة فخر اخرى او خد هاعند الفقهاء والوداع وما يفعله الجاهل  
 من تقبيل يد نفسه بعد الصلوة اذا التقى غيره لا مكروه ولا رخصة  
 فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه اجماعا وكذا ما يفعلونه  
 من تقبيل الارض بين يدي العلماء والعظماء والسلاطين فحرام  
 لانه يشبه عبادة الوثن والفاعل والراعي به اشعثان فان كان  
 على وجه العبادة والتعطير كعفروان على وجه التقية لا وصار  
 اشعاره فكما الكبيرة وحسبنا سجدة التقية لغير الله كبيرة من الكبائر

وسجدة العباداة والتعظيم لغيره كفر وشرك اما تقبيل الصنم والوثن  
او شيء مما يعبد الا للشركون فلكفر مطلقا وكن الامم خناء والركوع  
عنده ولو كان على وجه القية وتقبيل القبور بد عن مكر وهدة  
وكن الطواف بالقبور تبيد القبر كفر وان كان على وجه القية  
لانها من شعائر عباد القبور ولو سجد لصاحب القبر من بني او ولي ان  
كان على وجه القية ياشعروا ان كان على وجه العباداة والتعظيم كفر  
**فصل** في البيع كراهية بيع العذرة لا رجع الا في خالصته ولا يكره  
بيع السرقين اي التربيل وضع بيعها مخلوطة بغيره او ما غلب عليها  
كما صح الاتفاق بمخلوطها وخالصها (بالقاءها في البساطين والنمرود) وجاز  
اخذ دين على كافر من ثمن خمر بخلاف دين على مسلم لبطلان بيعه  
الا اذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنه لا خلا فالهما (قلت اهل الحديث  
متفقون لصاحبيه في البطلان) وعلى هذا الوصيات مسلم وترك ثمن  
خمر باعه مسلم لا يجل ورشته وفي الاشياء الحرمية تنتقل مع العلم  
الا للوامرث الا اذا علم ربه وفي المجتبى مات وكسبه حرام فالاميراث  
حلال شرعا لا تاخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة  
(قلت هو مذهب اهل الحديث) وجاز تحلية الصحف وتشييرها  
ونقطة اي اظهار اعرابه وبه يحصل الفرق بين اخصوصا للعلم  
وفي القنية لا بأس بكتابة اسامي السور وعد الا في علامات الوقف  
ونحوها فهي بدعة حسنة (قلت قد سألني رجل عن كتابة الهندسة

وسط كل آية فقلت لا بأس بها قياساً على التفسير والأعراب، وفيها لا  
باس بكوا غداً أخباراً ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكرار في كتب  
نجوم وأدب (قلت لا أدرى ما المراد بالأخبار إن أراد بها الأحاديث فلا يجوز  
أن تستعمل قراطينها في الغلف والدفة وإن أراد كتب القواسم  
والقصص و(يونس بيبرس) فلا بأس لو جعلت في كتب نجوم وأدب أيضاً  
ولا أدرى أيضاً ما أراد بكتب النجوم إن أراد بها الكتب التي فيها  
أسماء النجوم وذكر الأبراج والأوراق فلا بأس أن تجعل لها غلف ودفات  
وتحفظ لأنها تنفع في سفر البحار والقفار وإن أراد بكتب النجوم الكتب  
التي فيها ذكر تنوير الكواكب وكيفية معرفة الغيبات والمستقبلات  
بحر من اجتماعها وتفريقها فهي قابلة للاختلاف والاحراق فضلاً عن أن  
تجعل لها غلف وجلود وتوضع في أكابير البحار يربى ويكر لا تصغير مصحف  
وكتابتها بقلم دقيق يعني تنزيهاً ولا يجوز لف شيء في كاذب حديث أو  
تفسير وفقه نفع نجوم في كتب الطب والأخلاق والأدب والقصص  
والأخبار وجاز دخول الذي مسجداً مطلقاً وكره مالك مطلقاً وكره  
عجل والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلت عند أصحاب الحديث  
يجوز دخول المسجد بذن المسلمين ولا يجوز بنيانهم وجاز عبادته  
بأصناف من عبادته المجوس قولان وجاز عبادته فاسق على الأصح لا يمسلم  
وأيضا من حقوق المسلمين وجاز إخصاء البهائم قلت عند  
أرباب أهل الحديث منهي عنه حتى الهرة والكلب وإما إخصاء

الآدمي فحرام (والأسف على سلاطين هذا الزمان حيث جعلوا الخصيان  
 على موازية المسجد الحرام وسد انه قبر نبويه عليه السلام ويأمرون بخصام  
 الرجان ويرضون به ولا ينهاون عنه ولا يعزرون من يفعل هذا) وخصام  
 البهائم أيضا مشروطة بالمنفعة والافحرام ويجوز انزاء الحير على الخيل  
 كعكسه اثلث وعندنا منهي عنه) وتجوز الحفنة للتداوي ولو للرجل  
 بظاهر لا ينجس وحسن اكل تداوي لا يجوز الا بظاهر لا ينجس جوزه  
 في النهاية محرم اذا اخبره طبيب مسلم حاذق ان فيه شفاء ولم يكن  
 مباحا يقوم مقامه وكذلك جاز اسائه بتمتد بالخر وجاز شربه عند  
 شد لا يعطش: منوت الهلاك وجاز رزق النفاق من بيت المال  
 لو بيت المال حلالا جمع بين ولا لم يحل ولو غنياسة الاصح هذا اذا كان  
 بلا شرط ولو به كالاجرة فحرام (قلت في زماننا هذا خراين السلاطين  
 ملائنة باموال الحرام والظلم والريو واثمان الخمر والمسكرات ولا يقبل  
 احد القضاء الا بوجوه فالحتم في زماننا هذا اجاز الاشتراط كما ذكرنا  
 في باب الاذان من صحة الاستيجار عليه ولكن ايش ينفع هذا الاختيار  
 اذا كانت اموال بيت المال اكثرها مستفاد من الحرام وفوق هذا  
 ان القضاء هم فساق الناس بل كفار هو ومع الفتوة لاحظ لهم  
 من المنزلة من جهال لا يعرفون الفقه تقليدا ولا تحقيقا وفوق هذا  
 كله من يأمرون بالقضاء على خلاف قواعد الشريعة فان الله وانا  
 المبيحون فلما استمروا فوق بعض) واذا كانت الاموال على

هذا المتوال فلا القضاء حلال ولا رزق القاض بل حرام فوق حرام  
 وجاز شراؤه مالا لبدا للصغير منه ويبيعه لآخر وعوداه ومليق  
 وهو في حجره وجاز اجارته كأمه فقط لو في حجرها وكان الملتقط  
 على الأصح وكذلك العبد الذي يوسن ولو أجز الصغير نفسه لم يجز  
 إلا إذا فرغ العمل لتخصه بقفا يجب المسمى وصح اجارته أب وجد وقاض  
 ولو سددون أجر المثل وجاز بيع صغير غيب من يعلم أنه يتخذ لا  
 خمرار وعندنا لا يجوز بخلاف بيع امرؤ من يلوط وبيع سلاح من أهل الفتنة  
 فإنه لا يجوز اتفاقا وجاز حل خمر ذي بنفسه أو دابته باجر وجاز اجارة  
 بيت بسواد الكوفة أي قراها ليتخذ بيت نساء أو كنيسة أو بيعة أو بيع  
 فيه الخمر إنما خص سواد الكوفة لأن أكثر أهلها كانوا كفارا  
 فيستفاد منه أنه لا يصح اجارة بيت لأن ذلك الأمور في بلد الإسلام  
 وجاز بيع بناء بيوت مكة وأرضها بلا كراهة وكذلك اجارة نقار حرة  
 أو حنيقة وجاز قتل العبد تخردا عن التمرد والابق وقبول هدية  
 تاجر أو ما ذوات من جهة سيد لا واجابة دعوته واستعارته دابته  
 ولا كسوته وأهداؤه النفدين واستخذام الخصى وقيل لا يكره  
 الاستخذام بل يكره دخوله على النساء إذا بلغ خمس عشرة سنة وكره  
 اقراض بقال وغيره دراهم حليا أخذ منه متفرقا ما شاء والأصح  
 أنه لا يكره لولم يشترط حال العقد فان أودعه فلا يكره وكذا  
 لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقترضه وكره اللعب بالنرد والشرط

عن  
ابى الشتر  
لا اله الا الله

واباحه الشافعي واليوسف (يشترط ان لا يكون فيه القمار ولا المداومة  
ولا يحصل به الخلل في العبادات واداء الحقوق والا فيحرم اللعب به اتفاقا)  
وكرر كل لهو الا ثلثة ملاعبة اهل وتاديبه بفرسه ومناضلة لقوسه  
(هذا في الزمان السابق واما في زماننا هذا فاما ضللة بالبناديق والانتها  
ورميها على الاهدات وتدخل في اللهو المباح المصارعة والمساابقة  
واستعمال الملاحة كلها بل نقول ان تاديب الرجل لفرسه ومناضلة بينا  
واتاديه واجبة ضرورية لكي يستعد لمقاومة الاعداء وكره جعل الغل  
في عنق العبد وكره لا قوله في الدعاء اللهم بعقل الغريم من عرشك  
وعن ابى يوسف لا باس به (قلت قول ابى يوسف هو المختار لوروده في  
الحديث اللهم اني اسالك بمعاقلة الغريم من عرشك وشدة دابن الجوزي  
في الحكم بوضعه وحيث ان اهل الحديث متفقون على كون ذات الله  
تعالى على عرشه فايش القباحة في هذا الدعاء نعم لو كررته الجمجمة المنكر  
لعول الله تعالى على عرشه فلا عجب والعرضقة لعرشه لاله سبحانه  
فلا يرد ان عزته تعالى قد ينفهم من هذا الدعاء واحد وثقاه وفي  
التاتار خانية عن ابى حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعوا الله الابه (قلت هذا  
منقوض بالماثور اللهم اني اسالك بمحمد بنيك وموسى بنحيك ولا باس بالتوسل  
عندنا سواء كان بلاموات او بالاحياء وقيل لا يجوز التوسل بالاموات وقد  
سيدنا عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم يقول ابى حنيفة لا ينبغي ان يعبد  
عليه) وكذا لا يصل احد على احد بالاستقلال الا على النبي صلى الله عليه وسلم

عن  
ابى حنيفة  
لا اله الا الله

فلا يقول اللهم صل على فلان نعم يجوز ان يقول صل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الله واصحابه وعلية فلان قلت هذا ايضا منقوض بالدلائل التي لله صل على  
 ال بن ابي اوفى) وكن لا قوله بحق رسلك وانبيائك واوليائك لانه لا حق  
 للمخلوق على الله تعالى قلت هذا ايضا منقوض بقوله تعالى وكان حق علينا  
 نصر المؤمنين وورد في الاحاديث المتعددة ان كان حق على الله  
 ان يدخل الجنة فحق لا يجب عليه سبحانه بايجاب غيره شي هو  
 قد كتب على نفسه الرحمة ويكتب ما شاء سبحانه هو الله العزيز الحكيم  
 وورد في الحديث اللهم اني اسئلك بحق المساكين عليك ولو كان  
 لاخر بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك وان كان  
 الاولي فهو في المختارات قال ابن انبارك سال لوجه الله او لحق الله  
 يعجبني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حق الله وحق ما عظم الله  
 وفيها قرأ القرآن ولا يعمل بموجبه كما نحن كلنا في هذا الزمان نقرأ  
 القرآن ولا فعل عليه يرزنا الله ويغفر لنا يثاب على قرأته كمن يصلي و  
 يحصى وهل يكبر رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وانه  
 لا يكبر مطلقا بل يكبر في غير ما ورد فيه الجهر عن الشارع والجهر المنفرد  
 مذموم في الاذكار كلها غير الاذان وكبره احتكاك قوت البصر والبها  
 في بلد يضرب اهله فان لم يضرب لم يكبر ومثله تلقى الجلب ويجب ان يامر القاضى  
 او الحاكم ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع عنده بما يراى  
 رادعاه وباع عليه طعامه اتفاقا وفي السراج لوصاف الامام

على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين جبرا و فرق عليهم فاذا  
 وجد واسعة رد وامثله ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك  
 تناوله بلا حر ضالة ولا يكون محتكر ابجس غلة ارضه ومجرب من بلد آخر  
 بخلافه فالبعض يوسع وعند محمد ان مكان يجلب منه عادة كرا وهو المختار  
 ولا يسعر الحاكم لان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق الا اذا قد  
 الامر باب عن القيمة فقد يافحشا فيسعر بمشورة اهل الراس  
 وقال مالك على الوالى التسعير عام الفلاح رقلت ان في التسعير شعور  
 عظيما ولذا سمي عنه التشارح لتكثير اذرى بما تنكسر به قلوب التجارين  
 والمجالبين فيتركون التجار لا غيظا ودهما وموت الناس جوعا وفي  
 الاختيار شعرا ذاسع وخاف البايع ضرب الامام ونقص لا يحل المشتري  
 وحيلته ان يقول للبعي ما يحب ولو اصاب طمعا على سعر الخبز والحب و وزن  
 ناقصا مرجع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهرة سعره عادة  
 بخلاف اللحم (وعندنا يرجع في الشئيين) ويجب على الحاكم ان يختبرا  
 او وزن البلد ومقادير الثياب ويعزر من ينجس فيهما من التجار و  
 اسباب الاسواق ويكره اسماك الحمامات ولو في برجهما ان كان  
 يضرب الناس بنظر وجنب والاحتياط ان يتصدق بهما ثم يشتريها  
 ان لم يعرف من بها او توهب له فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا  
 على عورات المسلمين ويكره حاجات الناس برميها تلك الحمامات  
 عزروا منع استئثاره فان لم يمنع بذلك ذبحها المحنسب واما اقتناء

الحمامات للاستيناس فباح كسراؤه عصافير ليعتقها ان قال من اخذها  
 فهو له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل بكره لانه تضيق للمال وفي  
 المختارات سبب دابته وقال هلم اخذها لم ياخذها فن اخذها  
 وجازر ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمار بلا جهد وضرب او  
 ظلم الدابة اشد من ظلم الذئب وظلم الذئب اشد من ظلم المسلم  
 ويجب على الحاكم ان يكف الناس عن الظلم على الدواب والحمل عليها  
 فوق طاقتها وكره الكراب على الخيل وكذلك شد الحمار بالعجلات  
 والكاربات كما هو المعروف في زماننا وقيل لا كراهة في شد ها  
 للحمل على الناس بذلك وعموم السبلوى ويستحب قلها ظاهرا وبرا يوم  
 الجمعة وحكونه بعد الصلوة افضل رقلت عندنا قبل الصلوة افضل  
 واستحبوا ان يسبل ائبسية اليمنى الى الخنصر ثم تخلص الى اليسرى الى الابهة  
 ويختمه بابهامه اليمنى وكذلك يفعل في اصابع الرجل قال الحافظ  
 انه يفعل كيف شاء ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر صاحب الدرر في هذا الباب حديثا موصوعا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا من قلته معرفته بالاحاديث ويستحب حلق  
 عاتقه وتنظيف بدنه باغتسال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم  
 الجمعة وجازر في كل خمسة عشر وكراهة تركه وساء الامر بعين وفي  
 المجتبى حلق الشارب بعد عدة وقيل سنة والاوسى قص الشارب  
 مخمسا وشفتاه واحفاه اللحي ولا بأس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية

ولا ينقصها من القبضة دس الخضاب بالصفرة وكراهة التخصيب  
 بالسواد وقيل لا يكره (وهو المختار) وفيه قطعت شعر راسها اثنتا  
 ولعنت وان باذن الزوج وكراهة حلق الراس من غير عذر راجح وعمره  
 لانه سيماء الخارج والا فضل ان يحفظ الشعر على راسه ويشطه  
 ويد منه وقيل الحلق جائز لا كراهة فيه ولو قلع رجل عظم  
 او نحو لا يعلم الناس واخر يعلى به فالاول افضل وقال بعض السلف  
 مذكرة المسلم خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي  
 بلا اذن والد يده لو ملتحميا واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويحرم الناس  
 بيده او بلسانه فذلك لا يمانيه ليس لغيبه حق لو اخبر السلطان  
 بذلك ليرجز لا لا اشعر عليه وكذا لك الشكوى عند القاضى وقوله  
 لمن عليه الحق انه كاذب او غار او حد اع ونحوه ليس بالسب الممنوع عنه  
 شرعا وسباب المؤمن فسوق وقتاله كفر وكذا الا اشعر عليه لو ذكر مساوى  
 اخيه على وجه الاهتمام ولا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه  
 الغضب يريد السب ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد  
 به كلهم بل بعضهم وهو مجهول فتباح غيبة مجهول ومتظاهر بقيق  
 ولمصاهرة ولو سوما اعتقاد تحذير منه وشكوى ظلمة الحاكم وكما تكون  
 الغيبة باللسان تكون بالفعل كالحكاية كان يمشى متعارجا وبالغرض  
 والكتابة وبالحرارة وبالرمز بغز العين والاشارة باليد وكل ما يفهم منه  
 المنصود فهو داخل في الغيبة وحرام واذا قيل الغتاب يرفع لمن اغتابه

عنه  
 قالوا ان عليا بابا لا يجوز  
 ان يطلع عليه ولا يطلع عليه  
 من غير اذنه

والاشرط بيان كل ما اغتابه به ولا استغفام منه رقلت لا بد من  
الاستغفام في الحالتين والظاهر انه لا يشترط بيان ما اغتابه به  
تفصيلا ويكفي قوله اني اغتبتك يا اخي فاغفر لي (وصلة الرحم واجبة  
ولو كانت بسلام وحقية وهدية ومعادنة ومجالسة ومكالمة وتلطف  
واحسان ونحوهم غبالا يزيد حبالا يزدور اقربا على كل جمعة  
او شهر ولا يرد حاجتهم مما امكن لانه من القطيعة ويسلم المسلم  
على اهل الذممة لولم حاجة اليه والاكره وان سلم كافر عليه فيقول  
في جوابه وعليكم فقط رقلت في عصرنا اكثر الحكام نصارى وكثيرون مسلمين  
اجراؤهم ويخدعونهم فان لم يسلموا عليهم فمضبون فالاولى لهم  
حينئذ ان يقولوا فقط سلام فقط (صاحب سلام) ويريد والسلامة للمسلمين  
ولاخوانهم) وفي الحديث تقرئني السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف  
فهذا التعصيم للمسلمين ولا يسلم ابتداء على كافر وكذا على قاتل  
معين قالوا وسلم على الذي يجبل لا يكفر ولو قال نجوسي يا استار تجبلا  
كفر لان تجبل الكافر كفر ولو قال لاذي اطال الله بقاءك ان نوس  
بقليد لعله يسلم او يؤدب الجزية ذليلا فلا بأس ولو قال دعاء له  
وطلب الخير له بكفر او يا شرم ويحرم كتابة دام اقباله لسلطين الكفا  
وعظماهم بل يكتب لهم اصلح الله او وفقه للحق او للاسلام و  
كذا لا يكتب للبستدعة دام فيوضه او دامت برحاته بل يكتب  
هداه الله للحق ويوقفه للخير والصلاح ونحوه ولا يجب رد سلام السائل

ولا من يسلم وقت الخطبة او حالة الاستخاء والاولى ان يجيب باشارة  
 اليد واذا الى دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل  
 يسلم ولا تشويكم رقلت الاولى عند ثلث يسلم جميعا وهو خارج ويقول  
 اي دخل فلان ويسمى نفسه فان قيل نعم يدخل ويسلم ثانيا  
 ثم يتكلم واذا سأل عنه من هو فيذكر اسمه ولا يقول انا انا ما هو عاذا  
 الجاهلين قالوا لو كان في فضاء فيسلم ولا ولو قال السلام عليك يا زيد  
 لم يسقط الفرض برد غيره ولو قال يا فلان واشار لمعين سقط ولو سلم  
 على جماعة فرد واحد منهم سقط الفرض عن الباقيين والا فبأنه  
 كلهم ولو سلم على جماعة واجابت الجماعة الاخرى فلا تسقط عن الجماعة  
 الاولى وشروط في الرد وجواب العطاس اسماء فلو صم يريه ثم يفتيه  
 ويسقط عن الباقيين برد صبي يعقل ويسقط برد العوز وفي رد الشابة  
 والصبي والمجنون فولان والظاهر عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظه  
 الواحد والجمع وكذا الرد والاولى بلفظ الجمع لان مع كل موطن ملائكة  
 ولا يزيد على وبركاته ورد السلام وتشميت العطاس اذا حمد الله فرض  
 على الفور ويجب رد كتاب التحية كرسلا واما بلغ سلافا من مدني  
 عليك وعليه السلام ولو قال لاخر اقر فلانا السلام يجب عليه رد  
 يكره السلام على الفاسق لو معلنا والا لما يكره على عاجز عن الرد  
 حقيقة كاكل او شرع الكصل وقارء ومستنج ولو سلم لا يستحق الجواب  
 ولو قال سلام عليكم مجزم اليهم لا يجب الرد الا ان كان المسلم عاميا لا

العربية ولو دخل ولم ير احدا يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 ويكبر اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يتخط رقاب الناس ويقول لمن ينشد  
 الضالة في المسجد لا حر والله عليك ولمن يبيع ويشترى فيها لا ارجح الله  
 تجارته ويكبر الكلام في المسجد راي من غير احتياج وضروسة والحق  
 انه لا يكبر الا اذا جلس فيه للكلام وخلف الجنازة وفي الخلافة وفي  
 حالة الجماع (والحق انه لا يكبر حالة الجماع سيما بما يزيد شهوته)  
 وفي المختار وعند التذكير والعظ وقراءة القرآن فما ظنك بالغناء  
 عند التذكير او قراءة القرآن الذي يعمونه وحده او الواحد والتواجد  
 ليس بشئ ولا هو ما اثر عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين  
 بل احديثه الفقراء المتأخرون والعربية فضيلة على سائر اللسان وهو  
 لسان اهل الجنة من تعلمها او علم غيره فهو ما جوس ولا يكبر تطيين  
 القبور وقيل لا باس بالكتابة عليها كيلا يذهب الاثر ولا يمتحن ويكبر  
 تمن الموت لغضب او خيق عيش او شدة لمرض او لخوف او فوج في  
 الفتنة والمعصية فان كان لا بد فيقول اللهم احيني ما كانت الحياة  
 خيرا لي ووفني اذا كانت اوفى اخيرا لي ولا باس بلبس الصبي اللولو  
 وكذا البالغ ويكبر الباس الخخال والسوار للصبي ولا باس بثقب اذن  
 البنت ويكبر ثقب اذن الصبي وهل يجوز انخرام في الانف لمرارة ولا  
 نقل في ذلك شئ عن النبي صلعم ولا عن اصحابه وقال الخطاوي لا باس  
 به اذا كان معروفا في بلد وكرهه بعض اصحابنا مع انه لا وجه للكراهة

والقياس على ثقب الاذن يقتضى الجواز وقد ثبت ثقب الاذن في  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم حديث بلال هذه تلقى القرط وهذا تلقى النخاع  
اي صدقة في حجر بلال، وبكرة للذكر والاشنة للكتابة بالقلم المتخذ  
من الذهب او الفضة او من دوا لا كذا لكى زوعندنا لا تكرر بقلم  
او دوا من فضة ولا باس بمويه السلاح بذهب وفضة ولا باس  
ببرج او لجام وتغر من الذهب عند ابي حنيفة خلا قال ابي يوسف جاريت  
ان زيد قال بكر وحكى زيد ببيعها حل لعم وشراؤها وطبها بقبول قول  
بكر ان اكبر سائمة صدقة وان اكبر سائمة كذب لا يقبل قوله ولا يشترى  
عنده ولو لم يخبره ان ذلك الشئ لغيره فلا باس بشراسته منه كما حل  
وطي من زفت اليه وقالت النساء هي امرأتك وحل نكاح من قال  
طلقت زوجي وانقضت عدتي وكنت امة فلان اعتقني ان وقع في  
قلبه صدقها قلت وحاصلها انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقت او وقع  
في قلبه صدقها لا باس يتزوجها وان بامر مستنكر لا ما لم يستفرها  
ولو سال احد ما قول الشافعي يكتب جواب ابي حنيفة قلت هذا انصب  
ومزيغ عن الحق بل اضلال ومخادعة نفوذ بالله من مثل هذا التفقه  
الذى يعي الرجل ويصم ولو سال سائل ما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه  
المسئلة فهل يجوز له ان يكتب جواب ابي حنيفة ماذا يقول هذا الفقير  
هذا الله تعالى الترجيع بالقرآن والاذان بالصوت الطيب طيب  
ان لم يزد فيه الحروف ولم يتغن بالانغام والالحان والاكراه الموصلة

فان قل لها حسنت ان لسكوتها فحسن وان بقراءته التي اراد فيها العزوف  
 وتغنى فيغشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حد  
 ثلثة حرام لقهر مسلم واذلاله واظهار علمه وتفضل ونيل دنيا وما  
 اوجاله او قبول والمتكبر على المنابر للوعظ والاتعاط سنة الانبياء  
 والمرسلين ولرياسة ومال وقبول عامة وفخر وجماله من ضلالة اليهود  
 والنصارى وقراءة القرآن بقراءة مع دفعة وشاذة دفعة واحدة  
 مكروه فان قرأ القراءة الشاذة المروية بسند صحيح علمه فلا  
 بأس والكتب التي لا ينتفع بها محي عنها اسم الله وملائكته ورسوله  
 ويحرق الباقى ولا بأس ان تلقى في ماء جار او تدفن في الارض والد<sup>فن</sup>  
 احسن. التيقصص المكروه ان يحذف ثمرة الاحاديث الموضوعية  
 او الباطلة التي ليس لها اصل او بعضها بما لا يتعظ به او يزيد وينقص  
 في النقل اما التزئين بالعبارة اللطيفة المرققة وتشويج قواعده  
 القرآن والحديث وبيان لكاظمها ودايقهما فحسن ويمكن ان يجوز بيان  
 الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ولا يجوز ذكر الموضوع بحال  
 الا ان يبين وضعه وافية الوعظ ان لا يامر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر  
 بل يقتصر على القصص والحكايات فمثل هذا الواعظ ما هو واعظ  
 بل هو قاص واخرج الصعابة رضى الله عنهم القصاص من المسجد  
 وحذر والناس عن محاسنهم وسعاع اقوالهم والوعاظ في زماننا  
 اكثر هو قصاص بل وعظهم بيان كرامات الاولياء وخوارق العادات

التي تردها العقول السليمة ولم تثبت بنقل صحيح متصل بل أكثرها كذب  
 وافتراء أعاذنا الله من مثل هذا الوعظ فهو حرضالون ويضلون الناس  
 والأفضل مشاركة أهل محله في إعطاء الناشئة لكن في زماننا  
 أكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وإن أعطى فليعط من عجز  
 وليس لذي الحق أن يأخذ من غير جنس حقه والدراهم والدنانير  
 جنس واحد وجوز الشافعي أخذ غير الجنس أيضاً بقدر سرقته وهو لا يسع  
 رقلت هذا إذا ظلم رجل وغصب منه شيئاً أو أخذ بالآلاء الباطل  
 إلى الحكماء إذا خانته فلا يجوز له لما ورد في الحديث لا تقن من خانك  
 معلم طلب من الصبيان اثمان الحصى فجمعها فتوى ببعضها وأخذ  
 بعضها له ذلك لأنه تملك من الآباء رقلت هذا غير صحيح ولا يجوز  
 له أخذ ما فضل عن شراء الحصر إلا بإذن أولياء الصبيان لا بأس  
 بوطي المنكوحة بمعاينة الأمة دون عكسه رقلت هذا أيضاً  
 غير صحيح لأن الأمة ترى عورة المنكوحة ومن يقول بجوازها ولو  
 وجد ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولو له قيمة وهو غني وله  
 يبيح سربه إلى أن تقوم مدة التعريف فالتصدق به أولى ولا تنفق  
 على نفسه بجور ويضمن لو سبه إذا جاء ولا تركب مسألة على السرج  
 أهي للتلهي والتفريح ولو لم حاجة غز وأومقصد ديني أو دنيوي  
 لا بد لها منه فلا بأس به تقني بالقرآن ولو يخرج بالحامنه  
 عن قدر هو في العربية استحسن وذكر الله من طلوع الفجر

الى طلوع الشمس افضل من قراءة القرآن رقلت لا دليل عليه وقراءة  
 القرآن من ذكر الله تعالى وتستحب القراءة عند الطلوع والغروب  
 رقلت لا وجه لتخصيص هذه الاوقات بالقراءة ولا باس للامام  
 عقيب الصلوة يقرأ آية الكرسي وخاتيم سورة البقرة والامخفاء افضل  
 رقلت بل قراءة آية الكرسي عقيب صلوة الفرض مندوب وورد  
 فيها الحديث انه من فعل هذا فلا يمنعه من دخول الجنة الا  
 الموت وقراءة الفاتحة جهرا بعد الصلوة للمصحات بدعة قال  
 استاذنا لكنها مستحبة رقلت لا دليل على الاستحباب وكل بدعة ضلالة  
 والرشوة لا تملك بالقبض ومن شفع لرجل الى حاكم وقضى حاجته فاهدى  
 الى الشافع يجوز له قبول الهدية بعد قضاء الحاجة رقلت لا يجوز  
 هذا ايضا عند اهل الحديث كما روي وطلب الاجرة واشترطها  
 قبل قضاء الحاجة فهو حرام بالاتفاق واختلفوا في قبول هذه ايا  
 المتكلمين والمريدين رقلت مر بيانه من قبل ولا باس ان يعطى  
 الحاكم شيئا للشعراء ولين يخاف لسانه ان راي ذنبه مصلوكة ولو جمع  
 عمل المحلة شيئا لنفقة الامام فحسن وكذلك لنفقة الموزن  
 ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالمخ وجلاء وماء ومعادن رقلت  
 السلاطين في زماننا لا يتركون شيئا للرعية حتى حطب الصحابة  
 وكلامها وحتى محبي بيوت العذر رة ولا يستحيون وما ياخذ غازي  
 وشاعر لشعره مسخرة وحكواتي واصحاب معارف وقراد وقواد كاهن

ومقامه وداشتمه وامتثالهم ولو قيل له يا خبيث ونحوه جاز له الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل (ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) وكذا قول الصائغ المتطوع اذا سئل اصاف نحو حتى انقله فانها نفاق او حتى (بل يلزم ان يقول نعم ان تقبل الله عني) ومن له اطفال ومال قليل لا يوصى بنقل ومن صلى او تصدق يراى به الناس لا يثاب بها ولا يعاقب (قلت هذا في النوافل لان الرياء لا تدخل في الفرائض) وغزل الرجل على هيأة غزل المرأة يكره له ضرب ردة على ترك الصلوة ويكره للمرأة سورة الرجل وسورها (قلت هذا ما لا دليل عليه ولا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لان النبي قال لمن شكك السيد ان زوجته لا تؤد يد لا حس فامسكها) ولا يجوز الوضوء من الحياض المعد لا للشرب ويمنع من الوضوء منه وفيه ولكن بصلاح لا حياء حقه ودفع الظلم عن نفسه والاصلاح بين المسلمين وتخليص اخيه المسلم من هلاكة ويكره في الحمام تغيز الخادم ومن شاء التنوير فيمنع بنفسه ومن اعتاد المرور من الجامع او يمد الاطفال فيه فهو مشر (قلت تعليم القران والحديث ولو الاطفال مما لا يمنع في المسجد نعم يمنع من الصياح ورفع الصوت فيه) وجوز نقل الميت بعضهم مطلقا وعن بعضهم منع ما فوق الميلين ويجوز للزوجة التمين باكل ما يشبعها الا فوق الشبع وتعويد الحب ليس بشئ بل هو ممنوع (قلت هذا امر سومي في زماننا من الدس او شدة الخادعين يكتبون لهوذا

للحب والبغض والاهلاك وياكلون اموال الناس بالباطل  
 ويكره ان تشقى لا سفا بحملها وجاز ليذرا وخوف هلاك وان  
 اسقطت ميتة فاعلة لاهل الاب غرة فان لم تكن لها حاكمة يوحذ  
 من مالها ويكره الكحل والتزين يوم عاشوراء ولا باس بالمعتاد خلطا ويز  
 وجوز بعضهم الكحل في يوم عاشوراء وينقلون فيه حديثا رقلت  
 هذا الحديث ليس بصحيح بل حكم عليه بالوضع وكل ما ورد في  
 فضل عاشوراء فهو ضعيف لا يحتج به والكحل والتزين في هذا اليوم  
 سيما النواصب فينبغي ان يمتنع عنه نعم صوم عاشوراء مفيد  
 ويجوز ضرب عبيد الغير بامرة لا ضرب الاحرار ولو امر ابوهم  
 ويجوز للعلم ضرب التلميذ ضربا خفيفا باليد لا بالخشبة للتأديب  
 ولا يضرب فوق ثلاث ويجوز ضرب المجاني بامر القاضى العادل المشرع  
 واستماع القرآن افضل من قراته واكثر اجر او ثوابا وثواب عبادات  
 الطفل له ولا يبه اجر التعليم رقلت هذا ليس بصحيح لان امرأة رقت  
 طفلها وسالت عن النبي صلى الله عليه والهذا اجمع قال نعم ولك اجر ويمكن  
 ان يكون الاجر له ولو اذ يبه لان رحمة الله واسعة ودرس باقى  
 القرآن او من صلوة التطوع ودرس العلم بقدر الضرورة  
 اقدم واوسل من الكلى وقد كره العلماء والله اعلم ونحوه حين  
 اختتم الدرس للاعلام وكذلك قول الحارس لا اعلام الناس  
 وايضا ظهر لا اله الا الله وقول الداخل في المجلس يا الله للاعلام واذا

مما لا يقصد فيه ذكر الله تعالى واصول الحلال عشرة آلا والالتجاء  
 بالصدق والامانة الثاني الاحبارة الصحيحة مع نصح الموجرة الثالث هدية  
 المومن المتقى الرابع الميوث من المال الحلال الخامس من راحة الارض  
 الغير المملوكة لاجل السادس خمس مال الغنيمة اذا قسمت بالعدل السابع  
 صيد البر الثامن صيد البحر التاسع السوال عند الضرورة العاشرة  
 العاشر احياء الموات والله اعلم **كتاب احياء الموات**  
 الموات هي الارض الخراب الدارسة التي لم يخرج عليها ملك لا احد  
 ولم يوجد فيها اثر عمارة وزرع او وجد فيها اثر ملك وعماراة كالخراب  
 التي ذهبت انفارها واندرست اثارها ولم يعلم لها مالك فمن  
 احيائها من ذلك ولو ذميا او بلاء اذن الامام ملكه بما فيه من معدن  
 جامد ظاهر كذهب وفضة وحديد ونحاس ورساس او باطن  
 كحل وزرنيخ وكبريت ولاخراج عليه الا ان كان ذميا فعليه الخراج  
 وما اسلم اهله عليه اذا احيا الذي فيه مواتا فكل مسلم ولا يدخل  
 ما فيه من معدن جار كنفت وقار وملح بل يكون احق به رقلت هذا  
 مشكل في زماننا فانهم جعلوا الارض كلها ملكا لسلطين الوقت  
 ومن احيا ارضا مواتا في زماننا هذا فانهم لا ياخذون منه الخراج  
 الى سنين معلومة ثم ياخذون وهذا ظلم قد ابتلى به كل سلطان  
 حتى سلطان الاسلام ايضا ومن حفر بيرا بالسابلة ليرتقى بها كالسفارة  
 والمتجدين يجمعون البير لشربهم وشرب دوابهم فلهما حق بما اشعرا

ما اقاموا بعد رحيلهم تكون سبيلا للمسلمين فان عادوا كانوا  
 احق بهما من غيرهم ويجوز للامام ان يقطع من في اقطاعه مصلحة  
 شيئا من الارض الميتة او المعادن او المياه او العسل **فصل**  
 في يحصل احياء الارض الموات اما بحائط منيع او خطيرة او اجراء ماء  
 لا تزرع الا بجهاد اخرس شجر او حفري يد او دفن فيها فان اخذ موثا بان  
 ادار حوله ابحار او ترابا او بشوكا او حائطا غير منيع او حفري يد او يصل  
 ماؤها او سقى شجر ابا حاكم يثون ونحوه او اصلحه وادركه كماله  
 الارض او خندق حولها او اقطعه له الامام ليحييه فانه يحبس <sup>عليه</sup>  
 بذلك لكنه احق به من غيره وكذا اوارثته بعد ذلك فان اعطاه  
 لاحد كان له وليس للامام اخذها منه ومن سبق الى مباح فهو  
 كصيد وعنب ولؤلؤ ومرجان وخطب وثمر ومسك وعسل بخذن  
 وخرقاء وقصب وكذا لك من سبق الى منبوز مرغبة عنه كعظم  
 به شيء من الحجر رغبت عنه ونثاره في عرس ونحوه وما يتركه الجمل  
 من الزرع والمالك مقصور فيه على القدر المأخوذ **فصل** قال  
 الاحناف ليس للامام ان يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن  
 الظاهرة كالملاح والكحل والقامر والنفط والآبار التي لم تملك بالاستنباط  
 والسعي ويستقي منها الناس وكذا لك لا يجوز له اقطاع الماء والكلاء  
 والخطب ونحوه فان اقطع لم يكن لقطاع حكم بل المقطع وغيره سواء  
 وحريه البيوت ذراعا من كل جانب وحرية العين خمسمائة

ذراع من كل جانب **فصل** في الشرب هو نصيب الماء لفة  
 وشراوية الانتفاع بالماء سقيا للزراعة وذلك واجب والشفقة شرب  
 بن آدم والبهاشع بالشفقة ولكل حقها في كل ماء لم يحرز بائنا او حبت  
 وبكل سقي ارضه من بحر او نهر عظيم كدجلة والفرات في العرب  
 وكنكا وجمناو تلك وكها كمراد كد ادرى في الهند ولكل شق نهر  
 سقي ارضها منها او لنصب النهر ان لم يضر بالعامة لا سقي دوابه  
 ان حيث تخريب النهر كذا في قوله سقي ارضه وشجره ونزرعه ونصب  
 دوابه ونحوها من نهر غير ذلك وقناته وبيريه الا باذن له ولم سقي شجره ونزرعه  
 نزرعه في دياره حلالا له بغير اذنه او اذنه وقيل لا الا باذنه والمحرز  
 في كونه وشم لا ينتفع به الا باذن صاحبه ولو كانت البيرو والحوض  
 او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مرئيه الشقة من الدخول في ملكه اذا  
 كان يحسد ماء بقر به فان نويحيد يقال لصاحب الماء امان ان يخرج  
 الماء منه ويتركه لياخذ الماء بشرط ان لا يكسر ضفته لان له حيث  
 حق الشقة لحديث احمد المسلمون شوكاء في ثلاث الماء والكلاء والنار  
 وحكم الكلاء حكم الماء فيقال لا اله الا الله ان تقطع وتدفع اليه  
 والا تتركه لياخذ قد سعا يريد ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه وذاته  
 العطش كان له ان يقاتله بالسلاح وان كان محرز في الاواني قاتله  
 بغير السلاح كطعام عند المخصه اذا كان فضل عن حاجته وكري  
 نهر غير ملوك من بيت المال فان لم يكن ثم شي يجبر الناس على كريبه

في قوله  
 سقي ارضه  
 ونصب  
 النهر

ان امتنعوا عنه دفعوا للضرر وحكى النهر المملوك على اهله ويجبر من  
 ابله منهم على ذلك ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من اعلا  
 فان جاوز ارض رجل منهم برئ وقالوا عليهم كرى به من اوله الى  
 اخره بالحصى كما يستوتون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل  
 الشفعة وتصح دعوى الشرب بغير ارض واذا كان لرجل ارض والاخر  
 فيها غفر واراد برب الارض ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن له  
 ذلك ويترك على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جارا فيها فعليه  
 البيان بهذا النهر له وانه قد كان له جارا في هذا النهر تسقى ارضه  
 وعلى هذا المصعب في غفر ارضه على سطح او الميزاب او الممشى كل ذلك في  
 دار غيره لا فحكما الاختلاف فيه نظيره في الشرب بغير بين قوم اقتصروا  
 في الشرب فهو بينهم على قدر ارضهم بخلاف اختلافهم في  
 الطريق فانهم يستوتون في ملك رقبته بلا اعتبار سعة الدار وضيقها  
 وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه غفرا او ينصب عليه  
 رحي او دالية او جسر او يوسع فسر النهر او يقسم بالايام وقد كانت  
 المقسمة بالكوى او يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه شرب  
 بلا رضاهم ولهم نقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم  
 وليس للاسرة سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بنونه  
 رقلت هذا ليس يصحح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للزبير يا مسك الماء حتى يرجع  
 الى الجدر كطريق مشترك اي ارا واحد هو ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى

ساكنها غير ساكن هذا الدار التي مفتوحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا  
كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المار لا يتردد ويورث  
الشرب ويوصى بالانتفاع به ولا يباع الشرب ولا يوهب ولا يتصدق به  
ولا يصح بدل خلع وصلى عن دم عبد ومهر نكاح وان صحت هذه العقود  
لان الشرب لا يملك بسبب ما حق لومات وعليه دين له بيع الشرب  
بلا ارض فان لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في كل نوبة فيباع الماء  
الى ان ينقضي دينه وقيل ينظر الامام الى ارض لا شرب لها فيضمه  
اليها فيبيعها برضاء بها فينظر بقيمة الارض بلا شرب وبقيمتها معه  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت رقت عندنا اصحاب الحديث  
يصح بيع الشرب وهبته فلا يحتاج الى مثل هذا التطويلات التي  
ر بما لا تشيرون ولا يضمن من ملأ ارضه ماء فخربت ارض جارة  
او غرقت اذا سقاها سقيا معتادا والا فيضمن وكذلك اذا سقى في  
غير نوبته ويضمن من سقى ارضه من شرب غيره بغير اذن خلا قال الا حنا  
فان تكرس ارضه من غير بالضرر والجس ايضا

## كتاب الرهن

هو لغة الثبوت والادام وشرعا وثقة دين بعين يمكن اخذها او بعضه  
منها او من ثمنها ولا يصح بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما كالمعاطاة  
يصح بشرط خمسة الاول كونه منجزا والثاني كونه مع الحق او بعد

والثالث كونه من رهن من يصح بيعه والرابع كون الرهن ملكه او  
 ماذونه في رهنه والخامس كونه معنوا جنسه وقد مر لا وصفته  
 وما لا يصح بيعه به كالحجر دام الولد والمجهول والرهن والابن لا يصح رهنه  
 الا الثمرة قبل بدو صلاحها الزرع قبل اشتداد ارضه والقن  
 دون رحمه المحرم والراهن الرجوع في الرهن مالم يقبضه المرتهن  
 فان قبضه منعه من بيعه نص في مسنده ببيع ادهبه او رهن بلا  
 اذن المرتهن الا بالعق وعليه قيمته تكون رهنا مكانه وكسب الرهن  
 وغاؤه رهن كالاصل يباع معه في وفاء الدين وهو امانة بيد المرتهن  
 لا يضمنه الا بالتفريط ويقبل قوله يمينه في تلفه وان لم يعرض  
 وان تلف بعض الرهن فباقيه رهن بجميع الحق ولا ينفك منه شيء  
 حتى يقضى الدين كله واذا حل اجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن  
 انه ان لم يات به بحقه عند الحلول فالرهن له لم يصح الشرط بل  
 يلزمه الى الراهن الوفاء اذ ياذن للمرتهن في بيع الرهن اذ يبيع الراهن  
 بنفسه ليوفيه حقه فان لم يمسح وعذر فان احرا به الحاكم  
 قلت مفاد هذا انه لا يصح البيع بالوفاء وقد عرفت من قبل جوازها  
 في هذا الزمان **فصل** لا يعلق الرهن اى لا يستحقه المرتهن  
 اذ لم يفك الراهن في الوقت المشروط والمرتهن ركوب الرهن وله  
 حله واسترضاع امته بدل نفقته بلا اذن الراهن ولو كان حاضرا  
 وله الانتفاع به مجازا باذن الراهن لكن يصير مضروبا عليه بالانتفاع

وسئل هذا يجوز للمرتهن ان يسكن اذنا من المهر هو سنة باذن المراهن  
 وبلا اذنه ايضا بوض نفقته في سفارحه وتغييرها وترميمها وموتها <sup>هذه</sup>  
 واجرة مخزنته واجرة سدا من اباقة على مالكة وان انفق المتهن  
 على المراهن بلا اذن المراهن مع قدرته على استئثاره فتمتدح والا  
 فيرجع على المراهن كلفه لومات ومن قبض العين لحظ نفسه كمرتهن  
 واجير ومستاجر ومشترو بايع وغاصب وملقط ومقترض ومضارب  
 وادعي الرد للمالك فانكره لم يقبل قوله الا بينية وكذا مودع ادعي مرد الوعدة  
 او وكيل او وصي او دلال يجعل اذا ادعوا الرد وان كان الدلال بلا جعل  
 فيقبل قوله بيمينه قال شيخنا ابن القيم اسرتهن ينتفع به بهن  
 وينفق عليه وتقدير الانتفاع بتقدير النفقة حايث في تيسير الشارح  
 فشرع الشارع الحكم القيم بمصالح العباد ان يترتهن <sup>هذه</sup> ان يتيه بلبس الر  
 ويركب ظهرة وعليه نفقة وهذا محض القياس لولع تأثبه المستر  
 الصيغة فكيف اذا انت به السنة الصحيحة **فصل** لا يصح رهن المشاك  
 قل الاحناف الحيلة فيه ان يبيعه الله من بالخيار شعيرة هذا ضعف  
 ثم يفسخ البيع وفيه نظر كما في ليجز رة من امثلة فيف يرهن  
 نصفه ولعله مفرع على القول الضعيف في استيوار الحكماء ولا  
 يصح رهن الحر والمكاتب وام الولد ولذا قرب ان يرهن بدين عليه عبد المظفر  
 وصح رهن التقدين والمكيل والموزون ولو ذر المراهن ثم تهن في كل  
 اروايد فاكهها ولا تمهات عليه ولا يسقط شيء من ان يرهن

# كتاب الجنايات

جمع جنائية وهي التقدي على البدن بما يوجب قصاصا او مالا او القتل  
 ثلثة اقسام احدها العمد العمد وان يختص به القصاص او الدية  
 فلو رثته المقتول الاختيار بين القصاص او الدية او غفوا القصاص  
 بها نانا والعفو بها انا افضل فان اختار والدية ابتداء تعينت فلو  
 قتلوله بعد ذلك فتوا به وان عفووا مطلقا ولم يقيّدوا القصاص  
 ولا دية فلهما الدية والعمد ان يقصد الجاني من يعلمه اذ ميا معصوم  
 فيقتله بما يغلب على الظن موته به وله صور متعددة احدها  
 ان يجرحه بالجارحة او سلاح كسكين ومثوكة وعظم وسيف وجنبية  
 وخنجر وبندق من الرصاص وقوب وطنجبه وغوها ولو كان الجرح  
 صغيرا كشرط حجام او في غير مقتل الثانية ان يضربه بمشقل  
 كالعصا الكبير او بما يغلب على الظن موته به كالحجر الكبير وما يوزن به  
 من حديد مثل خمسة سيراو من او محراث او معول او صاقورا او تحت  
 او حراوة او قدوم من حديد ولو في غير مقتل الثالثة ان يلقيه  
 بنزيرة اسن او غرا او كلاب عاقرة الرابعة ان يرسل عليه الكلاب  
 الضارية المفترسة الخامسة ان يلقيه في بئر او ماء يغرقه او نار تحرقه  
 ولا يمكنه التخلص فيموت السادسة ان يلقيه من جبل او بناء عال  
 بحيث يغلب على الظن موت الساقط منها السابعة ان يخنقه بيد او

م  
 او ما يغلب على  
 الظن موته به  
 او ما يغلب على  
 الظن موته به  
 ١٤

جبل او يسد ثمة وانفذه ونحو ذلك الثامنة ان يجبسه ويمنع الطعام  
 والشراب فيموت جوعا او عطشا الز من يموت فيه الانسان غالبا  
 ولا يمكن الفرار والخروج التاسعة ان يسقيه او يوحله سهما او رواع  
 مهلكا وهو لا يعلم به العاشرة ان يقتله بسم يقتل منه غالبا  
 الحادية عشر ان يشهد رجلان على شخص بقتل عمد فهذا لا عليها  
 من صور قتل العمد وخالف فيه ابو حنيفة فجعل القتل بالثقل  
 والسهم والنار ونحوه شبه عمد ولم يوجب القصاص فيه وهذا قول  
 بجبر العقل السليم ويلفظه الطبع المستقيم والقانون العقلي يريد  
 ما ذهبنا اليه فلو قتل جماعة قتل واحد قتلا واحدا ان صلح قتل كل واحد  
 منهم للقتل فلا يجب على الجميع مع العفو عن القصاص اكثر من دية واحد  
 على الاصح وان جرح واحد منهم جرحا واحدا وجرحه اخر مائة فهما  
 سواء في القصاص واذا امسك رجل وقتل اخر قتل القاتل  
 وحبس المسك حتى يموت ومن قطع او بيط ليخرج ما فيها من القيح  
 من مكلف بلا اذنه فمات او قطع او بيط من غير مكلف بلا اذن وليه  
 فمات فعليه القود الثانية شبه العمد وهو ان يقصد لا بجناية لا تقتل  
 غالبا ولم يخرج بهما كن ضرب غيره بسوط او عصا او حجر صغير او لكر  
 او لكر او صفع في غير مقتل او القاء في ماء قليل او سحرة بما لا يقتل  
 غالبا فمات او صاح بها قتل في حال غفلته فمات او صاح بصغير ومعتو  
 على سطح فسقط فمات ففي ذلك كله الكفارة في مال جان ولديته

على عاقلة فان جرحه بها ونحو كان الجرح صغيرا قتل به الثالث الخطأ  
وهو ان يفعل ما يجوز له فعله من دق ادرى صيد فيصيد ادرى  
معصوما لم يقصد الا انقلاب وهو ناعوت على انسان فمات ويظنه  
صاح الدم مثلا ظنه كافر احرى يا فاذاه مسلم اذى اوصيل ثنتين  
ادى معصوما لمن اراد قطع لحم او غيره لا ياتى فعله فسقطت منه  
السليين على انسان فقتلته او قعد القتل صغيرا ومجنونا  
او كان يلعب بسيفه فاصاب انسانا فقتله او يلعب بسهمه فاصاب  
رجلا فقتله ففي ذلك كله الكفار على القاتل والدمية على  
عاقلة ومن قال لا انسان اقتلنى او اجر حتى فقتله او جرحه لم يلزمه  
شيء وقيل يعز ربما يراه الحاكم وهو المختار وكذا اودع لغير مكلف  
القتل ولم يار به بالقتل لا يلزمه شيء وقيل يعز اذا ظهر  
فساد نية وهو المختار **باب** شروط القصاص في النفس وهي  
اربعة احدىها تكليف القاتل فلا قصاص على صغير وكذا على مجنون ومعتوه  
بل الكفر لا يفسد ما له من ان يذ على عاقلة ثم التالى عصفير المقتول  
لو كان مستقدا مده بقتل غيره اقل فلا كفارة ولا دية على قاتل  
حرى او مرى او نرا ان محصن ولو اذنه مثله الثالث المكافاة بان  
لا يفضل القاتل المقتول حائى بجناية بالاسلام (مثلا مسلم قتل  
ذميا ولا قصاص عليه او بالحرية او بالملك فلا يقتل المسلم ولو كان  
عبدا بالكافر ولو حر القوله لا يقتل مسلم بكافر وخالف في ذلك ابو حنيفة

فقال يقتل المسلم بالكافر الذي ولا يقتل الحر ولو ذميا بالعبد ولو  
 ذميا بالعبد ولا يقتل المكاتب بعبد ولا ولو كان ذار حرم  
 محرم له ويقتل الحر المسلم ولو ذكر بالحر المسلم ولو أنثى والرقيق كذا  
 يعني يقتل الرقيق المسلم ولو ذكر بالرقيق المسلم ولو أنثى ويقتل الأنثى  
 بقتل من هو على منه فيقتل الكافر الحر بالمسلم الحر والذي كذا  
 فيقتل الذي الرقيق بالذي الحر الرابع من شروط القصاص ان لا  
 يكون المقتول ولدا انما قاتل وان سفل ولا يولد بنت وان سفلت فلا يقتل  
 الاب وان علا بالولد ولا ولد الولد ولا تقتل الام وان علت بالولد ولا  
 يولد الولد وان سفل ويورث القصاص على قدر الميراث فمضى ورث  
 القاتل شيئا من القصاص او ورث ولد شيئا منه وان قل فلا قضا  
 وان كان ورثة المقتول بعضهم صغارا وبعضهم كبارا فينتظر  
 بلوغ الصغار لاستيفاء القصاص وقيل يجوز للكبار استيفاءه ويهدر  
 ما سببه من المحنى عليه ومن قتل انسانا لا يعرف باسلام ولا حرية  
 وادعى كفره او قتل شخص في داره وادعى انه دخل داره لقتله  
 او اخذ ماله فقتله دفعا عن نفسه وانكره الى المقتول ذلك فالقول  
 قول الولي يمينه ووجب القصاص ما لحرية بيينة تشهد بل هو الا  
 وان رأى رجلا يزعم انه قتل نفسه وهو في ذلك الحال فلا قصاص  
 عليه وان قتله بعد ان فرغ او قتله قبل ان يدخل بها فعليه القصاص  
**باب** شروط استيفاء القصاص وهي ثلاثة احدها تكليف المستحق

فان كان صغيرا او مجنونا حبس الجاني اسل تكليفه فان احتاج لنفقة  
 فلولي المجنون العفو الى الدية كلولي الصغير اذ الم يخرج المجنون لنفقة  
 لم يكن لوليه العفو على مال فان قتل الصبي والمجنون قاتل مورثهما  
 او قطع اقطعهما من غير اذن من الجالس سقط حقهما آلتا  
 اتفاق المستحقين على استيفائه فلا ينفر دبه بعضهم دون بعض  
 وينتظر قدوم الغائب وتكليف غير المكلف ومن مات من المستحقين  
 ثوابه كمن مات من مفا بعضه ولو كان من وجا او من وجبة او اقر  
 بعفو شريكه سقط القصاص الثالث ان يامن في استيفاء لا يقدر به  
 اسل الغير فلولزم القصاص حاملا لم يقتل حتى تضع حملها ثم  
 ان وجد من يرصده قتلت والا لا حتى ترصده حولين ويحرم استيفاء  
 القصاص بلا حضرة السلطان او نائبه ويجوز للامام تعزير من اقتص  
 بغير حضوره او حضور نائبه ولا قودا بالسيف وقيل يجوز بما  
 قتل القاتل ويحرم قطع طرفه بغير السكين ومن قطع طرف شخص ثم  
 قتله قبل براءة دخل قود طرفه في قتل نفسه وكفى القتل على الاصح  
 وقيل يجوز لو ارتكبت القتل ان يفعل به كما هو بالمقتول وان بطش  
 ولي المقتول بالجلد يظن انه قتله فلو كان قتله واداه اهل بيته  
 برئ فان شاء الولي دفع اليه دية فعله الذي فعله به وقتله والا تركه  
 يعني لا يتعرض له **باب** شروط القصاص فيما دون النفس من اخذ  
 بخير في النفس اخذ به فيما دون وفاء من لا فلا وشروطه اربعة

أحد هـ العمد العمد وان فلاقصاص في غير الآتية في إمكان الاستيفاء  
 بلا حيف وذلك بان يكون القطع من مفصل او ينتهي الى حد كما ان <sup>نفس</sup> <sup>الأنف</sup>  
 وهو ما لان منه فلاقصاص في جائفة ولا في قطع القصبة ولا في  
 كسر عظم غير سن وخرس او قطع بعض ساعد او قطع بعض عصب  
 او ساق او بعض وريث فان خالف فاقص بقدر حقه ولا يعسر  
 وقع الموقع ولو يلزمه شيء الثالث المساواة في الاسم كالعين بالعين  
 والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن فلا تقطع اليد بالرجل  
 وعكسه والمساواة في الموضع فلا تقطع العين بالشمال، وبما سائر  
 مراعاة الصحة والكمال فلا تخذل أصابع او كاملة الاظفار  
 بناقة تنها رضى الجاني او له يرض ولا تؤخذ عين حيوة بعين قائمة  
 (لا يصر بها) ولا لسان ناطق بلسان اخرس ولا عصب صحيح بعضو مثل  
 من يذو رجل واصبع ولا ذكر فحل بذكر خصى او عنين ويؤخذ ما رن  
 صحيح بما رن اشل ويشترط بلوا من القصاص في الجروح انتهاءها الى عظم  
 كالوضحة والهاشمة والمقلنة والما موصدة وسراية القصاص <sup>هـ</sup> <sup>حدر</sup>  
 وسراية الجنابية مضمونة ما العيقص ر بها قبل برعة والافيد رايضا  
 ومن كانت يدا اليمنى مقطوعة فقطع يدا اخرى اليمنى لا يقتص منه  
 بل تجب الدية **باب الدية** هي على العاقلة  
 وهو العصبية دية <sup>ت</sup> <sup>ت</sup> حدر اسلم مائة من الابل او مائتا بقرة او الفاشا  
 او الف دينار او <sup>ت</sup> <sup>ت</sup> عشر الف حدر هو او مائتة وتغليظ دية العمد

وشبهه بان يكون الماشة من الابل في بطون اربعين منها اولادها ودية  
 المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذا في الزنا ثلث على الثلث  
 وفي الثلث وما دونه مثل دية الرجل وسأل رجل سعيد بن المسيب  
 كره في اصبع المرأة قال عشر من الابل قال فكم في اصبعين قال عشرون  
 قال فكم في ثلاث اصابع قال ثلاثون قال فكم في اربع قال عشرون  
 من الابل وتجب الدية كاملة في العينين والشفنتين واليدين  
 والرجلين والبيضتين وفي الواحدة منها نصفها وكذا في ثقب كاملة  
 في الانف واللسان والذكر والصلب وارش الماموسة والجائفة  
 ثلث دية المجنى عليه وفي المنقطة عشر الدية ونصف عشرها  
 وفي الهاتمة عشرها وفي كل من نصف عشرها وكذا في الموضحة  
 وفي كل اصبع عشر من الابل وما عدا هذه المسماة فيكون ارش  
 بمقدار نسبتها الى احدها تقريبا وفي الجنين اذا خرج ميتا غرة عبد  
 او امه اما اذا خرج حيا ثم فقيده الدية كاملة او القود وفي العبد  
 قيمته وارشه بحسبها **باب القسام** صورته ان يوحى  
 قتل وادعى عليه رجل او على جماعة وعليهم لو كانت ظاهرة والثلاث  
 ما يغلب على القلب صدق المدعى بان وجد فيما بين قوم اعداء ولا  
 بخالطهم غيرهم كقتيل خبير وجد بينهم وادعى بين الانصار وبين  
 اهل خبير كانت ظاهرة او اجتمع جماعة في بيت او حراء وقصر قوا  
 عن قتل او وجد في ناحية قتل وشور رجل مختضب بدية

او يشهد عدل واحد على ان فلا تفتله او قاله جماعة من العبيد و  
 النسوان جاؤا متفرقين بحيث يوم من قواطهم ونحو ذلك فيبذل أيمان  
 المدعي فيحلف خمسين يمينا ويستخرج دعواه فان نكل المدعي عن ايمانه  
 ردت الى المدعي عليه فيحلف خمسين يمينا على نفى القتل ويجب بهما  
 الدية المغلظة فان لم يكن هناك لوث فالقول قول المدعي عليه  
 بجميعه كما سائر الدعاوى ثم يحلف يمينا واحد او خمسين يمينا ولا ي  
 اصحهما الا اول فان كان المدعون جماعة فترفع الايمان عنهما  
 على قدر مواريثهم على اصح القولين ويحبر الكسر والقول الثاني يحلف  
 نحو واحد منهم خمسين يمينا وان كان مدعي عليهم جماعة فترفع على عدد رؤسهم  
 على اصح القولين ان كان الدعوى في الاطراف سواء كان اللوث او لم يكن  
 فالقول قول المدعي عليه بجميعه هذا كله مذهب السافعي واهل <sup>ذهب</sup> احمد و  
 ابو حنيفة الى انه لا يبدأ يمين المدعي بل يحلف المدعي عليه وقال اذا وجب قتيل في  
 محلة يختار الامام خمسين رجلا من صلحاء اهلها يحلفهم على انهم ما قتلوا ولا عرفوا قاتله ثم باخذانه  
 من ارباب الخطة فان لم يعرفوا فمن سكانها اذن اذكر السيد في المروضة  
 وقال الشوكاني اذا كان القاتل من جماعة محصورين ثبتت دعوى خمسين  
 يمينا يختارهم من القتل والدية ان نكلوا عليهم وان حلفوا  
 سقطت وان التمس الامر بالدية تؤد من بيت المال **فصل**  
 في الكفارة لا كفارة في الدماء المحض ويجب نكاحها ونه في مال ارقان  
 النفس محرمة ولو جفينا وبكفر الوثن بالصوم فقط وبكفر الكافر بالعق

ويكفر غيرهما بعقوبة مومنة فان لم يجد يلزمه صيام شهرين  
متتابعين ولا اطعام ههنا وتعدد الكفارة لا بتعدد المقتول ولا كفاة  
على من قتل من يباح قتله كزنا محصن ومرشد وكافر حر بي  
وباغ وقصاص ودفع عن نفسه او ماله او عرضه

## كتاب الوصايا

نصح الوصية من كل انسان عاقل لم يباين الموت ولو كان صبيا  
مميزا او سفيرا فتس بخمس مال من ترك خيرا وهو المال الكافي عما  
وتكوى لفقيره ورثة وتباح له ان كانوا اغنياء وتجب عليه من عليه  
حق بلائينة وتحرر من له وارث بنات ثلثه على الثلث وتحرم الوارث<sup>ة</sup>  
بشيء مطلقا فلو اوصى نوارث صحت ووقفت على اجازة الورثة  
والاعتبار يكون من وصى او وصيا له وارثا او لا عند الموت وبالا حادثة  
او الرد بعد فان امتنع الموصى له بعد موت الموصى من القبول  
ومن الرد حكم عليه بالرد وسقطت حقه وان قبل ثم رد لم تمت  
ولو يصح الرد وتدخل في ملكه من حين قبوله فاحدث من بناء منفصل  
قبل ذلك فهو للورثة وتبطل الوصية بخمسة اشياء برجوع الموصى بقول  
او عمل يبدل عليه وموت الموصى له قبل ميراث الموصى وبقتله للموصى  
وبرودة الوصية وتبطل العين للمعينة الموصى بها **باب** حكم الموصى له  
نصح الوصية بكل من يصح تملكه لو مرت له اذ حرييا او لا يملك كل بهيمة

على كل من يترك  
اي رجل يترك  
الوصية

ويصرف في علفها وتصح للمساجد والقناطر ونحوها والله ولي سوله  
 صلى الله عليه واله وسلم وتصرف هذه الوصية في النصارى العامة  
 وان اوصى باحراق ثلث ماله صح وصرف في تجيير الكعبة وتنوير المساجد  
 وبغيرها وان اوصى بدفنه في التراب صح وفي تكفين الموتي  
 وان اوصى برميده في الماء صح وفي عمل سفن الجهاد والمراكب  
 الحربية البحرية ولا تصح الوصية للكنيسة او بيت ناس او كتب التوراة ولا  
 الانجيل او ملك او ميت او جني ولا ليهود كاحد هذين فلو وصى بثلث  
 ماله لمن تصح الوصية ولمن لا تصح كان الكل لمن تصح له لكن لو وصى  
 لمي وميت كان للمي النصف فقط **فصل** واذا اوصى لاهل بيته  
 فلا اهل نزقة حال الوصية وان اوصى لجيرانه تناول اربعين  
 دارا من كل جانب والصبي والصغير والفلانم واليا فاع واليتيم  
 من لم يبلغ والمميز من بلغ سبعة واطفال من دون سبع والمراهق  
 من غالب البلوغ والشاب والفق من البلوغ الى ثلاثين سنة  
 والكهل من الثلاثين الى الخمسين والشيخ من الخمسين الى السبعين  
 ثم بعد ذلك هرم والاشعر والغرب من لا تزوج له من رجل او امرأة  
 والسكران لم يشرع وزوج رجل ثيب وامرأة ثيبة اذا كانا قد  
 تزوجا والثوبية نساء البكارية بالوطي ولو من غير زوج ولا اهل  
 النساء الا في فارقهن انما واجهن بموت او طلاق والرهط عا دون  
 العشرة من الرجال خاصة **باب** احكام الموصى به تصح الوصية

حتى يلا يصح بيعه كالأبق والشارد والطير بالهواء والحمل بالسطن اللبن  
بالضرع وبالعدوم كما تحل أمته أبدا أو مدة معلومة أو بما  
تحل شجر أمته أبدا أو مدة معلومة فإن حصل شيء فهو للموكل  
الأجل الأمة فتكون قيمته يعطيهما مالك الأمة للموكل اليوم وضعه ونفعه بغير  
مال ككلب مباح النفع وهو كلب صيد أو ماشية أو زرع وجرادة غير الأسود  
البهيمة وكوت متجنس لغزو مسجد وتصح بالنفقة المفردة كخذمة عبد واجرة دار ومظنها  
وتصح بالمبهم كثوب ويعطى ما يقع عليه الاسم فإن اختلف الأسماء بالعرف والحقيقة  
غلبت الحقيقة فعلى هذا الشاة والبعير والثور اسم للذكر والأنثى  
من صغير وكبير ويتناول لفظ الشاة الضان والحسان والنجل والحمار  
والبغل والعبد اسم للذكر خاصة والحجر والاثان والمناقرة  
والبقرة اسم للأنثى والفرس والرقيق اسم لهما والنخبة اسم للأنثى  
من الضان والكبش اسم للذكر الكبير منه والتيس اسم للذكر الكبير  
من المعز والدابة عرفا اسم للذكر والأنثى من الخيل والبغال والحمير  
**باب المصحة إليه تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف**  
راشيد عدل ولو ظاهرا أو باعيا أو أمرا أو إماما ولذا وعدد الطفل  
المصح عليه ولو عاجزا أو يضم إليه قوسه أمين معاون لا تزال يده لا  
عن المال ولا نظر لا عنه وهكذا إن كان قويا لم يحدث به ضعف  
ورافقا أو مضافا لكن لا يقبل إلا باذن سيده وقص من كافر إلى كافر  
عندنا في دينه ويعتبر بوجوه هذه الصفات عند الوصية

والموت وللوصي اليد ان يقبل وان يغزل نفسه متى شاء وقص  
 الوصية معلقة كما اذا بلغ او حضرا او شدا او تاب من فسقه  
 او ان مات زيدا فمرو مكانه وقص موقته كزيد وصي سنة  
 شعور وليس للوصي ان يوصي الا ان جعل له ذلك ولا نظر للمعاكم  
 مع الوصي الخاص ان كان كفرا **فصل** ولا تصح الوصية الا للتصديق  
 في شئ معلوم يملك الموصي فعله كقضاء الدين وتفريق الوصية  
 ورد الحقوق الى اهلها والنظر في امر غير مكلف وتزويج موليائه  
 ويقدم الوصي فيه مقامه في الاجبار ولا تصح باستيفاء الدين مع  
 رشد وامر منه ومن وصي في شئ لم يصور وصيا في غيره وان صر  
 اجنبي الموصي بدين لمعين في جهة الوصية وظاهر لا لو مع غيبة  
 او رتبة ونقل ابن هاشم <sup>في</sup> بدين دفع مهرانا ان له لم ينفذ فعه  
 مع غيبة الوصية واذا قال له ضع تلك مالي حيث شئت او اعطه  
 او تصدق به على من شئت لم يجز له ان ينفذ ولا يجوز له ان يصن  
 دفعه الى اقامه بدين الوارثين ولا ان ينفذ الوصية ومن هاتين سبيل  
 ونحوها ولا حاكم ولا وجه فكل مسلم اخذ تركته وبيع ما به بغير  
 بيع اليه الفساد وتجهيزها منها ان كانت بالاجهزة ماضية من  
 عنده وله الرجوع بها عزمه على تركته حيث كانت فان لم تكن  
 فعلى من تلزمه نفقته ان لو يترك شيئا ان يوصي الرجوع او كان  
 الميت ببطل ولم يوجد معه ما يعجز به واستاذن انسان حاكم

في تهميزه فان له الرجوع على تركته حيث كانت او على من تلزمه  
 نفقته قال الشوكاني لا تصح الوصية في معصية وهي في  
 القرب من الثلث ويجب تقديم قضاء الديون ومن لم يترك  
 ما يقضه دينه قضاء السلطان من بيت المال انتقم واذا اجتمعت  
 الوصايا تقدم الفرض وان اخرا الوصية وان تساوت قوة قدم  
 ما قدم اذا ضاق الثلث عنها وصهر كل ذي رحم محرم من عرسه  
 وختمته زوج كل ذي رحم محرم منه واهله زوجته ومن في  
 عياله غير ماليك والاهل بيته وقبيلته التي ينسب اليها  
 وسيدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الا اقرب  
 والا بعد وان اوصى لا قارب به او ذي قرابة اولاد ذي ارحامه  
 اولاد ذي انساب ففي الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم  
 ولا يدخل الوالدان فيه والولد والوارث ويكون الاثنان فصلا  
 ولو اوصى لولد فلان ففي المذكور الاشياء سواء ولو رثه فلان فلان  
 مثل حظ الاثنيين ولو اوصى بان يضرب على قبره لا قبلة فالوصية  
 باطلة وليس للوصي له بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد والدار  
 ويجوز للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة

## كتاب النكاح

هو ذو فرج وذكر او من عرى عن الاثنيين فان بال من الذكر فسلام

وان بال من الفرج فانتفى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا  
فشكل هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصل اليه  
امرأة او احتلم كما تحتلم الرجل فرجل وان ظهر له شدة او ابلن  
او حاض او حبل او امكن وطيه فهو امرأة وان لم تظهر له علامة  
اصلا او تعارضت العلامات فشكل فيؤخذ في امره بما هو  
الاخوط فيقف بين صف الرجال والنساء ويتبع لرامته تختنه من  
ماله ويكره ان يختنه رجل او امرأة وان لم يكن له مال  
فمن بيت المال ويكره له لبس الحرير والحلوى ولا يغلوجه غير محرم  
ولا يسافر بغير محرم وان قال انا رجل او امرأة لا عبرة به وقيل  
يعتبر ولومات قبل ظهور حاله يتمم ولو يغسل ولا يجوز حال  
حونه مراهما غسل ميت ذكر او انثى وندب شجيرة قبره  
ويوضع الرجل لقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليها  
ولست في الميراث اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوره او انثى  
فان مات قبل ظهوره او بلغ بلا امرأة واختلف امره اخذ نصف  
ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وقال الاصناف يعطى المراقدين  
النصيبين يعني اسوء الحالين وقالوا نصف النصيبين فلومات ابوة  
وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللختى سهم ولومات عن عمه  
وولد اخيه خنتى قدر انثى وكان المال كله للعم **مسائل**  
**شقي** عرق مد من الخمر طهر والجدي اذا غذى بلبن الخنزير

فهو في حكم الجلالة ولو وجد خرف فارتة خلال خبز يحيل احله  
 ويخرج من الصلوة بجر والتلفظ بالسلام ولو لم يقل عليكم ولو نشر  
 الثوب المبلول على جل نجس يابس او غسله برجله ومشى على ارض  
 نجسة او نام على فراش نجس فغرق ولم يظم اثره الا يشمس ولو نسي  
 الزكوة الا انه سحاه قرضا جاز ومن له حظ في بيت المال كالعلماء  
 اذا وجد خرفا عليه فلما اخذ لا ديانة وان كانت عند ودعية  
 ومات المودع بالكسر وليس له وارث فيصرفه في الصدقة ان  
 كان غنيا وان كان معسرا فعلى نفسه ولا يدخل في خزينة<sup>السلطان</sup>  
 لان مصاريفها في زماننا ليست على وجه شرعي ولو تلطح راس شاة  
 بالدم فاحرق الراس ونال عنه الدم فالتخذ منه مرقاة جاز والحرق  
 كالغسل ومن ههنا يعرف ان الخبر الذي في مخطوط في عجينة الخمر  
 اذا طنج واحترق الخمر حل ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض  
 جاز وان جعل له العشرة ولو عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض  
 واداء الخراج دفع الامام الاراضى الى غيرهم ليعطوا الخراج فان  
 لم يجد من يتاجرها باعها للقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن  
 ورد الفضل لاربابها ولو اختلطت الغنم المذبوحة بالميتة فان  
 كانت المذبوحة اكثر تحريمها واكل والا لا وايماء الاخرى وكتابته  
 كالبيان بخلاف معتقل اللسان ولو ابتلع الصائغ بصاق محبوبه  
 يقضى ولا يكفر وكذا في غير محبوبه خلا فالاحناف ومنع الامر<sup>الرو</sup>

من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها نشوز حكمها ولو كان المنع  
 لينقلها إلى منزله فليست بناشزة ولو قالت لا أسكن مع امتك  
 فليس لها ذلك والعقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذي اليد  
 ما لم يبرهن المدعي وإذا ارتاب القاضي في حكم القاض الأول له  
 طلب شهود الأصل ولو هبت مهرها الزوجان وتطالب ورثتها  
 بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال الزوج بل في الصحة  
 فالقول قول الورثة بيمينهم ولو وكلها بطلانها لا يملك عز لها  
 ولو قال هذا لا مريضعتي شرعت بالخطأ وصدقتة فله أن  
 يبتز وجهها ولو عض يد انسان فترج يد لا وقلعت سن العاض فلا شيء  
 على المتنازع كما ورد في الحديث ولا شيء يحكم به من أعضاء الشاة  
 وعكرهت الا حناف سبعة الفرج والحضية والعذة والمثانة  
 والمرارة والذكر والدم المسفوح وادخال الدم المسفوح فيها سهو  
 لانه حرام بنص الآية وليس من الاعضاء ولو كانت الحشفة ظاهرة  
 بحيث لو راها انسان ظنه مخونا فلا حاجة الى الختان ان لم تقطع جلدة  
 ذكره الا بالتشديد والالود لو ختن ولم تقطع الحبل المدة كلها  
 ينظر فان قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف فادون  
 لا يعتد به والختان سنة وهو من شعائر الاسلام وخصائمه  
 ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين وقيل عشر وقيل اقصاها  
 اثنا عشر سنة وقيل العبرة بطاقتة قتال ابو حنيفة لا علم في

بوقتة ولو يرد عنهما شيء ويجوز نفض البهاشع وكيها وكل علاج  
 فيه منفعة لهما وجاز قتل ما يضر كالكلب العقور والهر الضارة  
 في ذئبها ولا يضر بها ولا يحرقها ويستحب الترضي للصحابة وكذا  
 من اختلف في نبوته كذس القرنين ولقمان والترحم للتابعين  
 ومن تبعهم من الائمة الدين والسلف الصالحين ويجوز عكسه  
 والاعطاء باسم النذير والمهر جاز لا يجوز وان قصد تعظيم يكفر  
 ولا باس بلبس القلائش غير حرير وسدب لبس السواد وارسال  
 ذنب البعوضة بين كتفيه الى وسط ظهره وقيل الى شبر ويستحب  
 التجميل واياح الله الزينة والستاب العالم ان يتقدم على الشيخ  
 الجاهل ولا تختضب لاجل التزين للنساء والجوارى جاز وبكر لان  
 ياكل متكئا وفي كتب الاحناف انه يجوز ولو اخذته الزلزلة  
 في بيته ففر الى القضاء لا ميكرة بل يستحب واذا خرج من بلدة بها  
 طاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا باس بان  
 يخرج ويدخل وان كان عند الامنه لو خرج بخا ولو دخل بتلبي  
 كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج كذا في كتب الاحناف قلت  
 هذا غير صحيح والفرار من الطاعون منهي عنه في الحديث وكذلك  
 الدخول في بلد الطاعون ولو كان في البلد فقيه واحد و اراد  
 الخروج للغزو فليس له ذلك الا اذا هجم الكفار على بلدة الاسلام  
 فالجهاد يكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة حتى العبيد والاماء

فيخرجون بغير اذن مولا هو ولو قضى المديون الدين الوكيل قبل  
الحلول او مات فحل بموته فاحذ من تركته لا ياخذ من المراجعة  
التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام رقلت هذا ليس بقدر  
وللداثن ان ياخذ بكل الثمن نعم ان اسقط شيئاً منه فهو احسن والله اعلم بالصواب

## كتاب الفرائض

هي مفصلة في الكتاب العزيز وهي ستة النصف والرابع والثلثان  
والثلث والسادس فالنصف فرض خمسة فرض الزوج حيث لا فرع  
وارث للزوجة وفرض البنت وحدها وفرض بنت الابن مع عدم  
اولاد الصلب وفرض الاخت الشقيقة مع عدم الفرع الوارث  
وفرض الاخت للاب مع عدم الاشقاء والرابع فرض اثنين فرض  
الزوج مع الفرع الوارث وفرض الزوجة فالكثر مع عدم الفرع والثلثان  
فرض الزوجة فالكثر مع الفرع الوارث والثلثان فرض اربعة البنات  
فالكثر وبنت الابن فالكثر والاختين الشقيقتين فالكثر والاختين للاب  
فالكثر والثلث فرض اثنين فرض ولدي الام فالكثر يتوى عيه ذكرهم  
وانثاهم وفرض الام ايضاً حيث لا فرع وارث للميت ولا جمع من  
الاخوة والاهوات لكن لو كان هناك اب وام وزوج او زوجة  
كان للام ثلث الباقي فالمسئلة مع الزوجة من اربعة ومع الزوج  
من ستة وللأم في الصورة الاولى ثلث الباقي بعد فرض الزوجة وهو احد

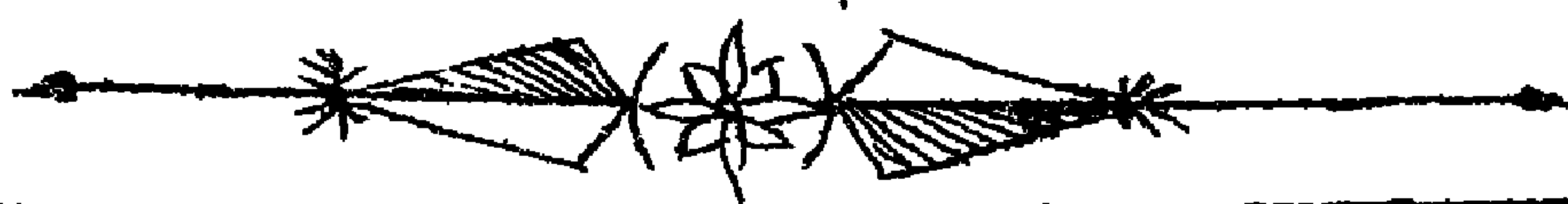
وفي الثانية ثلث الباقي أي سبوس الكل بعد فرض الزوج أي ثلاثة  
والسدس فرض سبعة فرض الأم مع الفرع الوارث أو مع جميع  
من الأخوة والأخوات وفرض الجدة فالكثير إلى ثلاث فقط إن شادون  
مع عدم الأم وفرض ولد الأم الواحد وفرض بنت الأم فالكثير مع  
بنت الصلب وفرض الأخت للاب مع الأخت الشقيقة وفرض  
الاب مع الفرع الوارث وفرض الجد كذلك إذا لم يكن للميت اب  
**فصل** يبدأ من تركه الميت تجهيزه على وفق السنة

من غير تقتير ولا تبذير ثم يقدم ديون منته التي لها مطالبة  
من جهة العباد ثم تقدم وصيته من ثلث ما بقي بعد تجهيزه وديونه  
ثم يقسم الباقي بين ورثته ويجب الابتداء بذي الفروض المقدرة  
كما ذكرنا وما بقي فالعصبة والأخوات مع البنات عصبة ولبنت الابن  
مع البنت السدس تكملة للثلثين وكذلك الأخت لاب مع الأخت  
لاوين وللجد أو الجدات السدس مع عدم الأم وهو للجد مع من  
لا يسقطه ولا ميراث للأخوة والأخوات مطلقا مع الأم أو ابن الابن  
أو الابن وفي ميراثهم مع الجد خلاف ذهب بعضهم إلى أنه يسقط  
الأخوة وذهب بعض إلى أن الجد يقاسم الأخوة وترث الأخوة مع البنات  
الأخوة للأم ويسقط الأخ لاب مع الأخ لاوين وإذا لوا الأم حام يتوارثون  
وهو أقدم من بيت المال فإن تزاوجت المفرايض فالعول ولا يرث  
ولد الملاحنة والمنانية إلا من أمه وقرابته والعكس ولا يرث المولود

الا اذا استهل وميراث العتيق لمعتق ويسقط بالحصبات وله الباقي  
 بعد ذوى السهام ويحرم بيع الولاء وهبته ولا توارث بين اهل ملتين  
 شتى ولا يرث القاتل من المقتول **فصل** في العصابات آل رجال  
 كلهم عصابات كالابن والاب والمجد والاخت وابنة العم وابن  
 العم غير الزوج وولد الام وذر والرحم ما ليس بذى فرض ولا عصبة  
 كما ولا البنات واولاد بنات الابن واولاد الاخوات وبنات الاخوات وبنات  
 الاعمام وولد الام والعم والعمات والافخال والخالات وحيث  
 ادلت باب بين امين كلام اب الام ومن ادنى بصف من هؤلاء كلمة  
 العمة وخالة الخالة من العم والعم والعم والعم والعم والعم  
 وعمه وخاله ونحو ذلك ويرثون بتنزيلهم منزلة من اولوا به وان  
 اولى جماعة منهم ووارث واستوت منزلتهم منه فنصيبه  
 لهم بالسوية الذكر كالانثى ومن لا وارث له فماله لبيت المال  
 هذا والمستول من الله سبحانه حسن الحال في الحال وفي المال  
 تمت الكتاب بعون الملك الوهاب بيد المؤلف عفا الله عنه  
 والمأمول من الناظرين العفو والمساهمة  
 ومن ذا الذى ترضى سجايا كلهما  
 كفى المرء نبلا ان تعد معاشه  
 وذلك سنة ثمان وعشرين والالف وثلاث مائة رابع شهر شعبان المعظم  
 يوم الاحد بعاء وقت العصر المصطفى جعله مقبولا اسلم يوم القيامة

# خاتمة الطبع

حمد لك اللهم يا من انزلت كتابك الفرقان به فاعجز عن معارضة  
 بلغاء الزمان به وارسلت به صاحب الرسالة العظمى سيدنا محمد عليه الصلوة  
 والتسليم الى اكسود والاحمر من ابن وجان به وعلى الله واصحابه الذين  
 هم ردة باستحسان البيان والتبيين به لان الله تعالى رزقهم التفقه والحديث  
 والقران ما يعد فله الحمد على ما استتب بفضله وعونه  
 طبع هذا السفر المؤيد بالدلائل والبرهان بما اثنى به الجليل عز وجل  
 من نزل الامام من فقه النبي المختار صلى الله عليه واله وآله  
 شمس العلماء الاعلام مولانا وحيد الزمان المطيب بن بابويه  
 فوانجك مع الله بوجوده العالي جميع الانسان به ودوام سعيه محمدا  
 الدهور والازمان به تحت ادارة العبد الراعي راجية ربه والغفران به  
 محمد ابي القاسم محمد يرمطبع سعيد المطابع الواقع في  
 بلدة بنارس حفظها الله تعالى بحزيل فضله والامتنان به في شهر  
 محرم الحرام سنة الف وثلاثة اشعة وتسع وعشرين من الهجرة على صاحبها  
 الصلوة والسلام الامتان اكملان به ما استدار الزمان به برتقا  
 الملوان به حبنا الله وعليه التكلان به نعم المولى ونعم المستعان به



**1**

١٣٣٠	كتاب الاوصاف	١١٢٢	كتاب الهندسي	١٢١٠	١٠٧٥	كتاب الدماء
------	--------------	------	--------------	------	------	-------------

## صحت نامه جلد ثالث نزل الابرار

صحت	غلط	سفر	صحت	صحت	غلط	سفر	صحت
المعتبر	المعتبر	١	٢٤	المعتبر	المعتبر	١	٢٤
السفيرة	السفيرة	٤	٢٥	السفيرة	السفيرة	٤	٢٥
وما فيه	وما فيه	١	٢٦	وما فيه	وما فيه	١	٢٦
مقدرا	مقدرا	١٢	٢٧	مقدرا	مقدرا	١٢	٢٧
نحو	نحو	٤	٢٨	نحو	نحو	٤	٢٨
قبل	قبل	١٢	٢٩	قبل	قبل	١٢	٢٩
تسعة	تسعة	١٩	٣٠	تسعة	تسعة	١٩	٣٠
كان ندا	كان ندا	٢	٣١	كان ندا	كان ندا	٢	٣١
صعقة	صعقة	١٢	٣٢	صعقة	صعقة	١٢	٣٢
الفرع	الفرع	١٢	٣٣	الفرع	الفرع	١٢	٣٣
معنى	معنى	٤	٣٤	معنى	معنى	٤	٣٤
البائع	البائع	٢	٣٥	البائع	البائع	٢	٣٥
ردة	ردة	٢	٣٦	ردة	ردة	٢	٣٦
اولم	اولم	٢	٣٧	اولم	اولم	٢	٣٧
هكذا هو	هكذا هو	٥	٣٨	هكذا هو	هكذا هو	٥	٣٨
عنه عمر	عنه عمر	١٢	٣٩	عنه عمر	عنه عمر	١٢	٣٩
الغدير	الغدير	١٢	٤٠	الغدير	الغدير	١٢	٤٠
ولذا	ولذا	٢	٤١	ولذا	ولذا	٢	٤١
ان الفضل	ان الفضل	٣	٤٢	ان الفضل	ان الفضل	٣	٤٢
جهته	جهته	٤	٤٣	جهته	جهته	٤	٤٣
اعطا نهم	اعطا نهم	١٢	٤٤	اعطا نهم	اعطا نهم	١٢	٤٤
اليسر	اليسر	١	٤٥	اليسر	اليسر	١	٤٥
اليسر	اليسر	١	٤٦	اليسر	اليسر	١	٤٦
بضيفة	بضيفة	١	٤٧	بضيفة	بضيفة	١	٤٧
ضيع	ضيع	١	٤٨	ضيع	ضيع	١	٤٨
استراط	استراط	١	٤٩	استراط	استراط	١	٤٩
مقبوت	مقبوت	٢	٥٠	مقبوت	مقبوت	٢	٥٠
مخالف	مخالف	٩	٥١	مخالف	مخالف	٩	٥١
الاخرى	الاخرى	١	٥٢	الاخرى	الاخرى	١	٥٢
اشيان	اشيان	٢	٥٣	اشيان	اشيان	٢	٥٣
رداها	رداها	١	٥٤	رداها	رداها	١	٥٤
لا تقبل	لا تقبل	١٢	٥٥	لا تقبل	لا تقبل	١٢	٥٥
مح	مح	١	٥٦	مح	مح	١	٥٦
داسا هو	داسا هو	٥	٥٧	داسا هو	داسا هو	٥	٥٧
شهادة	شهادة	١٢	٥٨	شهادة	شهادة	١٢	٥٨
تجبر	تجبر	١٥	٥٩	تجبر	تجبر	١٥	٥٩
شهادة	شهادة	٢	٦٠	شهادة	شهادة	٢	٦٠
شهود دين	شهود دين	٤	٦١	شهود دين	شهود دين	٤	٦١
اسكفة	اسكفة	١٢	٦٢	اسكفة	اسكفة	١٢	٦٢
اشهدني	اشهدني	١٤	٦٣	اشهدني	اشهدني	١٤	٦٣
بلومة	بلومة	٤	٦٤	بلومة	بلومة	٤	٦٤
دكانه	دكانه	١	٦٥	دكانه	دكانه	١	٦٥
سائقه	سابقه	١٤	٦٦	سائقه	سابقه	١٤	٦٦
دكانهما	دكانهما	١٢	٦٧	دكانهما	دكانهما	١٢	٦٧
قالة	قالة	١٩	٦٨	قالة	قالة	١٩	٦٨
بينته	بينته	٢	٦٩	بينته	بينته	٢	٦٩
لحال	لحال	٢	٧٠	لحال	لحال	٢	٧٠
عكس	عكس	١١	٧١	عكس	عكس	١١	٧١
بطل الاقرا	بطل الاقرا	١٢	٧٢	بطل الاقرا	بطل الاقرا	١٢	٧٢
الحاجد	الحاجد	٢	٧٣	الحاجد	الحاجد	٢	٧٣
المدعى عليه	المدعى عليه	٨	٧٤	المدعى عليه	المدعى عليه	٨	٧٤
اقض	اقض	٤	٧٥	اقض	اقض	٤	٧٥
اقرب بالالف	اقرب بالالف	١٢	٧٦	اقرب بالالف	اقرب بالالف	١٢	٧٦
قيمتة لعمرو	قيمتة	١٤	٧٧	قيمتة لعمرو	قيمتة	١٤	٧٧
عقد	عقد	١٨	٧٨	عقد	عقد	١٨	٧٨
او حرم	او حرم	٨	٧٩	او حرم	او حرم	٨	٧٩
الادلة	الدولة	١٢	٨٠	الادلة	الدولة	١٢	٨٠
عن الدين	عين الدين	١	٨١	عن الدين	عين الدين	١	٨١
بجهله	بجهله	١٥	٨٢	بجهله	بجهله	١٥	٨٢
لما لا فاه	بما لا فاه	١١	٨٣	لما لا فاه	بما لا فاه	١١	٨٣
لعود	لعود	١٣	٨٤	لعود	لعود	١٣	٨٤
اولا	اولا	١٤	٨٥	اولا	اولا	١٤	٨٥
حوارج	صارج	١٤	٨٦	حوارج	صارج	١٤	٨٦
دكان	دكان	١٢	٨٧	دكان	دكان	١٢	٨٧
دكة	دكة	١١	٨٨	دكة	دكة	١١	٨٨
بجبر	بجبر	١٤	٨٩	بجبر	بجبر	١٤	٨٩

لرمغل ولد لك	لرمغل ولد لك	١	٤٤	صار	صار	٣	٣٥
لوزج	له ذبح	١١	"	يبلي	يبلي	١٥	٣٤
ميتا	بيتا	١٤	"	تجب	تجب	٢	٣٩
يقوله	لقوله	١٧	٤٨	الهداية	الهداية	١٠	"
المفعل	المفعل	٣	٤٩	لقوله	لقوله	٥	٥١
المتردية	المتردية	٨	"	حرفة	حرفة	٤	٥١
ابن آدي	ابن آدي	٤	٨٠	عينا	عينا	١٠	"
خداعة	جدارة	١١	"	ولوصار	ولوصار	١٣	٥٢
وحية	وحية	١٥	"	والظروف	والظروف	١٩	٥٣
الأوزاع	الأوزاع	١٧	"	لمحل	لمحل	١	٥٥
انسانه	انسانه	١٧	٨٢	وامر ولد	وامر	٢	٥٧
ابن آدي	ابن آدي	٢	"	وجص	وجص	٤	"
ذلك	ذلك ذلك	٢	٨٣	الاستيجار	الاستيجار	١٣	"
دس	دس	١٥	"	كزامه	كزامه	٨	٥٤
محل له	محل له	٤	٨٤	حزامه	حزامه	"	"
على المسلم	على المسلم	٢	٨٥	لمشتر	لمشتر	١	٥٨
المروج	المروج	١٠	٨٦	المطل	المطل	١٠	٦٠
واطيها	واطيها	١١	"	لما يعدم	لما يعدم	١٣	٦٣
تردي	تردي	٤	٨٤	وحرر تد	وحرر تد	١٤	٦٤
بمحد	بمحد	١	"	يتعلق بها	يتعلق بها	١٥	٦٥
ببندقة	ببندقة	١٤	"	غير شيد	غير شيد	١٥	٦٦
انتباز	انتباز	٤	٨٨	ولجد	ولجد	٦	٦٤
الاستيعاط	الاستيعاط	١٨	"	عبد	عبد	١٠	"
كالملحة	كالملحة	١	٨٩	الاسمن	الاسمن	٥	٦٨
تيسر	تيسر	١٥	٨٩	فذهبا	فذهبا	١٣	٦٩
تناثر	تناثر	١٣	٩٠	لعدم	لعدم	١٨	"
بثلية	بثلية	١٨	٩١	خلفه	خلفه	١٧	٤٠
ما يتمر	ما تمك	٩	٩٢	سردية	سردية	٤	٤١
اداع	اداع	١٥	"	ما زاد	ما زاد	١٢	"
لأفره	الترمة	١٨	"	اختار	اختار	٢	٤٢
كالخيز	كالخيز	١	٩٣	صنقة	صنقة	٨	"
الفج	الفج	١٢	"	مفرد	مفرد	١١	"
للتفاخر	المتفاخر	١٥	"	مثليا	مثليا	٥	٤٣
لعضب	لعضب	١٩	٩٥	فستات	فستات	١٣	"
بالحرمة	بالحرمة	١١	٩٦	بالحيلة	بالحيلة	١٨	"
جديها	حينها	١٢	"	الاطعة	الاطعة	٤	٤٤
وبين اسه	بين اسه	١٨	٩٨	مريته	مريته	١٢	"
				الأوداج	الأوداج	١٥	"
				عند الزبح	عند... ولد	١	٤٤

١٠٢	٨	ان يجعل	١٢٥	٢	نصح	١٠٢	٨	ان يجعل
١٠٣	٤	لقول ما اكل	١٢٦	١١	رساس	١٠٣	٤	لقول ما اكل
١٠٤	٩	حربة	١٢٧	١٩	يحقدون	١٠٤	٩	حربة
١٠٥	١١	الشرنبلالية	١٢٨	٢	دكل	١٠٥	١١	الشرنبلالية
١٠٦	٣	ينحل	١٢٩	١٤	واللدوام	١٠٦	٣	ينحل
١٠٧	٤	"	١٣٠	١٣	الى الراهن	١٠٧	٤	"
١٠٨	٢	يعيد	١٣١	٤	لديه	١٠٨	٢	يعيد
١٠٩	٣	القير	١٣٢	٩	ظلا	١٠٩	٣	القير
١١٠	٩	الساطين	١٣٣	٩	طواحد	١١٠	٩	الساطين
١١١	١٢	لصاحبيه	١٣٤	٥	وذرع	١١١	١٢	لصاحبيه
١١٢	٤	والادرات	١٣٥	١٠	انكا	١١٢	٤	والادرات
١١٣	١٩	احضاء	١٣٦	١٩	ولو نبيا	١١٣	١٩	احضاء
١١٤	٤	دلم سيد	١٣٧	١٤	او براولا	١١٤	٤	دلم سيد
١١٥	٨	اسامة	١٣٨	٢	وتغيرها	١١٥	٨	اسامة
١١٦	٩	اوتوب	١٣٩	١٣	غالب	١١٦	٩	اوتوب
١١٧	١٣	هدية	١٤٠	٥	جودة	١١٧	١٣	هدية
١١٨	١٢	ان ناجرا	١٤١	١٥	علا	١١٨	١٢	ان ناجرا
١١٩	٤	لمقابلة	١٤٢	١٠	لعين	١١٩	٤	لمقابلة
١٢٠	١٢	لا تغل عليه	١٤٣	١٩	محرمانه	١٢٠	١٢	لا تغل عليه
١٢١	٤	السعد	١٤٤	٣	يحتله	١٢١	٤	السعد
١٢٢	١٣	يختبرا	١٤٥	٥	الاثمة	١٢٢	١٣	يختبرا
١٢٣	٣	من اعذها	١٤٦	٢	جميع	١٢٣	٣	من اعذها
١٢٤	٣	ضرب او	١٤٧	٤	وجد	١٢٤	٣	ضرب او
١٢٥	٩	لغية	١٤٨	٨	اولى	١٢٥	٩	لغية
١٢٦	١١	او غار	١٤٩	١٠	اولوا	١٢٦	١١	او غار
١٢٧	٥	خداع	١٥٠	١١	اولى	١٢٧	٥	خداع
١٢٨	١٩	اذا تلج	١٥١	١١	اولى	١٢٨	١٩	اذا تلج
١٢٩	١٠	حيث	١٥٢	١١	اولى	١٢٩	١٠	حيث
١٣٠	١٣	لمجوسى	١٥٣	١١	اولى	١٣٠	١٣	لمجوسى
١٣١	١٨	المبتدعة	١٥٤	١١	اولى	١٣١	١٨	المبتدعة
١٣٢	١٩	يوقفه	١٥٥	١١	اولى	١٣٢	١٩	يوقفه
١٣٣	١١	عن الباقين	١٥٦	١١	اولى	١٣٣	١١	عن الباقين
١٣٤	١٤	انحرام	١٥٧	١١	اولى	١٣٤	١٤	انحرام
١٣٥	١٢	تشرع	١٥٨	١١	اولى	١٣٥	١٢	تشرع
١٣٦	١٤	قاص	١٥٩	١١	اولى	١٣٦	١٤	قاص
١٣٧	١٩	ما لوخذ	١٦٠	١١	اولى	١٣٧	١٩	ما لوخذ
١٣٨	٢	بعد	١٦١	١١	اولى	١٣٨	٢	بعد

